الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

بحث بعنوان:

أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي

"دراسة حالة القطاع الصناعي"

إعداد الباحثة:

نعمه رزق نمر الخزندار

220100207

إشراف :

د.علاء الدين الرفاتي

أ.د معين محمد رجب

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اقتصاديات التنمية بكلية التجارة من الجامعة الإسلامية- غزة

1437هـ = 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو الناتج المحلي الإجمالي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: نعمت رزوق نمي الخزندار Student's name: Neama EL-khozondar

التوقيع: نعمت الخزندار Signature: Neama

التاريخ: 16-3-2016 م Date: 16-3-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ.....2015/06/07م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **نعمه رزق نمر الخزندار** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 14 ربيع الآخر 1436هـ، الموافق 2016/01/24م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. معين محمد رجب	مشرفاً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سمير مصطفى أبو مدللة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى ، خاتم النبين ، و أشرف الخلق، نبينا محمد صلى اللّه عليه و سلم

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً

إلى روح جدتي الغالية و خالتي الكبيرة

إلى من ربياني صغيرةً، أمي التي سهرت الليالي الطوال على راحتي، و أبي الذي كلل العرق جبينه... أطال اللّه في عمرهما، و ألبسهما ثواب الصحة و العافية

إلى أخوتي و إخواتي الأحبة

إلى زوجي الحبيب الذي ساندني بما يستطيع حتى إنـجاز هذا العمل المتواضع

إلى إبنتي الصغيرة فلذة كبدي ميريام .... جيل المستقبل .... جعلها اللّه فخراً لهذا الدين و الوطن

إلى من جزاه اللّه كل خير على وقفته بجانبي التي لا تقدر بثمن الدكتور الفاضل / معين رجب

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر و التقدير

بعد حمدلله الذي وفقني لإنـجاز هذه الأطروحة، أتقدم بالشكر و التقدير إلى من أعطاني المعنويات العالية و

حفزني على إنـجـاز هذا العمل بالمشاركة الإيجابية : من والدي و إخواتي و زوجي و مشرفيني الأفاضل الدكتور معين رجب و الدكتور علاء الرفاتي .
والشكر للاساتذة د.خليل أحمد النمروطي ،ود.سمير أبو مدللة لتفضلهما بمناقشة الرسالة.

كذلك أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من طلبت منه المساعدة و لم يتوان عن المساعدة و أخص بالذكر:

الدكتور نافذ بركات و الأستاذ/ صالح الكفري المدير الإحصائي بجهاز الإحصاء الفلسطيني، و الأستاذ/ جعفر الترك مدير التعرفة الجمركية برام الله، و الأستاذ/ أسامة نوفل المدير العام بوزارة التخطيط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر و التقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال و الرسوم البيانية	ل
قائمة الملاحق	م
الملخص العربي	ن
الملخص الإنجليزي	س
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1 مشكلة الدراسة	2
1.2 أهمية الدراسة	3
1.3 أهداف الدراسة	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4 منهجية البحث و طرق جمع البيانات	3
1.5 متغيرات الدراسة	4
1.6 فرضيات الدراسة	4
1.7 نماذج الدراسة	4
1.8 حدود الدراسة	4
1.9 مجتمع و عينة الدراسة	4
1.10 مصطلحات الدراسة	4
1.11 الدراسات السابقة	6
1.12 التقييم للدراسات السابقة	13
الفصل الثاني: التجارة الخارجية والنظم الجمركية	15
2.1 أهمية التجارة الخارجية	16
2.1.1 مقدمة	16
2.1.2 مساهمة التجارة في التنمية	16
2.1.3 التجارة الخارجية و نظرية النمو الداخلي	18
2.1.4 سياسة تنمية التجارة الخارجية	19
2.1.5 النشاط الاستيرادي	20
2.1.6 أهم الأفكار و النظريات بخصوص الاستيراد	21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2 النظم الحاكمة لحركة التجارة الخارجية	27
2.2.1 مقدمة	27
2.2.2 نظم الضرائب الجمركية الدولية	28
2.2.3 أنظمة الدول للإعفاء من الضرائب الجمركية	46
2.2.4 التعاون الجمركي بين الدول في السلع الوسيطة.	47
2.3 الضرائب والرسوم التي تفرض على التجارة الخارجية	48
2.3.1 الضرائب الجمركية	48
2.3.2 مسميات التعريفة الجمركية	50
2.3.3 أنواع الضرائب الجمركية على الواردات	51
الفصل الثالث: التجارة الخارجية الفلسطينية ونمو الناتج المحلي الإجمالي	56
3.1 تطور حركة الصادرات و الواردات الفلسطينية للسلع الوسيطة	57
3.1.1 مقدمة	57
3.1.2 معوقات الاحتلال لتدمير الإستيراد و التصدير للمدخلات الإنتاجية	57
3.1.3 تبعيات حالة إرتباط الإقتصاد الفلسطيني بإسرائيل في تجارتها بالمدخلات الإنتاجية	58
3.1.4 الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الفلسطينية حسب الاستخدام الاقتصادي	59
3.1.5 الميزان التجاري حسب الاستخدام الاقتصادي	69
3.2 تطور الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة	70
3.2.1 النظام الجمركي الفلسطيني	70
3.2.2 الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للضرائب الجمركية	72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.3 الضرائب المفروضة على المدخلات الإنتاجية و سياسة الإحتلال تجاه الإقتصاد الفلسطيني	73
3.2.4 أسباب عدم نجاح إتفاقية باريس في تخفيض تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج.	75
3.3 الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة وأثرها على نمو الناتج المحلي الصناعي	77
3.3.1 نمو القطاع الصناعي	77
3.3.2 تقسيمات الناتج الصناعي في نماذج النمو	78
3.3.3أهمية التصنيع في الدول النامية.	79
3.3.4 القطاع الصناعي الفلسطيني	80
3.3.5المشاكل المتعلقة بالمدخلات الإنتاجية التي تواجه الصناعة الفلسطينية	83
3.3.6المهام المطلوبة لتسهيل المعاملات الجمركية	85
الفصل الرابع: الإطار العملي	87
4.1 خطة الدراسة العملية	88
4.1.1 تمهيد	88
4.1.2 منهجية الدراسة	88
4.1.3 مصطلحات الدراسة	88
4.1.4 طرق جمع البيانات	90
4.1.5 مجتمع الدراسة و عينتها	91
4.1.6 محتويات الفصل	91
4.1.7 أهم المراجع التي تم الرجوع إليها	91
4.2 المبحث الثاني: النماذج	92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2.1 النموذج الأول: نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي. (لقطاع الملابس) (1994-2013)	92
4.2.2 النموذج الثاني: نموذج الانحدار الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج على المتغير التابع (إنتاج الملابس) عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%، من سنة 2009 إلى شهر إبريل 2013.	111
4.2.3 النموذج الثالث: نموذج الانحدار المتغير التابع(إنتاج الملابس)على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%، (2013/5/1-2013/12/31)	122
الفصل الخامس: النتائج و التوصيات	133
5.1 النتائج	133
5.2 التوصيات	137
المراجع	139
الملاحق	147

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	جولات تفاوض الجات الخاصة بالسلع	30
(3-1)	تصنيف السلع حسب الاستخدام الاقتصادي	59
(3-2)	يوضح قيمة الواردات من السلع حسب الإستخدام الاقتصادي لها	61
(3-3)	(الأهمية النسبية للواردات الفلسطينية حسب الاستخدام الإقتصادي لها)،	62
(3-4)	يوضح قيمة الصادرات من السلع حسب الإستخدام الإقتصادي لها	65
(3-5)	(الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية حسب الاستخدام الإقتصادي لها)	67
(3-6)	العجز في الميزان التجاري حسب الاستخدام الاقتصادي للسلع	69
(3-7)	نمو الناتج المحلي الصناعي	82
(4-1)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس.	100
(4-2)	نتائج نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس ، باستخدام برنامج EViews 7.0	99
(4-3)	اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس.	101
(4-4)	اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع	102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الملابس.	
(4-5)	نتائج معادلة الانحدار للفرق من الدرجة الثانية لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس.	104
(4-6)	اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس.	106
(4-7)	اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الملابس.	107
(4-8)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة قبل تخفيض التعرفة الجمركية لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%	112
(4-9)	نتائج نموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%	116
(4-10)	اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%	118
(4-11)	اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%	119
(4-12)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة بعد تخفيض التعرفة الجمركية إلى 6% لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%	123
(4-13)	نتائج نموذج الانحدار لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%	126
(4-14)	اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير	129

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%	
(4-15)	اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%	130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال و الرسوم البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	يوضح حركة السلع المستوردة حسب الإستخدام الإقتصادي لها	63
(3-2)	يوضح التوزيع النسبي للواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية و الإستهلاكية و السلع الأخرى خلال الفترة (2001–2013).	64
(3-3)	يوضح حركة السلع المصدرة حسب الإستخدام الإقتصادي لها	68
(3-4)	يوضح التوزيع النسبي للصادرات من السلع الوسيطة و الرأسمالية و الإستهلاكية و السلع الأخرى خلال الفترة (2001–2013).	68
(4-1)	التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي.	100
(4-2)	التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي	105
(4-3)	اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%	117
(4-4)	اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%	128

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

#	الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	البيانات السنوية للنموذج الأول	147
ملحق رقم (2)	البيانات الربعية للنموذج الأول	148
ملحق رقم (3)	البيانات الشهرية للنموذج الثاني	151
ملحق رقم (4)	البيانات الشهرية للنموذج الثالث	153
ملحق رقم (5)	استبانه حول المدخلات الإنتاجية للصناعات الفلسطينية	154
ملحق رقم (6)	قائمة المحكمين	158

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص

هدفت الدراسة لإبراز أهمية المدخلات الوسيطة المستوردة و أهمية خفض التعرفة الجمركية عليها و انعكاسها على نمو الناتج المحلي في مناطق السلطة الفلسطينية، استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي ، بالإضافة لاستخدام أساليب كمية لقياس أثر خفض التعرفة الجمركية على الناتج المحلي في الفترة (1994-2013). وتأتي الدراسة لبيان مزايا تسهيل دخول المدخلات الوسيطة المستوردة لتكميل اتمام عملية الإنتاج.

وتوصلت الدراسة أن هناك ضعف في اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير القطاع الصناعي ، **تزايد الأهمية النسبية للسلع الوسيطة المستوردة خلال الفترة(2001- 2013)، مع تزايد بمعدلات أقل للسلع الرأسمالية وتراجع** الأهمية النسبية للسلع الإستهلاكية المستوردة ، والذي يعكس إيجابية القطاع الإنتاجي الفلسطيني رغم تزايد العجز في الميزان التجاري السلعي ، خاصة في السلع الوسيطة.

كذلك فإنالكمية المطلوبة من إنتاج الملابس ترتبط بعلاقة طردية مع الكمية المطلوبة عندما تكون التعرفة الجمركية 12% ولكنها ترتبط بعلاقة عكسية مع الكمية المطلوبة عندما كانت التعرفة الجمركية 6% في الفترة (2013/5/1-2013/12/31).

و توصي الدراسة بأنه لا بد من ارتباط الضرائب الجمركية ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية و الاعفاء الضريبي للسلع الهامة للعمليات الانتاجية و تسهيل المعاملات الجمركية على المستورد للمدخلات الإنتاجية بحيث يستطيع الإستيراد بكلفة منخفضة وجودة عالية لإنتاج سلع تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق المحلية و السماح بالمزيد من المدخلات الوسيطة المستوردة من الخارج لتعزيز تقديم منتجات جديدة، السياسات التجارية الفلسطينية و الاتفاقيات الاقتصادية لابد أن تعمل على توسيع قاعدة الانتاج المحمي، بحيث تعمل على عدم فرض تعرفة جمركية على السلع الوسيطة المستوردة أو أن تكون أقل من الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية المستوردة لزيادة مقدرة صادرات الانتاج المحلي على المنافسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aimed to highlight the importance of important intermediate inputs and the importance of tariff cuts and impacts on GDP growth. And proceeded study to answer that

If we cut tariffs on intermediate inputs, will occur positive effects on growth?

So that study used the descriptive method to describe the phenomenon of import of intermediate inputs and GDP growth, in addition to it used quantitative methods to measure the impact of the reduction of customs tariffs on the gross domestic product in the period (1994-2013). Variables of the study include: the dependent variable (the growth in industrial output) and the independent variables: (Growth in intermediate imports, growth in industrial exports, growth in the industrial labor force, growth in raw materials, growth in fixed capital, growth in the tariff imposed on imported intermediate goods, growth in fees charged for final production).

The study included the Palestinian Authority areas between 1994 to 2013, and the theoretical study reached the following results:

1. The main reasons for the decline in the contribution of the Palestinian industrial sector in GDP in the period (1994-2013) are: the weakness of the Palestinian Authority's interest in developing the industrial sector and to provide adequate support to him, and the occupation policy of deliberate destruction of Palestinian industry,

2. High relative importance of intermediate goods imported during the period (2001-2013), and despite the increase achieved by capital goods during this period, however, its share of total imports has decreased in favor of intermediate goods, and reduced the relative importance of consumer goods imported, and no doubt this reflects the positive Palestinian productive sector during the period (2001-2013).

3. The amount of the large deficit in the goods trade balance by economic use of the goods, especially in intermediate goods.

4. Effective protection of the local clothing industry negative rate, because the customs tariffs imposed on textiles (representing imported intermediate goods) equivalent to customs taxes on

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

imported clothes (representing imported consumer goods), and thus the inability of the local garment industry exports competitive.

The study process that included three models showed the following: a) The inverse relationship between the import of intermediate goods, and domestic industrial production (sector clothes), this finding of previous studies do not agree, and the reason for discrepancy is attributable to the failure of the Palestinian market mechanisms of monopolies and corruption, and this undermines the credibility of the statistical data for goods entering the country often stay enters a formal way without a census and collect data of those goods, This discrepancy with the forecast calls for policies designed to increase domestic production to activate local industries, and commitment to international best practices in export processing and support the financing of exporters, as well as increasing and encouraging foreign direct investment and exports to function as an engine for economic growth. b) The required amount of the production of clothing linked to a positive relationship with the required (quantity duties on imported fabrics and fees on domestic production for the clothing industry) when the tariff of 12% in the period (2009-29 / 4/2013). c) The required amount of local production of clothing associated with an inverse relationship with the required amount of (duties on imported fabrics and fees on domestic production for the clothing industry) when the tariff of 6% in the period (1/5 / 2013-31 / 12/2013).

the study recommends that there should be customs taxes is closely linked to plans for economic development and tax exemption for important commodities that necessary to complete operations productivity and facilitate customs formalities on imported production inputs so that it can import at low cost and high quality to the production of goods enjoy a competitive edge in the local markets and the need to enable the country to reach more intermediate inputs imported from abroad in order to promote the introduction of new products, the Palestinian trade policies and economic agreements work on expanding the protected production base, so that they work not to impose tariffs on imported intermediate goods, or to be less than the taxes on goods imported consuming even increase the ability of domestic production exports competitive

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة

1.13 مشكلة الدراسة

1.14 أهمية الدراسة

1.15 أهداف الدراسة

1.16 منهجية البحث و طرق جمع البيانات

1.17 متغيرات الدراسة

1.18 فرضيات الدراسة

1.19 نماذج الدراسة

1.20 حدود الدراسة

1.21 مجتمع و عينة الدراسة

1.22 مصطلحات الدراسة

1.23 الدراسات السابقة

1.24 التقييم للدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 مشكلة الدراسة :

يجمع الاقتصاديون و المطلعون على أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أن توسيع و تفعيل و تنويع اتجاهات و مصادر تجارة فلسطين الخارجية هو من التحديات الاقتصادية الرئيسة للعملية التنموية، بل إن هناك اعتقاداً راسخا بأن نمو الاقتصاد الفلسطيني و انتقاله إلى حالة التنمية المستدامة مرتبط بنجاعة تجارته الخارجية.

و انطلاقاً من أحد الأهداف العامة للاقتصاد الفلسطيني وهو تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي عبر زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المحلي في الأسواق المحلية و أسواق التصدير، و إجراء تغيرات هيكلية في القطاعات الإنتاجية السلعية، بحيث يتم التركيز على زيادة الاستيراد من المواد الخام و السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية على حساب الاستيراد من السلع النهائية، وذلك بإحلال الواردات من السلع الوسيطة و المواد الأولية. ويندرج في هذا الإطار سياسة إحلال الواردات من السلع الوسيطة و الأولية بزيادة الإنتاج من السلع النهائية لتلبية الطلب المحلي، والبحث عن أسواق تصدير جديدة للمنتجات المحلية، و تسخير تقنيات إنتاجية متطورة تمكن الصناعات المحلية من إنتاج السلع بجودة عالية وتسويقها.

لذلك سيتناول هذا البحث تأثير خفض التعرفة الجمركية على المدخلات الوسيطة على الناتج المحلي الإجمالي، بالاستفادة من آخر ما توصلت إليه نتائج الأبحاث الجديدة و مدى انطباق هذه النتائج على الواقع الفلسطيني ، للإجابة على التساؤل على السؤال الرئيس التالي:

هل لخفض التعرفة الجمركية على المدخلات الوسيطة آثار إيجابية على النمو؟

و بالتالي الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهية الهيكلية الإنتاجية في فلسطين؟
2. ما حجم الاستيراد مقارنة بالانتاج؟ وما هي حجم الفجوة بينهما؟
3. ما هي التحديات التي تواجه زيادة الإنتاج ؟
4. ما هي السياسات المقترحة لتنمية البلد فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها :

1- توضح مزايا التحرر التجاري و الانفتاح مع دول العالم.

2- تعكس مزايا تسهيل دخول المدخلات الوسيطة المستوردة لتكميل اتمام عملية الإنتاج.

3- تبين ضرورة توعية المستوردين باستيراد المدخلات الوسيطة ذات الجودة العالية و التي تساهم في نشر تكنولوجيا جديدة .

4- تنوه إلى أهمية تطوير التبادل التجاري واعادة هيكلته للحد من الفجوة بين الصادرات والاستيراد.

1.3: أهداف الدراسة

1. التعرف على حجم التبادل التجاري و تقييمه من حيث العجز أو الفائض.
2. إبراز أهمية المدخلات الوسيطة و أهمية خفض التعرفة الجمركية و انعكاسها على نمو الناتج المحلي.
3. إعادة هيكل الواردات على ضوء النتائج التي يسفر عنها.
4. الخروج بتوصيات واقتراحات تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

1.4 منهجية البحث و طرق جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلي بشقيه الوصفي و الكمي بما يتلاءم مع طبيعة و موضوع البحث ،

حيث تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي لوصف ظاهرة الاستيراد من المدخلات الوسيطة و نمو الناتج المحلي، بالإضافة لاستخدام أساليب كمية لقياس أثر خفض التعرفة الجمركية على الناتج المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين المتغيرات المستقلة (النمو في الواردات الوسيطة، و النمو في التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة ، و النمو في الصادرات الصناعية، النمو في قوة العمل الصناعية، النمو في الرسوم المفروضة على الإنتاج النهائي، النمو في رأس المال الثابت، النمو في المواد الخام) و المتغير التابع ممثلا في الإنتاج الصناعي.

1.8: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تشمل الدراسة مناطق السلطة الفلسطينية

الحدود الزمانية: تشمل الفترة ما بين عامي1994 إلى 2013.

1.9 مجتمع و عينة الدراسة

وسيكون أبرز المنتجين الصناعيين هم مجتمع الدراسة، وتم اختيار (20) من المنتجين المحليين للملابس كعينة الدراسة.

1.10 مصطلحات الدراسة:

1. التعرفة الجمركية

هي قائمة تتضمن بيان السلع المختلفة ومعدلات الرسوم المقدرة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. المدخلات الوسيطة

هي السلع التي تستخدم لإنتاج السلع النهائية، ومن أمثلتها جميع المنتجات التي تشتريها المشروعات لإدخالها في عملياتها الإنتاجية وتجعلها جزءاً من تكلفة إنتاجها فالطحين والملح والخميرة هي منتجات وسيطة بالنسبة للخباز أو المخبز.

3. سلعي الميزان التجاري

هو مجموع قيم صادرات الدولة و وارداتها مع كافة بلدان العالم الخارجي خلال عام واحد و عادة ما يحسب بالدولار الأمريكي و من ثم يعكس هذا الميزان حالة العجز أو الفائض أو التعادل مع البلدان الأخرى.

4. نظام استرداد الضريبة الدروباك

يعتبر نظام الدروباك على الواردات بمثابة قانون يسمح للمُصَدّرين باستعادة الرسوم الجمركية المدفوعة على المنتجات المستوردة بشرط أن يتم تصدير هذه المنتجات فيما بعد. كما يعتبر من البرامج الجمركية المميزة. ولكنه يتسم بأنه عملية بطيئة ومُستهلكة للوقت وتتطلب إثباتًا للتصدير وسلسلة من التدقيق المُحاسبي الخالي من الأخطاء لعملية الاستيراد الأصلية.النظام هو تشجيع حركة التصنيع و التجميع في البلد.

5. نـ ظام p.s.g الافضليات المعمم

نظام الأفضليات المعمم هو عبارة عن مبادرة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يتم تشغيله بواسطة الدول الصناعية أو ما يعرف بالدول المانحة ، مع أهداف أساسية من اجل زيادة الصادرات (التبادل الخارجي) من أجل تحقيق التنمية ، كما يقوم بالارتقاء بالتصنيع ويزيد معدلات النمو الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر النظام المعمم للأفضليات ضرورياً بالنسبة لنظام التعرفة الجمركية التفضيلية ، حيث يقدم المزيد من الفائدة للدول النامية بمساعدة منتجاتها لدخول الأسواق في الدول المانحة للنسبة المخفضة أو الـمـعـ فاة كلياً.

6. قواعد المنشأ

هي القوانين و اللوائح والضوابط التي تسمح بتحديد جنسية السلعة وهناك بشكل عام ثلاث طرق لتحديدها و هي طريقة القيمة المضافة وطريقة تغيير القيد الجمركي و طريقة العمليات التصنيعية المتخصصة.

1.11 الدراسات السابقة:

1.11.1 الدراسات العربية:

1- الطروانه، سعيد ، سنه 2002 ، (تأثير المستوردات و التكلفة على المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية)، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية، و ذلك باستخدام نسبة هامش الربح كمؤشر لهذه المقدرة. ولهذا الغرض فقد تمت مقارنة هذه النسبة بمثيلتها في بعض الدول، كما تم تقدير نماذج قياسية لتحديد العوامل المؤثرة في هذه النسبة، وقد اشتملت هذه العوامل في النموذج الأول على التكلفة و المواد الخام المستوردة و المستوردات المنافسة. و في النموذج الثاني تم تقدير تأثير عناصر التكلفة (المواد الخام، الأجور، الضرائب غير المباشرة، و التكلفة الأخرى) على نسبة هامش الربح.

وبينت نتائج الدراسة أن الصناعات الأردنية أقل مقدرة تنافسية مقارنة ببعض الدول، وأن التكلفة الكلية و تكلفة المواد الخام بشكل خاص ذات تأثير سلبي على نسبة هامش الربح، و بالتالي على المقدرة التنافسية السعرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لتعزيز هذه المقدرة توصي الدراسة بالتركيز على تخفيض التكلفة و تكلفة المواد الخام و ذلك بالاهتمام بالتزام السلعة بالمواصفات العالمية المطلوبة مما يزيد من المبيعات و بالتالي يخفض من التكلفة، و ضرورة استخدام المواد الأولية بشكل أكثر كفاءة، و الاهتمام بتدريب و تأهيل القوى العاملة لزيادة الإنتاجية، و زيادة معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، و تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة.

2- شبيب و الإبراهيم، 2002م ، (النمو الاقتصادي و انفتاحية الاقتصاد للتجارة الدولية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 16 ، العدد1.

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و انفتاح الاقتصاد للتجارة الدولية في المدخلات الوسيطة. وقد تم الاعتماد على نموذج رياضي لدراسة تلك العلاقة من خلال دالة الإنتاج الإجمالي و التي تأخذ في اعتبارها المدخلات الوسيطة المستوردة بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المحلية الأولية من عمل و رأس مال.

و قد توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي المشتق من دالة الإنتاج الإجمالي تلك يعتمد على مدى تطور المدخلات الوسيطة المستوردة. وعليه فإن قرار انفتاح اقتصاد ما على التجارة الدولية يكون ذا فائدة أكبر في حال افتقاد الاقتصاد للموارد البشرية القادرة و الموجهة إلى قطاع البحث و التطوير التكنولوجي.

و عليه فقد أوصت الدراسة باندماج الدولة مع اقتصاديات الدول التي تمتلك رأس مال بشري كبير قادر على تسريع النمو الاقتصادي.

3- عثمانة، 2004م، (النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تحليلية(1968-2000)، مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

هدفت هذه الدراسة الى استعراض وتحليل النمو الصناعي ومراحله وقياس مصادره المختلفة في الأردن، اضافة إلى قياس مصادر التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي .

وكان من نتائج هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي اقترن بارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابياً على النمو الصناعي. وأوضحت الدراسة أن استيراد السلع الوسيطة و الرأسمالية استمر رغم الارتفاع العالمي في أسعارها، مما يشير لندرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البدائل المحلية لهذه الأصناف، وبسبب ضرورتها القصوى للقطاع الصناعي. كما أن المستوردات الرأسمالية و الوسيطة تتحدد بعوامل أخرى غير أسعارها، كتغير الدخول والأذواق و أسعار المستوردات الأخرى، و تطور التكنولوجيا و غيرها.

أوصت هذه الدراسة بتشجيع إقامة الصناعات التي تستخدم مواد أولية مستخرجة أو منتجة محلياً من أجل تعزيز القيم المضافة، و قد يتحقق ذلك من خلال تهيئة المقومات الأساسية لبناء قاعدة صناعية بتطوير البنى القائمة للصناعة و استصدار الحوافز و الإعفاءات التشجيعة لهذه الصناعات غلى شكل تشريعات جديدة.

4- (ماس)، 2005، (المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارية الدولية).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى قيام الجهات الرسمية بتقديم التسهيلات الخدمية اللازمة لحفزهم نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية و بيان الآثار المترتبة على عدم قيام الجهات الرسمية بهذه المهام و التي تمثلت في استمرار العديد منهم بالاعتماد على السوق الإسرائيلي كآلية وسيطة في الوصول إلى الأسواق الخارجية. كما أوصت هذه الدراسة بمنح المستثمرين التسهيلات لاستيراد المواد الخام التي تتطلبها الصناعة المحلية على أن يتم إعفاء هذه المواد الخام من الرسوم الجمركية أو التخفيف من المعدلات المفروضة عليها، و التسريع في تنفيذ القرارات التي اتخذتها وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الشأن و ذلك لتشجيع الصناعة المحلية و دعمها.

5- صابر،2005م ، (دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من 1985-2002)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث و المعلومات " البحوث الإدارية "، مجلة دورية، السنة الثالثة و العشرون، العدد الأول – يناير.

استهدفت الدراسة بيان النتائج المترتبة على تحميل الإنتاج نتيجة تحميل الإنتاج بأعباء مالية من خلال فرض رسوم جمركية و رسوم خدمات و دمغات و مصروفات إدارية فضلاً عن النتائج المترتبة على ارتفاع تكلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات المعدة للتصدير، و كذلك الآثار المترتبة على ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية. و أوصت الدراسة بأن لا يتضمن الهيكل السائد للتعريفة الجمركية رسوماً على مستلزمات الإنتاج تزيد عن تلك التي تفرض على المنتج النهائي، حتى لا يؤثر ذلك الوضع على القدرة التنافسية للصادرات. و كذلك أوصت الدراسة بمحاولة تخفيض التعريفات الجمركية على المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج و زيادة تطوير أنظمة السماح المؤقت و الدروباك؛ تشجيعاً للصادرات، حتى يتم رد الضرائب الجمركية و ضريبة المبيعات السابق تحصيلها على الخامات و المكونات الداخلة في السلع المصدرة.

6- الشافعي ،2009 م، (أثر قواعد المنشأ الواردة باتفاقات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة البينية للدول العربية في السلع الوسيطة) ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، العدد2، مجلد 19.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على قواعد المنشأ التي تضمنتها اتفاقات المشاركة الأوروبية المتوسطية و من ثم بيان آثارها على التجارة العربية البينية للسلع الوسيطة. و ذلك من منطلق أن قواعد المنشأ تلعب دورا مهما في اقتصاد الدولة التي تقرر هذه القواعد و اقتصاديات الدول الأخرى.

و من نتائج هذه الدراسة أن الأثر الحمائي لهذه القواعد قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و المدخلات المنتجة محلياً، كما أنها قد تشجع على التطور التكنولوجي و مضاعفة دخل العمال. العلاقة بين متغيرات الدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع(حجم صادرات الدولة) و المتغيرات المستقلة المتعلقة ب (الحجم الاقتصادي للدولة المصدرة و الدولة المستوردة و قاعدة تراكم المنشأ و اللغة و الجوار الجغرافي). و كان من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة الخاصة بتكاليف النقل و سعر الصرف الحقيقي. أما بالنسبة للمتغيرين المتعلقين بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة و المستوردة فإن علاقاتهما تتوقف على طبيعة المنتج. ففي حال ما إذا كان المنتج محل التبادل التجاري كثيف الاستخدام للعمل فإنه من المتوقع أن تكون علاقة المتغير الخاص بالدولة المصدرة سالبة، وأما الخاص بالدولة المستوردة فهي موجبة و العكس فيما إذا كان المنتج محل التبادل كثيف الاستخدام لرأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد أوصت الدراسة بتشجيع الدول المتوسطية على الاستثمار في إنتاج بعض السلع الوسيطة الالكترونية و المتقدمة، وكذلك إقامة المشروعات المشتركة في هذا المجال لتحل محل السلع المستوردة من الدول المتقدمة اضافة إلى خلق تجارة تكاملية بين الدول المتوسطية.

7- النقرش ،2009م ،(دور السلع الرأسمالية المستوردة في نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن للفترة(1989-2006)، فائق محمد ، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد29، العدد 115، السنة1430هـ/.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار المترتبة على الاستيرادات الرأسمالية و الوسيطة باعتبارها تؤدي إلى تسريب جزء كبير من الدخل إلى الخارج، و من ثم المفاضلة بين هذا التسريب و القدرة على المساهمة في نمو و تطوير القطاعات الإنتاجية و لا سيما قطاع الصناعة التحويلية كونها توفر السلع الإنتاجية و تساهم في تكوين رأس المال الثابت و تكون مصدراً أساسياً لنقل التكنولوجيا و بالتالي تحفز الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية.

كما أظهرت النتائج أن السلع الرأسمالية و الوسيطة المستوردة كان لها دور حيوي و بارز على مستوى إجمالي قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، فكان تأثيرها إيجابياً و معنوياً على معظم القطاعات الصناعية فساهمت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة فاقت مساهمات رأس المال المحلي الثابت.

و يضاف الى ما سبق فان عدم توفر السلع الرأسمالية في الأسواق المحلية يعرض القطاعات الإنتاجية للاختناقات و يؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي و لا سيما على نمو قطاع الصناعة التحويلية، فيصبح الاقتصاد الوطني عاجزاً عن الوصول إلى معدلات النمو المستهدفة. و عليه فان الدراسة توصي بأهمية تعزيز دور السلع الرأسمالية المستوردة لأهميتها في الوفاء باحتياجات قطاع الصناعات التحويلية و تمكينه من الحصول على مدخلاته اللازمة ضمانا لاستمراريته و محافظة على ما يترتب على ذلك من مزايا أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.11.2 الدراسات الأجنبية:

1- Marcos B. lisboa et al's,2010, (The effects of trade liberalization on productivity growth in brazil),

اهتمت هذه الدراسة ببيان أثر التحرر التجاري على النمو الإنتاجي في البرازيل و ذلك بقياس أثر المخرجات و التعرفة على المدخلات المساهمة في الإنتاج غلى مستوى الشركات و التي تسمح في المنافسة المتكاملة في أسواق الإنتاج.

أظهرت النتائج أن تخفيض التعرفة على المدخلات كان العنصر الأكثر أهمية لشرح نمو الإنتاجية التي حدثت خلال فترة التحرر التجاري في البرازيل. وأن تخفيض التعرفة يسمح للشركات للوصول إلى مدخلات خارجية أكبر مع المزيد من التكنولوجيا المتقدمة بأسعار أقل.

و بناءا عليه أوصت هذه الورقة بأهمية رسم السياسات العامة الكفيلة بتسليط الضوء على النتائج التي أفرزتها الدراسة مما يتيح الاستفادة من تطبيقاتها.

2- Halpern, Koren, Szeidl – September 2011,(Imported inputs & Productivity).

تم تقدير نموذج الواردات للبيانات الهنغارية وأجري قياسا واقعيا لتأثير الواردات على الإنتاجية وصولا للنتائج الآتية : إن بإمكان السلع الأجنبية المستوردة زيادة إنتاجية الشركات بنسبة 12% وحوالي خمسي السلع الأجنبية المستوردة تكون سببا في سد الفجوة بين السلع المحلية والأجنبية و قد أظهرت التقديرات خلال الفترة ما بين 1993-2002 أن ثلث النمو الإنتاجي في هنغارية كان بسبب المدخلات المستوردة الوسيطة.

و أن المكاسب الإنتاجية من خفض التعرفة الجمركية تكون أكبر عندما يمتلك الاقتصاد المزيد من الواردات و العديد من الشركات الأجنبية.

و أخيرا أوصت الدراسة بالتكامل بين سياسات التخفيضات الجمركية اضافة إلى تفكيك العوائق غير الجمركية مع التأكيد على تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- Italo colantone, Rosario crino, April 2012 (New imported inputs, New domestic protucts).

لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على كيفية تأثير المدخلات المستوردة الجديدة على المنتجات المحلية الجديدة، و ذلك من خلال تجميع البيانات ل 25 دولة في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(1995-2007) تتضمن معلومات عن الإنتاج المحلي و التجارة الثنائية للمنتجات العالمية. و من أجل ذلك وضعت إجراءات لتحديد السلع المحلية الجديدة و المدخلات المستوردة الجديدة و التعامل مع المضاعف الموجب المطروح من التغيرات السنوية في أصناف السلع.

و قد توصل هذا البحث الى تأكيد ما وجده Goldberg et al's 2010 بأن المدخلات الوسيطة المستوردة لها آثار إيجابية نحو إنتاج سلع جديدة.

إضافة إلى تأثير المدخلات المستوردة الوسيطة يزيد من تقدم السلع الجديدة في حال تحسين نوعيتها و جودتها مع انخفاض سعرها، السلع الجديدة تكون لها مميزات جديدة فتكون متطورة و تباع بأسعار أعلى و بجودة أعلى من المنتجات الموجودة.

و قد أوصى البحث بضرورة تمكين البلدان للوصول إلى المزيد من المدخلات الوسيطة المستوردة من الخارج لكي يعزز تقديم منتجات جديدة .

4- Ling Feng, Zhiyuan Li, Deborah L. Swenson , April 2012,(The connection between imported intermediate inputs and exports).

تناولت هذا الدراسة العلاقة بين شركات الاستيراد و شركات التصدير من خلال البيانات المتوفرة للشركات الصناعية الصينية في الفترة(2002-2006) باستخدام التغيرات في التعرفة الجمركية للواردات المرتبطة بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

من نتائج هذه الدراسة:

نجاح الشركات التي وسعت مدخلاتها الوسيطة المستوردة من زيادة حجم و نطاق صادراتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة بأنه لابد من رفع مستوى التسهيلات للمنتج و التكنولوجيا و النوعية متضمنة المدخلات الوسيطة لمساعدة الشركات الصينية على زيادة حجم و اتساع المشاركة في أسواق التصدير.

1.12 التقييم للدراسات السابقة:

لوحظ أن جميع الدراسات السابقة قد اهتمت بدور السلع الوسيطة لزيادة الإنتاج المحلي و كذلك بالمزايا المترتبة على التوسع في الإنتاج الوطني و ما يقترنه ذلك من مزايا ممثلة في تعزيز الاستثمار و زيادة فرص العمل و زيادة استغلال الموارد الاقتصادية، لهذا فإنها قد أوصت باستمرار خفض التعرفه الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة .و لا شك أن بحثي الذي سأقوم بإعداده يتفق مع كثير من معطيات الدراسات السابقة من حيث أهمية المدخلات الإنتاجية المستوردة

إليها في إعداد دراستي تطبيقا على الواقع المحلي الفلسطيني، لذلك سوف أعمل في رسالتي على إثبات ما أسفرت عنه تلك الدراسات السابقة مع دراسة حالة الإنتاج الصناعي الفلسطيني، كما جاء في بحث **الطراونة2002** بأهمية تخفيض تكلفة المواد الخام التي تعد من المدخلات الإنتاجية الهامة للصناعة و تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة، فأنا في رسالتي سوف أهتم بدراسة أهمية خفض تكلفة السلع الوسيطة المستوردة و التي أيضاً تعد المدخلات الإنتاجية الهامة للصناعة، و سوف أبحث أثر خفض التعرفة الجمركية عليها.

في دراسة شيب و الابراهيم، 2002م، أتفق جداً مع هذه الدراسة فالعلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري في المدخلات الوسيطة، وستشمل دراسة التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة.

في دراسة عثامنه ، 2004م، هذه الدراسة تحلل و تستعرض النمو الصناعي، و قياس مصادر النمو الصناعي، و أن المستوردات الرأسمالية و الوسيطة تتحدد بعوامل أخرى، و هذا ما ستغطيه الدراسة النظرية و العملية حيث شملت نموذج أثر استيراد السلع الوسيطة على النمو في الناتج المحلي الصناعي.

و في دراسة صابر، 2005، يوجد اتفاق بأن لا يتضمن الهيكل السائد للتعرفة الجمركية رسوماً على مستلزمات الإنتاج تزيد عن تلك التي تفرض على المنتج النهائي حتى لا يؤثر ذلك على المقدرة التنافسية للصادرات، مؤكدا معادلة سعر الحماية الفعال للمنتج، دراستنا حول الرسوم المفروضة على السلع الوسيطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردة و الرسوم على السلع الاستهلاكية المستوردة في فلسطين، لمعرفة مدى الحماية الفعالة للمنتجات الفلسطينية، وضرورة تخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية.

في دراسة النقرش 2009، بينت أهمية السلع الوسيطة المستوردة و دورها البارز في تحقيق معدلات نمو مرتفعة فاقت مساهمات رأس المال المحلي الثابت، الدراسة تتوافق بكثير من الجوانب إلا أن دراستي تضيف نماذج تقيس اثر خفض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة على النمو.

أغلب الدراسات ركزت على أثر إستيراد المدخلات الإنتاجية عامة على النمو الاقتصادي و **الدراسات العربية** لم تبحث في خفض التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة، أما **الدراسات الأجنبية** اهتمت ببيان أثر تخفيض التعرفة الجمركية للسلع الوسيطة المستوردة و نمو التاتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، ، حيث نجد أن:

1. Halpern, Koren, Szeidl – September 2011 درس الواردات الهنغارية.
2. Ling Feng, Zhiyuan Li, Deborah L. Swenson , April 2012 –درس الشركات الصناعية الصينية
3. Marcos B. lisboa et al's,2010 درس حال البرازيل.
4. Italo colantone, Rosario crino, April 2012 درس 25 دولة من الاتحاد الأوروبي.

وتأتي الدراسة في إطار الاستفادة من الدراسات السابقة مع الخصوصية المتعلقة بالواقع المحلي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
التجارة الخارجية و النظم الجمركية

2.1 أهمية التجارة الخارجية

2.2 النظم الحاكمة لحركة التجارة الخارجية

2.3 الضرائب والرسوم التي تفرض على التجارة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 أهمية التجارة الخارجية

2.1.1 مقدمة

إن التجارة الخارجية هي تلك الرابطة الاقتصادية التي تتحقق من خلال تدفق السلع و الخدمات من و إلى الدولة، و قد أظهرت كثير من الدراسات طبيعة العلاقة بين التجارة و النمو، و أنه كلما ازدادت الصادرات تسارع معها النمو الاقتصادي كما أن مستورداتها تزداد أيضاً، فالتنمية الإقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم و نمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و تزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع، و إذا تحقق هذا الهدف، عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي. (الجمل،2013)

فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دوراً في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع، و إنشاء البنية الأساسية، و يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، و النهوض بالتنمية الاقتصادية.

2.1.2 مساهمة التجارة في التنمية

إذا كانت التجارة الخارجية بحجمها و تطورها و تركيبها و اتجاهاتها تمثل مرآه صادقة لأوضاع و خصائص و سياسات المجتمع، فإنها بلا شك تمثل مجالاً رحباً يمكن من خلاله توجيه و تطوير قطاعات الإنتاج و الاستهلاك المحلي، و بالتالي زيادة فاعلية دور و وظيفة التجارة الخارجية لتشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة. **(خميس،1995)، فمساهمتها في التنمية عديده فمنها:**

1. تقود التجارة الدولية إلى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم استغلال الموارد بكفاءة لأن الطلب الداخلي غير فعال، إلى نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج ، و تبين أن التجارة هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متنفس التوسع أو الفائض المتوقع للسلع الزراعية و المواد الخام، و هذا ما حدث في عدة دول نامية، خصوصاً في دول جنوب شرق آسيا و غرب أفريقيا. و بذلك تعمل على توسيع حجم الأسواق. (السواعي ،2006)

2. تعمل التجارة على تقسيم العمل و لأن اقتصاديات الحجم مهمة فهي تعطي مكاناً لإنتاج المواد المصنعة للاقتصاديات الصغيرة، مثل تايوان و هونغ كونغ و سغافورة. (السواعي ،2006)

3. تنبه التجارة و تسهل تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ففي الاستثمار الأجنبي المباشر تحتفظ المنشآت الأجنبية برقابة هندسية على استثماراتها، وتعمل المنتجات الصناعية الجديدة على تنبيه الطلب المحلي. (السواعي، 2006)

4. تعتبر التجارة الدولية أفضل سلاح لمكافحة الاحتكار كونها تشكل حافزاً كبيراً لتحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة الأجنبية، و هذا ضرورياً لإبقاء التكاليف و أسعار الموارد منخفضة (السلع الوسيطة و شبه الجاهزة و المستخدمة كمدخلات في الإنتاج). (السواعي 2006)

5. التجارة الدولية تعجل بالإنتقال إلى أفكار حديدة، تكنولوجيا جديدة و إدارة جديدة و مهارات أخرى (خليل،2005)، و تؤثر التجارة على الإنتاجية تأثيراً إيجابياً عند استيراد التكنولوجيات الحديثة ووقوع الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، تسهم مشاركة الشركات في التجارة في زيادة متوسط إنتاجية البلدان، نظراً لتوسّع الشركات الأكثر إنتاجية وتقلّص تلك الأقل إنتاجية بسبب زيادة فرص التصدير ومنافسة الواردات، ويقتضي ذلك ضمناً أنه حتى داخل القطاعات، تتوسع بعض الشركات بينما تتقلّص شركات أخرى. (أمانة الأونكتاد،2013)

6. إستيراد منتجات صناعية جديدة قد استمالت الطلب المحلي لإنتاج محلي كفء لهذه المنتجات و الذي أصبح ممكناً، مثل ما حدث في كثير من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل و الهند. (خليل،2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.3 التجارة الخارجية و نظرية النمو الداخلي

رغم الإشكالية الجدلية القائمة بين الاقتصاديين حول مدى قوة حركة النمو الناجمة عن التجارة الدولية فلا شك إنها تساهم في تحقيق بعض المنافع التي تؤكد مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية، فمن خلال نظرية النمو الداخلي التي تبناها كل من romer و lucas في نهاية الثمانينات تبلورت فروض توضح العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية و التنمية المستدامة حيث أنها تفترض أن تخفيض حواجز التجارة سوف تسرع معدل النمو و التنمية الاقتصادية في الزمن الطويل بواسطة العوامل التالية و هي:

1. استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.

حيث ان الشركات الصناعية حدت بالشروع بالسباق الحميم من أجل الوصول إلى أحدث الطرق في مجال الابتكار التكنولوجي و من أجل بقائها بالصدارة في الأسواق، و التمايز و التفاوت في السلع و المدخولات الجديدة يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، و هذه التحديات تؤدي إلي زيادة أنواع السلع الوسيطة التي تؤدي إلى ظهور طرق جديدة للإنتاج (المعماري، 2010)، فتحرير المستوردات يساعد على نقل التكنولوجيا باستيراد السلع الرأسمالية المتقدمة، وتنقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية. (السواعي،2015)

2. و زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير، و من ثم قد يعرف الاقتصاد تطوراً دورياً مماثلاً لتطور الدورات الاقتصادية العينية و هي ثلاث قطاعات رئيسة :(وفا،2000)
(البحث و التطوير، السلع الوسيطة، و السلع النهائية)
3. و تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، ويسرع انفتاح الاقتصاد من معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى اقتصاديات النطاق الواسع في الإنتاج. (السواعي،2015)
4. و تقليل تشوهات الأسعار(بمعنى أنها لا تعبر عن قيمتها الحقيقية) يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية. (جماز، 2010)
5. و تحقيق تخصص أكبر و كفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة. (جماز، 2010)
6. و تقديم خدمات و منتجات جديدة. (جماز، 2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.4 سياسة تنمية التجارة الخارجية (خميس،1995)

تهدف هذه السياسة إلى توجيه و تطوير التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات و ذلك لخدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة.

ترتكز هذه السياسية على عدة اعتبارات:

1. تحليل التركيب النوعي للتجارة الخارجية من الصادرات و الواردات.
2. تحليل الأبعاد و الاتجاهات الجغرافية لحركة الصادرات و الواردات و العمل على تعديل هذه الإتجاهات إذا اقتضت المصلحة ذلك.
3. مراجعة و تحليل الميزان التجاري للدولة، و ذلك لمعرفة مواطن الخلل و الضعف في حركة الصادرات و الواردات.
4. مراجعة شاملة و دقيقة لمقومات الإنتاج الوطني و لاسيما في الجوانب المتعلقة بالقطاعات التي يتم التصدير منها ثانياً.
5. دراسة أفاق تطوير حركة الصادرات كماً و نوعاً و ذلك من خلال اتخاذ سياسات معينة من أبرزها ما يلي:
    a. تطوير الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى.
    b. تنشيط و دعم القطاعين الخاص و العام في مسألة إيجاد أسواق خارجية جديدة أولاً و في تطوير القائم منها ثانياً.
6. تشكيل إطار مؤسسي يتولى رعاية شئون الصادرات.
7. تشجيع الإنتاج الزراعي و الصناعي.
8. تطوير مستوى السلع و المنتجات المختلفة التي يتم تصديرها للخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.5 النشاط الإستيرادي

تحظى التجارة الخارجية باهتمام كبير لدي الاقتصاديين، وذلك نظرا لمساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول لاسيما الدول النامية منها .ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يتمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى. كما أن الواردات تسهم أيضا في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية. (العبدلي،2007م)

للنشاط الاستيرادي أهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية لإرتباطها الوثيق بخطط التنمية التنمية الاقتصادية و برامجها و خطط التنمية الصناعية و التي يحتاج تنفيذها إلى سلع و منتجات رأسمالية و وسيطة يحتاج إنشاؤها إلى تقنية عالية تفتقر إليها كثيراً من الدول النامية نظراً لتخلف جهازها الإنتاجي و انخفاض مستويات التصنيع فيها و لعدم توفر زؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات.

تقوم المستوردات الرأسمالية و الوسيطة بدور بالغ الأهمية في أن معدل التكوين الرأسمالي الثابت في الدول النامية يتوقف بصورة أساسية على مدى قدراتها على استيراد السلع الرأسمالية و الوسيطة لأن هذه السلع تعمل على:

1. تصحيح الاختلالات القائمة في الهياكل افنتاجية و اختلال التوزان بين العرض و الطلب.
2. و تساهم في قاعدة مادية أساسية لعملية التصنيع تؤثر في عملية التراكم الرأسمالي في الاقتصاديات الوطنية للدول الناميةاللازمة للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة و التنمية الصناعية بصورة خاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.6 أهم الأفكار و النظريات بخصوص الاستيراد

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية . للسياسة التجارية اتجاهين مختلفين ، أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة ، والآخر سياسة تحريرية ، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية ، وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه إلا أن الدول حاليا مازالت مختلفة في تطبيق السياسة التجارية ، رغم التطورات التي شهدها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف. (سلطاني،2013)

2.1.6.1 الفكر المؤيد:

الاقتصاديون الكلاسيكيون، رأوا بأن التجارة الخارجية وسيلة و اداه للنمو لجميع الدول على حد سواء.

جون ستيورات ميل قسم مزايا التجارة الخارجية إلى قسمين:

- القسم الأول: مزايا اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الأكثر كفاية لعناصر الانتاج نتيجة التخصص و تقسيم العمل.
- القسم الثاني: مزايا اقتصادية غير مباشرة تتمثل قي التقدم المصاحب للتجارة الخارجية نتيجة لما توفره من سلع استثمارية و آلات و معدات و معرفة تكنولوجية و تأثير تشجيعي للمنافسة.

و من ناحية أخرى كان يرى **ميل** انه بقيام التجارة الدولية و بنمو الاستيردات بشكل خاص سيتعرف المواطنون في الدول النامية على سلع و أنماط استهلاكية جديدة تجعلهم اكثر نشاطا و حافزية للادخار و تجميع رأس المال لاشباع حاجاتهم الجديدة الناشئة عن السلع و الأذواق الجديدة التي أصبحوا يعرفونها.

و الاقتصادي هيكس(hicks)، أكد على دور التجارة الخارجية في تراكم رأس المال من السلع الاستثمارية المستوردة، و اعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و بالتالي للنمو الاقتصادي و الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط ارتباطاً قوياً مع المستوردات الرأسمالية في الدول النامية كونها تلعب الدور الأكبر قي التراكم الرأسمالي الثابت، و اشار كينكروس(Caincross) إلى الدور التثقيفي الذي تلعبه الاستيرادات في الدول النامية فاعتبر الاستيراد القناه الأفضل لنقل المعرفة الفنية و تجارب الدول المتقدمة اللازمة لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، و أكد ميزلز(Miazels)على أهمية التركيب الهيكلي للاستيرادات كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي للدول النامية، فكلما ازدادت نسبة السلع الرأسمالية و الوسيطة في هيكل الاستيرادات كلما اصبح تأثير الاستيرادات اكثر فعالية في توسيع العمليات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية و بالتالي في تحقيق زيادات في الناتج المحلي الاجمالي، و أوضح بريبش(Raul Prebish) أن كل زيادة تحدث في ناتج الدول النامية في حدها الأدنى بنسبة 5% لا بد أن تكون هناك زيادة في الاستيرادات بمعدل لا يقل عن 6%، و أشار تقرير للبنك الدولي للانشاء و التعمير الى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية بنسبة6% يحتاج بالمقابل إلى زيادة في معدل الاستيرادات بنسبة 7-8% سنوياً، كما و يحتاج الى نمو الصادرات بنفس المعدل لتلبية الاحتياجات الاستيرادية، و يكون معدل نمو المستوردات خلال المراحل الأولى من التنمية أعلى من معدل نمو الدخل القومي، لذلك فإن تحقيق معدل النمو المستهدف يتطلب رفع معدل الاستيرادات خاصة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. (النقرش،2009م)

Levine and Renelt (1992) وصف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري وأن التحرر التجاري قد يزيد فرص الحصول على السلع الرأسمالية. قال (Sukar and Ramakrishna2002) أن انفتاح القطاع الخارجي يقلل من العوائق أمام التجارة الدولية، وتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى. (السواعي،2015)

(Gollop, 1983) أكد أن دالة الإنتاج الكلي في ظل الاقتصاد المفتوح يجب أن تشمل المدخلات الوسيطة المستوردة بالإضافة إلى المدخلات الأولية المحلية، حيث أنه في ظل الاقتصاد المغلق القيمة المضافة أو الإنتاج الإجمالي لنماذج النمو تعادل نمو الإنتاجية الكلي ، أما في ظل الاقتصاد المفتوح و الإمدادات من المدخلات الوسيطة يكون الإنتاج الإجمالي أعلى من نمو الإنتاجية الإجمالية.

(Gollop, 1987) وجد أن تحديد شكل دالة الإنتاج الكلي من حيث القيمة المضافة أو الناتج الإجمالي يعتمد على ما إذا كان الاقتصاد مفتوح أو مغلق أمام التجارة في المدخلات الوسيط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير (Liang ,1997) أن الدول التي اعتمدت سياسة تحرير التجارة، لم تكن لتنجح في ذلك إلا بالاعتماد على معدلات النمو والتطور الاقتصادي الذي حققته بتبنيها إستراتيجية الإحلال في مراحل سابقة حيث اعتمدت في تطورها على الخيارات التالية – : استيراد السلع الاستثمارية والمواد الخام لإنتاج السلع الاستهلاكية و استيراد السلع الرأسمالية لصناعة المنتجات الاستثمارية التي بدورها تنتج السلع الاستهلاكية و استيراد السلع الرأسمالية لإنتاج سلع رأسمالية أخرى، ويشير إلى أن عدد محدود من الدول الأقل تطورا (LDCs) تمكنت من التقدم وانجاز صناعات للسلع الرأسمالية وهي البرازيل والهند وكوريا الجنوبية واعتمدت هذه الدول على سياسة جمركية لحماية المنتجات الاستهلاكية، بينما سمحت باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة. (صبري، 2012)

(shebeb,B. and Al-Ebraheem,Y., 2002) توصلوا إلى أن في الاقتصاد المفتوح المدخلات الوسيطة مهمه في نماذج و قياس النمو الاقتصادي، حيث أن المدخلات المستوردة الوسيطة في يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

هذه الاراء و غيرها من الاراء المماثلة دفعت كثير من الاقتصاديين إلى القول بأن مضاعف التجارة الخارجية الذي نادى به كينز لا ينطبق على اقتصاديات الدول النامية بالشكل الذي ينطبق على اقتصاديات الدول المتقدمة، لأن صناعات الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الصناعية و الوسيطة المستوردة، و متى نقصت هذه السلع يكون الإنتاج قد تعطل و خلق طاقة إنتاجية لاتحرر إلا بوجودها، و هذا برأيهم أدى إلى ظهور ما يعرف **بمضاعف الاستيراد** فزيادة الإستيرادات من السلع المذكورة سيؤدي إلى تشغيل الطاقة المعطلة في الدول النامية و زيادة قدرة البلد الإنتاجية و احداث نمو اقتصادي يتولد عنه ادخار قد يوجه نحو الاستثمار المنتج، مما يؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية في الفترات اللاحقة. (عبد السلام،1979)

يلاحظ أن الدراسات المؤيدة لتحرير التجارة تركز على أن سياسات الانفتاح وتحرير التجارة الدولية تؤدى إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادى، والدليل على ذلك التقدم فى الاقتصاد الصينى حيث شهدت المناطق التى ظفرت بالاستثمارات الأجنبية و بصلات متزايدة مع الاقتصاد العالمى – شهدت – تقدما اقتصادياً أسرع و بمعدلات أعلى من غيرها من المناطق التى ظلت تسير وفق السياسات التقليدية، و كذلك الحال بالنسبة لاقتصاديات الدول حديثة التصنيع مثل دول جنوب شرقى آسيا والبرازيل فى أمريكا اللاتينية حيث كانت القطاعات التى قادت التقدم بوجه عام. هى تلك القطاعات الأكثر ارتباطا مع الاقتصاد العالمى، ولكن لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن النظر إلى هذا الجانب فقط بل تأثير ذلك على مجمل الاقتصاد القومى حيث أن هذا الوضع يؤدى إلى ما يمكن تسميته بازدواجية الاقتصاد و ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة لمجمل الاقتصاد ، كما يلاحظ أن القطاعات والمناطق التى تسارع نموها نتيجة للانفتاح على العالم الخارجى قد تعرضت لعدة أزمات (مثل الأزمة الأسيوية والبرازيل). (قابل،2004)

2.1.6.2 الفكر المعارض

و هناك من انتقد نظريات التحرر التجاري و ثار جدل حول مدى ملائمتها للدول النامية، لأن هذه النظريات تتسم بالطابع السكوني، و هذا لا ينسجم مع نظريات التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الطابع الديناميكي.

فأثبتت دراسات عديدة عدم وجود أي ارتباطٍ بين الانفتاح التجاري والنمو. فقد تنحصر أنشطة البلدان في نمط إنتاجي ثابت – وإن استخدمت ثرواهتا من الموارد بكفاءة – قد لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية زيادةً دينامية تفضي إلى تحقيق النمو. (أمانة الأنكتاد، 2013)

يقول كليرمونت ان التخصص الدولي و بما هو عليه الآن عمل لصالح المجتمعات الصناعية الاكبر حجماً و لم يعمل لصالح المناطق الأفل تطوراً فزاد الدول الغنية غنى و لم يزد الدول الفقيرة إلا فقراً.

فالدول النامية ترى أنها لا تستطيع و هي تواجه المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الصناعية، ففتح أسواق الدول النامية في هذه الظروف سوف يؤدي لفشل أكيد للتصنيع فيها، و استمرارها في إنتاج سلع أولية يتناقص الطلب عليها بفعل التطورات التقنية الحديثة، و تتدهور أسعارها بالقياس إلى الأسعار التي تستوردها من الدول الصناعية المتقدمة، فالكتاب المؤيدون لوجهة نظر الدول النامية، يؤكدون أن التحرر التجاري يجب أن يتم أساساً من طرف واحد، و هو الدول الصناعية المتقدمة، إلى حين أن تستطيع من حشد حشودها وتوليد قوة الدفع الضرورية للانطلاق على طريق التنمية. (حيدر و بلول،2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.6.3 التعقيب على الآراء المؤيدة و الآراء المعارضة

1- من خلال بحثي رأيت أن الدراسات التي ترى ضرورة استيراد السلع الوسيطة للنمو الإنتاجي، هي دراسات تخص الدول النامية، فهي لا تخص الدول المتقدمة صناعياً، فالدول النامية نتيجة لافتقارها للسلع الوسيطة اللازمة للتصنيع نظراً لضعف إمكانياتها لتوفير مثل تلك السلع و تخلف جهازها، فلذلك التحرر التجاري ضروري للدول النامية و لا غنى عنه.

بالتأكيد أن لا أحد ينكر حقيقة التجارة الدولية و ما نراه من وضع الدول النامية بعد اتباع سياسة التحرر، و لكن يجب الانتباه على خصائص تلك الدول النامية و سياستها المتبعة فلا بد أن يحدث فيها إصلاح تجاري في تلك الدول يساعد على التحرر التجاري، علي سبيل المثال:

أ. فصل إجراءات الجمارك تمثل نوع من الإصلاح التجاري الذي يساعد على تحرير التجارة. بالإضافة إلي ذلك فإن وجود تعريفة جمركية مختلفة للسلع المختلفة أو وجود عدد كبير من البنود الجمركية أو عدم تقارب مستوى التعريفة بين السلع يفسح المجال للتفسيرات المختلفة وما يصاحب ذلك من فساد، و أيضاً في حال وجود احتكارات، أي وجود فشل في آليات السوق فإن التحرر التجاري لا يؤدي ثماره.www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

ب. و الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم وتأثيراته ، بحيث لا يكون حائلا دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام والسلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي(التبادل التجاري) لكن على أسس نوعية وكيفية ، وان تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد وسوقه المحلي و الحد من التبعية الاقتصادية.

2- يقصد بالانفتاح وحرية التجارة ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع ، بل أيضا الخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبى وراس المال ، وبالتالى يجب المقارنة بين الحوافز الدافعة لادخار وحدة من النقد الأجنبى من خلال إحلال الواردات وبين كسب وحدة نقد أجنبى من خلال الصادرات ، والمقارنة السعرية تتضمن اثر سياسات التجارة وسعر الصرف التى تؤثر على الأسعار المحلية ،وما تمثله مقاييس اتجاه التجارة من صادرات وواردات ونسبتها من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث يوجد ارتباط بين الانفتاح ونمو الناتج المحلى الإجمالى ، ولكن من الواضح وجود صعوبة فى تجميع الحواجز الجمركية والغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمركية فى رقم قياسي واحد ، لذلك فليست هناك نتيجة مؤكدة تحدد هل ينبغى للدول أن تتدخل فى التجارة أم ينبغى لها ألا تفعل ذلك ؟ (قابل،2004).

3- تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية ، وهما الحرية والحماية وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحمائية التجارية ، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية ، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة ، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق. (السلطاني،2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2 النظم الحاكمة لحركة التجارة الخارجية

2.2.1 مقدمة

للنظم و السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المختلفة آثاراً بعيدة المدى على إنتاجها و تجارتها و تقدمها التجاري. و تؤثر النظم الاقتصادية على التجارة الدولية تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، و لعل أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الدولية تأثيراً مباشراً هي سن القوانين و فرض الرسوم الجمركية العالية حماية لانتاجها المحلي من منافسة إنتاج الدول الأخرى، فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية. و قد يكون السبب من فرض الضرائب الجمركية حصول الحكومات على دخل كبير تستطيع انفاقه على الخدمات أو بسبب الرغبة في تصحيح ما يعرف بالعجز في ميزان المدفوعات.

ففي الدول الفقيرة عادة ما تفرض الضرائب الجمركية على الصادرات و الواردات أو على الواردات وحدها للحصول على دخل حكومي و غالباً ما ترتفع هذه الضرائب على السلع الكمالية.

و تقوم كثيرا من الدول باستخدام وسائل متعددة للحد من الاستيراد منها ضرورة الحصول على إذن استيراد لاستيراد سلعة معينه، و كذلك اتباع نظام الأنصبة أو الحصص للحد من كمية وقيمة الواردات و نوعية مصادرها أو فرض حظر على استيراد بعض المنتجات أو من بعض الدول. و قد تقوم نفس الدول بتشجيع صادراتها عن طريق إعطاء منح و مساعدات مالية للمصدرين أو إقامة صناديق دعم الصادرات لسلع معينه. كما أن تخفيض أي دولة لقيمة عملتها أمر يؤدي إلى إنخفاض أسعار منتجاتها في الخارج فتزيد قدرتها على التصدير و لكن ذلك يرفع في نفس الوقت قيمة السلع الواردة فيقل استهلاكها و يقل بالتالي الاستيراد. و قد وصلت عمليات عرقلة التجارة الدولية عن طريق الجمارك و الحصص و الحظر و ما إليها، إلى قمتها في العشر سنوات التالية لإنهاء الحرب العالمية الأولى مما أثر كثيراً على التجارة الدولية.(الصقار، 1997)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 نظم الضرائب الجمركية الدولية

تعريف **الأنظمة الجمركية الاقتصادية** : يعرف كلود.ج، بارو هنري تريمو الأنظمة الجمركية الاقتصادية في كتابما الحقوق الجمركية، بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتعزى حسب النشاط المعني وفق أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير...الخ. و لا تمكن معرفة دورها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة. (هشام و رشيد،2015)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت القدرة الاقتصادية لمعظم الدول قد تم تدميرها ولم تعد الدول قادرة علي الحصول علي إحتياجاتها من السلع والخدمات ، كما لم تعد قادرة علي سداد قيمة مشترياتها الخارجية بسبب عدم وجود موارد مالية لديها ، مما اضطرها إلي إتباع سياسات بعيدة عن مبدأ حرية التجارة منها سياسة فرض القيود التعريفية ، وذلك برفع فئات التعريفة الجمركية علي الواردات و الصادرات.

فرفع فئات التعريفة الجمركية علي الواردات بغرض زيادة الحصيلة ضمانا لتمويل الواردات والخزانة العامة من حصيلة الضرائب الجمركية باعتبارها وسيلة سهلة لتحصيل الموارد المالية . وكذلك فإن رفع فئات التعريفة الجمركية علي الصادرات لمنع خروج السلع والخدمات المحلية اللازمة للسوق المحلي إلي فرض قيود غير تعريفية ، وهكذا توقفت حركة المبادلات السلعية بين الدول وبعدت العلاقات التجارية عن مبدأ حرية التجارة الذي يعود بالفائدة علي الأطراف المتعاملة عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية المتوفرة علي مستوي العالم . وفي ظل هذه الظروف قامت الدوائر المهتمة بحرية التجارة بإجراء دراسات بهدف الحد من هذه القيود والعقبات وذلك بالعمل علي استبدال الطرق الإجتهادية والجزافية في التقييم والتي كانت سائدة عن طريق إيجاد نظام دولي للتقييم الجمركي يكون عادلاً ومحايداً.

وأصبحت الحاجة ملحة إلي وجود تنظيمات دولية قوية لتحقيق التعاون والتفاهم بين دول العالم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وظهرت الأمم المتحدة كمنظمة عالمية لتحقيق التعاون والتفاهم بين الدول في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتحقيق التعاون الدولي في المجال المالي والاقتصادي . وكانت دول العالم تأمل في إنشاء منظمة دولية متخصصة في النواحي التجارية علي غرار الأمم المتحدة لكي تتولي تحقيق التعاون والتفاهم بين الدول في مجال المبادلات التجارية ، وخاصة بعد الإنكماش الشديد في حجم التجارة الدولية وإتباع سياسة الأسوار الحديدية و سيشمل حديثنا هنا عن التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ.الضرائب الجمركية و أحكام الجات و منظمة التجارة العالمية

ب. الضرائب الجمركية و الأونكتاد

أ. الضرائب الجمركية في أحكام الجات و منظمة التجارة العالمية

في عام 1948 عقد مؤتمر هافانا في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية و ذلك بغرض تنظيم التجارة الدولية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إل أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على توقيع هذا الميثاق و ذلك على الرغم من موافقة أغلب دول العالم عليه. و كان نتيجة لذلك أن أُتفق على عقد إتفاقية أقل طموحاً من منظمة التجارة الدولية، هذه الإتفاقية عرفت بالجات و هي الإتفاقية العامه للتعريفة.(د.عايد،2001)

الجات(Gatt) هي الاختصار الشائع للعبارة الانجليزية التي تعني " الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة"، و هي إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد و الأحكام المتفق عليها، هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. فهي إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) و المقدر ب 90% من جملة التجارة العالمية. (الجمل، 2013)

الهدف من إنشاء الجات هو العمل على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية و غير التعريفية حتى تسمح لها المساهمة في عملية التنمية، و سهولة الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية، و خفض الحواجز الجمركية و الكمية لزيادة حجم التجارة الدولية، و تشجيع حركة الإنتاج و الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.(بلول و حيدر، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. جولات تفاوض الجات الخاصة بالسلع

حماية لما يتم تحقيقه من تخفيضات ضريبية، تعتبر العودة إلى رفع مستوى التعريفة الجمركية عملاً غير مرغوب فيه، بل قد ينتج عنه ردود فعل معينه، إذا تم خارج إطار الآلية الأساسية، ألا و هي المفاوضات.

جدول(1-2) (جولات تفاوض الجات الخاصة بالسلع)

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	10	تخيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخيض التعريفات الجمركية		
ديلز	1961-60	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيقات التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967-64	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1979-73	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية قي إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأوروجواى	1993-86	125 و عدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات، وإجراءات غير جمركية ، الزراعة، المنسوجات و الملابس و الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية.	%40	%24 إلى %36

المرجع: مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، ط1- القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع،2014.
نقلاً عن عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة الدولية، الدار الجامعية، عين شمس ،2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر هذا الجدول تطور جولات المفاوضات، لقد كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع. وكان ذلك خلال الفترة 1947-1961، أي في الجولات الخمس الأولى. وفي جولة كنيدي، تطرقت المفاوضات إلى مكافحة الإغراق. أما في جولة طوكيو فقد تم التوصل إلى تسعة اتفاقيات هامة هي: (1) العوائق الفنية أمام التجارة، (2) قواعد التقييم الجمركي، (3) الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد، (4) إجراءات مواجهة الإغراق، (5) الدعم والإجراءات المضادة، (6) المشتريات الحكومية، (7) التجارة في اللحوم البقرية، (8) التجارة في منتجات الألبان، (9) التجارة في الطائرات المدنية، ولم ينضم إلى هذه الإتفاقيات سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الجات. وفي جولة أوروجواي تم تحويل الإتفاقات الخمسة الأولى إلى إتفاقات متعددة الأطراف، وذلك بعد إدخال تعديلات عليها. وبذلك فإن الإتفاقات تطبق حزمة واحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. أما الإتفاقات الأربعة الأخرى، التي تسمى بالإتفاقات الجماعية (Plurilateral Agreements)، وهي: المشتريات الحكومية، والتجارة في اللحوم، والتجارة في منتجات الألبان، والتجارة في الطائرات المدنية، فإن الإنضمام إليها اختياري، وقد بقيت حتى بعد دولة أورجواي غير ملزمة إلا للدول التي وافقت عليها. إلا أنه، في عام 1997، ثم إلغاء اتفاقي اللحوم والألبان وبقي اتفاقا المشتريات الحكومية والطائرات المدنية.(العيتاني، 2006)

و تعد جولة (أوروجواي) أشهر و أهم جولات الجات على الإطلاق بل و أطولها ، فجولة أوروجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات و السلع الزراعية و تم إدخال قطاع المنسوجات و الملابس الجاهزة و تحريره تدريجياً حتى بداية 2005.

و بالتالي أصبح التحرير في مجال السلع يعني تحرير السلع الزراعية و السلع الصناعية من القيود التعريفية و غير التعريفية و عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية، و إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فإن ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية و ليس على القيود الكمية. هذه الجولة شملت معظم إن لم يكن كل مجالات التجارة الدولية، برزت في هذه الجوله التأكيد على الإرتباط بين السياسات التجارية و الاقتصادية و التفاوض حولها كوحدة واحدة، و من ناحية أخرى التعامل مع القطاعات التي كانت مهملة في مجال تحرير التجارة مثل السلع الزراعية و الخدمات أو تلك التي كانت تخضع لأنظمة خاصة مثل المنسوجات و الملابس الجاهزة، بل في تلك الجولة اتفق لأول مرة على قاعدة أن التوقيع يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شامل، بحيث تعد نتائج هذه الجولة بمثابة صفقة متكاملة لا تتجزأ مع تحقيق التوازن في التنازلات المقدمة من الدول المختلفة مع مراعاة متطلبات التنمية في الدول النامية.

2. أساليب تخفيض التعرفة الجمركية : (فليفلة،2010)

من خلال إجراء مباحثات بين الدول الأعضاء في إتفاقية الجات في مجال التعرفة و التجارة تبين أن الأساليب التي تجري عليها المحادثات بشأن تخفيض التعرفة الجمركية هي الأساليب التالية:

الأسلوب الأول: أسلوب استبعاد التعريفة أو الإعفاء الضريبي:

هذا الأسلوب يذلل الكثير من الصعوبات: مثل مشاكل التفاوت، و التصاعد الضريبي، و من خلاله يمكن إعطاء الدول النامية بعض المرونة مراعاه لظروفها و من أهم الآثار السلبية لهذا الأسلوب فقدان الدول النامية للمعاملة التفضيلية التي تعود عليها بالفائدة، و ينتج عند تطبيقه تفاوت في التعريفات الجمركية.

الأسلوب الثاني: الأسلوب المنسق

ينقسم الأسلوب المنسق للتخفيض إلى أربع طرائق عامة هي:

1. تخفيض معدلات الضريبة بنسبة مئوية متفق عليها، و هذه الطريقة تخفض نزعات الزيادة التعريفية بسبب درجة التصنيع(مواد خام ، منتجات نصف مصنعه، و منتجات كاملة التصنيع).
2. تخفيض معدلات الضريبة بنسبة مئوية، تحدد على أساس أعلى تعريفة بالدول المشاركة .
3. تخفيض أو استبعاد الاختلافات بين المعدلات الحقيقية، و تخفيض المعدلات المعيارية، و المعدلات المحددة. و يمكن أن توضع المعدلات على أساس درجة التصنيع.
4. وضع قواعد منسقة لتخفيض معدلات الضرائب في قطاع معين..و لكن الصعوبة هنا تكمن في اختيار نوع المعدل الضريبي الذي يجب استعماله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسلوب الثالث:أسلوب السلعة بالسلعة:

أجرت الجات مفاوضاتها لتخفيض التعرفة الجمركية على هذا الأسلوب حتى سنة1964. و قد أدى هذا الأسلوب إلى إجراء العديد من المفاوضات الثنائية للتخفيضات الضريبية، انسحب أثرها على جميع الدول الأطراف، تطبيقاً لأحكام شروط الدولة الأكثر رعاية المطبق في إطار من عدم التمييز، و يوجد لهذا الأسلوب عدة عيوب أهمها:

وجود احتمال دائم بأن العروض السلعية المقدمة لم تعد على أساس أهمية أو حساسية السلعة في التجارة الدولية، و أنها تعد على أساس السلع التي ليست لها أهمية في التجارة الدولية، مما يقلل من الفاعلية المطلوبة للمفاوضات.

تصاعد حدة الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب، بالتزايد المستمر في أعضاء الجات و الجدير بالملاحظة أن الأسباب التي أثيرت في جولة كندي لترك هذا الأسلوب ما زالت قائمة.

3. منظمة التجارة العالمية

اكتمل النظام التجاري العالمي من خلال جولة أوروجواي لتصبح منظمة التجارة العالمية هي الضلع الثالث المكون لمثلث إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و مما أحدثته من تحول نحو نظام حرية التجارة الدولية، و شهدت مدينة مراكش المغربية في 1994/4/15 التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة و ينص هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالمية و خفض الرسوم الجمركية و تأسيس **منظمة التجارة العالمية** التي حلت محل الجات في 1995م.

نشأت هذه المنظمة الدولية الحقيقة على عكس الجات التي كانت اتفاقية مؤقتة، الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، فهي وريثة خمسين عام تقريباً من الجهد الدولي الذي انطلق مع سريان الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات) (

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطاطبة،2011)، و أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات(مكي،2000).

بموجب قانون منظمة التجارة العالمية فرض رسوم جمركية على الاتجار في السلع غير محظور لكن قانون منظمة التجارة العالمية يدعو البلدان للتفاوض بشأن التخفيض المفيد للطرفين للرسوم الجمركية. ينتج عن هذه المفاوضات في امتيازات تتعلق بالرسوم أو قيود التعريفة، المدرجة في جدول الامتيازات الخاص بالعضو، لأنه بالنسبة لهذه المنتجات التي يوجد عليها قيود تعريفة، لم يعد من الممكن استمرار الرسوم الجمركية المطبقة بشكل يتعدى المستوى الذي كانوا ملتزمين به .(مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية،2003)

و إلى جانب مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة، والتي تهدف إلى إزالة العوائق الجمركية أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات، وهو ما يطلق عليها (تحرير التجارة) تقوم المنظمة بتنظيم المفاوضات حول القضايا التجارية المختلفة، وهي تراجع وتراقب السياسات التجارية للدول الأعضاء وتعد التقارير عن مدى التزامها بالاتفاقات السارية وتتولى أيضا ًفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، كما أنها تنظر في انضمام الأعضاء الجدد، وهي فوق ذلك تشترك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية. وهي بذلك تستكمل الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية، فبالإضافة للمؤسستين المذكورتين تجسد تطلعات الرأسمالية العالمية المتمثلة في أهداف الدول الرأسمالية الكبرى والشركات متعدية الجنسية، في احتواء مكونات الاقتصاد العالمي في تنظيم قانوني واقتصادي موحد، بهدف تحويل العالم إلى سوق واحد يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف.(الحمش،2010)

3.1 اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تحدد إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المبادئ العامة لتحرير التجارة والإستثناءات المسموح بها، كما تؤكد على الإلتزامات المتخذة من طرف كل بلد عضو من أجل تخفيض الحقوق الجمركية والعوائق الأخرى من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل فتح الأسواق الخارجية، كما أنها تلزم الدول الأعضاء بضمان الشفافية في السياسة التجارية، وحتى تستمر هذه المنظمة لابد أن تمر عبر عقد لقاءات ومؤتمرات دورية، مما تمكن المنظمة من تقييم ما تم إتخاذه من قرارات في مؤتمرات سابقة، وما مدى إلتزام دول الأعضاء بتنفيذ التوصيات والقرارات من جهة، ومن جهة أخرى إتخاذ قرارات جديدة تكون صالحة للمرحلة المقبلة وللمستجدات التي قد تطرأ في أي مكان وفي أي مرحلة (شافيه،2011)، فمجال عمل منظمة التجارة العالمية يتمحور في أربع اتفاقيات هي:

أولاً: إتفاقية التجارة في السلع.

ثانياً: إتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً: الإتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات.

رابعاً: إتفاقيات إجراءات الإغراق والوقاية والدعم والرسوم التعويضية.

أولا: السلع في التجارة إتفاقي

أ- المصنعة السلع حول اتفاقيات

من أهم ما توصلت عليه جولة أورجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، و التي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، بمعنى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، و التي تم الاتفاق عليها، و فيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات: (العفوري،2000)

1- خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط 6.3% إلى 3.7% أي بنسبة خفض 40% ، و كذا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة 15% فأكثر من 7% إلى 5% من إجمالي الواردات في حين تخفض من 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية.

3- رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من 87% إلى 99% في الدول الصناعية، و من 21% إلى 73% في الدول النامية، و من 83% إلى 98% للإقتصادات المتحولة.

4- خفض التعريفة الجمركية على 64% من إجمالي الواردات الدول المتقدمة، و 46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

5- إلتزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها ب 40% على الأسماك و المنتوجات و الملابس و الجلود و المطاط الأحذية، و معدات النقل، و نسبة 60% على الاحتساب و الورق و عجائن الورق و الماكينات اليدوية.

6- إلتزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن 15% بنسبة 27% فيما يتعلق بالمنسوجات، 11% بالنسبة للواردات الجلود و المطاط و الأحذية و معدات السفر.

ب- اتفاق التجارة في المنسوجات والملابس

- إدراج تجارة المنسوجات والملابس ضمن اتفاقية متعددة الأطراف، على أن يكون ذلك خلال 10 سنوات كفترة انتقالية وعلى أربع مراحل:

- **الأولى** تبدأ في عام 1995، أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبنسبة لاتقل عن 16% من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس (كما كان في عام 1990)

- **الثانية** تكون النسبة فيها 7 % من حجم الواردات وخلال 3 سنوات تبدأ من عام 1995 حتى عام 1998

- **الثالثة** تكون النسبة فيها 8 %وخلال الفترة 1998-2002

- **الرابعة** فتشمل نسبة الـ 9 % الباقية وتمتد على الفترة 2002-2005 . وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة أوروجواي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- اتفاق الزراعة

أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يستهدف إنشاء نظام التجارة في المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق ، و أنه من الضروري الشروع في عملية الإصلاح من خلال التفاوض حول الإلتزامات المتعلقة بالدعم و الحماية، و من خلال وضع قواعد و أنظمة معززة و أكثر فعالية للجات و هي: (العيتاني،2006)

- تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية.
- تخفيض التعريفة الجمركية 36% في الدول المتقدمة، وذلك خلال 6 سنوات من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و 24% في الدول النامية وخلال 10 سنوات.
- بالنسبة للدول الأقل نمواً، فإن الإتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية.
- حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية
- تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة 21% من كميات الصادرات التي يتم دعمها (1986-1990)، وفي الدول المتقدمة على مدى 6 سنوات
- ويتم التخفيض بنسبة 24% من القيمة و 14% من الكمية، وذلك في الدول النامية وعلى مدى عشر سنوات.
- الدول الأقل نمواً فهي غير مطالبة بإجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية .

د. إتفاقية إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة

تطرقت المنظمة لترتيب إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث إن كثيرا من ممارسات الدول بخصوصها مشابه للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها؛ ومن ثم فإنه يجب إلغاء معظم هذه الإجراءات حيث إنها تؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تغيير مسار التجارة الدولية وتشجيع الإنتاج غير الكفء، وتصبح بهذا إجراءات مخالفة لقواعد المنظمة؛ لذلك سعت المنظمة لتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية .ويحدد الاتفاق إجراءات الاستثمار ذات الأثر في التجارة (مزتر) [TRIMS] ومعنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاق إقليمها، والتي تنطوي على تقييد وتشويه للتجارة الدولية. www.abahe.co.uk/Research.../WTO-and-economic-**globa**lization.**pdf**

حدد الإتفاق هذه الإجراءات بأنها الإشتراطات التي تضعها السلطات المحلية في دولة ما على الإستثمارات الأجنبية الوافدة إليها مثل : (العيتاني، 2006)

1. اشتراط قيام المشروع الأجنبي باستخدام منتجات محلية أو وجود نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع
2. اشتراط أن تكون واردات المشروع محددة بكمية أو قيمة معينة، أو تقييد صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه.

هذه الإشتراطات تناقض مبادئ وتحرير التجارة العالمية.

ينص الإتفاق على قيام كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بإلغاء الإجراءات المحظورة خلال سنتين من قيام المنظمة، وذلك بالنسبة للدول المتقدمة النمو، و5 سنوات للدول النامية، و 7 سنوات للدول الأقل نمواً.

هـ. اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة

يتناول هذا الإتفاق استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة، والعلامات، وبيانات السلع، والمعايير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، واستخراج شهادات الصلاحية، وغير ذلك بشكل يؤدي إلى عرقلة التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالصحة النباتية وسلامة البشر والحيوان وحماية البيئة، يقر الإتفاق بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضرورياً في هذا الشأن، ولا يُلزمها يتعديل هذه المعايير لتتوافق مع المعايير الدولية.

يتضمن الإتفاق نصوصاً تقضي بمعاملة متميزة للدول النامية.

و. اتفاق تراخيص الإستيراد

ينص هذا الإتفاق على حق السلطات الحكومية في فرض نظام تراخيص الإستيراد على السلع المستوردة بغية تنظيم دخولها إلى الدولة، على أن يكون منح هذه التراخيص تلقائياً.

يضع هذا الإتفاق القواعد اللازمة للحالة التي تستخدم فيها الدولة التراخيص بشكل غير تلقائي، وذلك شرط أن تتم العملية بشكل لا يؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية.

س. اتفاق فحص البضائع قبل الشحن

يضع هذا الإتفاق الضوابط المسموح بها، ويتناول حق الدول في فحص السلع المستوردة قبل الدخول إلى أراضيها، سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية.

ويطبق الإتفاق في حال اتفاق المستورد والمصدر على إجراءات فحص السلع قبل شحنها.

ح. اتفاق قواعد المنشأ

ينص هذا الإتفاق على القواعد التي تضعها الدول لتحديد منشأ السلع الواردة إليها، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالتبويب والتصنيف الجمركي وتحديد نسب المنشأ في الصناعات التجميعية، بشرط ألا تؤدي هذه القواعد إلى وضع العراقيل أمام التجارة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء هذا الإتفاق ليسد ثغرة تتعلق بالتهرب من تطبيق مبادئ الجات الخاصة بمكافحة الإغراق. وهو ينص على تشكيل لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها، على أن تنتهي من هذه المهمة خلال 3 سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الإتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات

يسمى هذا الإتفاق بالإتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (جاتس).

تشمل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات علي أنشطة الخدمات التالية:(أبو بكر، 2004)

1- قطاع الخدمات المالية (مصرفية وتأمينية): حيث يشتمل -كما حددته جولة أرجواي- علي:

أ) قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين علي الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التي تعمل في هذا المجال.

ب) قطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى(باستثناء التأمين) وتشمل المؤسسات التي تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء وتمول المعاملات التجارية، والشركات التي تعمل في مجال بيع وشراء الأسهم والسندات، والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال أسواق النقد والقطع الأجنبي والمشتقات المالية والتي تتعامل في الأصول النقدية والمالية.

2- خدمات النقل (برية وبحرية وجوية).

3- خدمات الاتصالات والمعلومات.

4- الخدمات المهنية (الطبية والهندسية والتعليمية.

5- خدمات قطاع التشييد والبناء.

6- خدمات أنشطة قطاع السياحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

يسمى هذا الاتفاق (اتفاقية تريبس)، و هذا الاتفاق يعرف الملكية الفكرية على أن" اصطلاح الملكية الفكرية يشير إلى جميع فئات الملكية الفكرية وتحديداً حق المؤلف والحقوق المتعلقة به، و العلامات التجارية و البيانات الجغرافية و الرسوم و النماذج الصناعية و براءات الاختراع و تصميم الدوائر المتكاملة (طوبوغرافياتها) و المعلومات غير المكشوف عنها. (الكمالي و آخرون،2004م)

تتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية.

يوضح الإتفاق أن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في مجال حقوق الطبع و 20 سنة في مجال براءات الإختراع، و7 سنوات في مجال العلامات التجارية. وليس هناك إلزام بتطبيق الإتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995). ويمكن أن تمتد فترة السماح إلى 5 سنوات للدول النامية و 10 سنوات للدول الأقل نمواً، وذلك حسب الموضوعات.

.رابعاً: إتفاقيات إجراءات الإغراق والوقاية والدعم والرسوم التعويضية

أ. إتفاقية الدعم والإجراءات المضادة

أعطت الإتفاقية تعريفا وافيا للدعم هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أية هيئة عامة وتتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، ويحدد الإتفاق أنواع الدعم حسب درجة مشروعية تطبيق من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية، فهناك دعم محظور يستدعي إتخاذ إجراءات مضادة له، مثل دعم سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع معين أي الدعم الذي يقدم لتفضيل إستخدام السلع المحلية على السلع المستوردة من أجل زيادة صادرات منتج معين. (شافيه،2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل الإجراءات المضادة للدعم في فرض رسوم تعويضية وتقديم تعويض إلى الطرف المتضرر، وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال 5 سنوات من تطبيقها وهناك إستثناءات بالنسبة للدول النامية والأقل نموا، يشمل ماله دور في برامج التنمية الإقتصادية لديها. وهذه الإستثناءات هي : (العيتابي،2006)

(1) بالنسبة لدعم التصدير، لن يسري حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء الأقل نمواً أو الدول النامية طالما كان دخل الفرد فيها أقل من 1.000 دولار أمريكي في السنة، أما الدول الأعضاء الأخرى فعليها إلغاء دعم الصادرات خلال 8 سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية (1995)

(2) بالنسبة لدعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد، لن يسري حظر هذا النوع من الدعم على الدول النامية طوال 5 سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتزداد هذه المدة إلى 8 سنوات للدول الأقل نمواً.

(3) الدعم في إطار برامج الخصخصة، وذلك فيما يتعلق بالتكاليف الإجتماعية.

(4) الدعم الذي يمكن التجاوز عنه، إذا كان الدعم الكلي الممنوح لمنتج ناشئ في دولة نامية لا يزيد عن 2 في المائة من قيمة المنتج، أو إذا كان حجم الواردات المدعومة لايزيد عن 4 في المائة من الواردات الكلية من هذا المنتج في الدولة المستوردة

ب. إتفاقية الإجراءات الوقائية

إذا زادت واردات دولة عضو ما من منتج معين بصور غير متوقعة وبشكل يحدث ضرراً جسيماً، جاز لهذه الدولة بناءً على الإتفاق، اتخاذ إجراءات حكومية لحماية إنتاجها المحلي. ويكون ذلك باستخدام أحد البدائل التالية:

(1) فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة

(2) فرض حصة على السلعة المستوردة التي سببت الضرر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) سحب الإلتزام بإجراء تنازلات جمركية بشأن هذه السلعة، مع التعويض

ويجب التخلص من أية إجراءات وقائية خلال 5 سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية أو خلال 8 سنوات من بدء تطبيق الإجراءات الوقائية، وذلك كحد أقصى

3.2 الآثار الإيجابية لاتفاقيات تحرير التجارة. (قابل،2004)

هناك آثار إيجابية تنجم عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالسلع ، ومن ذلك:

1- ان الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة ، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ، حيث سيؤدى الإلغاء التدريجى لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة الى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع الى الدول المتقدمة .

2- ان الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى ، وإن كان قد حدث عكس ذلك عند التطبيق .

3- تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة واكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات ، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

4- يؤدى تخفيض الرسوم الجمركية الى زيادة حجم التجارة الدولية ، مما يؤدى الى زيادة الانتاج وزيادة الطلب سواء من الدول الصناعية أو الدول النامية.

5- ومن الآثار الإيجابية أن التحسينات التى ادخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا أفضل لحل المنازعات التجارية مع الدول الأخرى.

6- من المتوقع ونتيجة لزيادة المنافسة حتى داخل الأسواق المحلية أن يؤدى ذلك إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات فى الدول النامية حتى تستطيع مواجهة المنافسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- من أبرز نتائج اتفاقيات جولة أورجواى خفض معدل الزيادة فى التعريفة الجمركية ويقصد بذلك نسبة التعريفة الجمركية التى تفرض على السلع فى صورتها الأولى كمادة أولية ، مقارنة بالتعريفة المفروضة على نفس السلعة فى حالتها كنصف مصنعة ثم كسلعة تامة الصنع ، وكان الاتجاه العام هو ان تفرض الدولة تعريفة جمركية منخفضة على السلع الأولية ترتفع نسبيا عند تحولها لنصف مصنعة ، ثم تصل لأقصاها عند استيرادها كسلعة تامة الصنع ، وكان متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على المواد الخام قبل التوقيع على جولة أورجواى 2.1 % تزيد الى 5.4 % بالنسبة الى السلع نصف المصنعة، ثم الى 9.1% بالنسبة للسلع تامة الصنع ، وفى هذه الحالة بلغ معدل التصعيد أو الزيادة فى التعريفة نسبة 7 % ، أما بعد توقيع الاتفاقية فقد انخفضت التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية الى 0.8 % وترتفع الى 2.8 % للسلع نصف المصنعة ، ثم الى 6.2 % للسلع تامة الصنع ليصبح معدل التصعيد للتعريفة فى هذه الحالة 5.4% .

3.3 الآثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة:

يرى العديد من الاقتصاديين أن الدول المتقدمة وعدت البلدان النامية، بمساعدتها في الحصول على القروض الميسرة، و تقديم مساعدات فينة وإدارية لزيادة قدراتها المؤسسية والتنظيمية ولتمكينها من الوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة، كما وعدت بتيسير انتقال التكنولوجيا و إمكانية تمديد الفترة الانتقالية، إلا أن أي من هذه الوعود لم يتحقق، حيث تبين أن غرضها كان دفع البلدان النامية إلى الانتساب إلى المنظمة وبالتالي تنفيذ شروطها بفتح أسواقها أمام منتجات الدول الصناعية وخدماتها ورؤوس أموالها .

تبين للدول النامية التي اضطرت ضمن ظروف معينة للانتساب إليها أنها تخلت عن قرارها الاقتصادي المستقل نتيجة لتحرير التجارة وفقاً لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة، قبل أن تستطيع امتلاك المزايا التنافسية التي تستطيع بموجبها أن تواجه منافسة المنتجات الأجنبية سواء في أسواقها المحلية، أو في أسواق البلدان الأجنبية وهكذا فقد خسرت أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها حقها في التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الضرائب الجمركية و الأونكتاد(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية).

يعتبر الأنكتاد الإطار المناسب للتعبير عن وجهات نظر العالم الثالث نظراً لأنه لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة، و تبدو أهمية المؤتمر في أنه يضم في عضويته كل الدول: الرأسمالية منها و الاشتراكية، المتقدمة منها و النامية).

بالطبع لم تكن الدول النامية مرتاحة كما يجب من طرح المباديء الأساسية التي تحكم الغات، بل كانت قلقة من ذلك، لأن هناك اختلافاً كبيراً بين الظروف السائدة في الدول النامية و الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدول المتقدمة. و هذا أدى لتضافر جهود الدول النامية لإيجاد منظمة موازية للغات لتكون أكثر منطقية و أكثر تعبيراً عن مطالب الدول السائرة في طريق النمو، فأدى ذلك أخيراً إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة (اليونكتاد) في جنيف في أيار لعام 1964 ، فالغرض الرئيسي من اليونكتاد في مسألة التعاون الدولي على حل مشكلة التجارة الدولية و خاصة تلك المشكلات التي تواجه تجارة الدول النامية و هي في سعيها للتنمية الاقتصادية.(حيدر و بلول 2013).

1. **أهداف الأنكتاد:** يهدف الأنكتاد إلى النهوض بالتجارة و التنمية، و على وجه الخصوص تجارة البلدان النامية، و ذلك بغية التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

يعد الأنكتاد رائداً للعمل في عدة قطاعات في ميدان التجارة الدولية و التعاون لأغراض التنمية بما وضعه من سياسات و بما قدمه من مقترحات منها:

فكرة نظام الأفضليات المعمم g.s.p الذي بموجبه تعامل الدول المتقدمة صادرات الدول النامية معاملة خاصة، و ذلك بإعفائها من ضرائب الواردات، مع بقاء الأوضاع الضريبية ذات العلاقة بواردات الدول النامية من الدول المتقدمة على حالها و بذلك يعد نظاماً دولياً للضرائب التفضيلية الذاتية. و عقد الأونكتاد عدة دورات تمت فيها مناقشة الموضوعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية و في مقدمتها موضوع التفضيلات الجمركية.(فليفلة،2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **النتائج الإيجابية و الجيدة لصالح الدول النامية التي ترتب علي المؤتمر الأول للتجارة و التنمية:-** (حيدر و بلول ،2013)

1. يعد المؤتمر نقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية و لا يعني ذلك أنه قد تسنى بفضله إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجهها الدول النامية، ذلك أن هذه الدول ترى أنه لم يتأت للمؤتمر أن يحرز من التقدم مما يرتفع إلى مستوى احتياجاتها الأساسية.

2. نجح المؤتمر في بلورة المشاكل التي تعترض سبيل إنشاء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية، و ذلك بتهيئة الفرصة للمواجهة بين البلدان المتقدمة و النامية.

3. أبرز ما تمخض عنه المؤتمر من نتائج يتمثل في تنظيم جهود البلاد النامية في إطار مجموعة السبع و السبعين دولة، بما يضمن تحقيق توصيات المؤتمر، و التي تتصل أساساً بتمكين البلاد النامية من زيادة صادراتها، و تعزيز أسباب الموارد المالية و المعونه الفنية من البلاد المتقدمة إليها فضلاً عن العمل على وضع قوانين يتعين مراعاتها في ميدان العلاقات التجارية الدولية.

2.2.3 أنظمة الدول للإعفاء من الضرائب الجمركية: (السيسي،2014)

5. نظام الترانزيت

هو نظام يتم بمقتضاه إعفاء السلع التي تعبر حدود الدولة و هي في طريقها إلى الدول الأخرى، و الغرض من هذا الإعفاء هو أن هذه السلع تتوجه لاستهلاك أفراد مجتمع آخر، و تقتضي ضرورة منع الإزدواج عدم إخضاعها للضرائب الجمركية المعمول بها في البلد التي تمر به، و لذا تكتفي الدول بفرض رسم بسيط على مثل هذه السلع يكون لقاء الخدمات التي تقدمها الدولة لحماية و ضمان إيصال السلع العابرة بسلامة إلى خارج الحدود.

6. نظام استرداد الضريبة"الدروباك"

و هو نظام تخول الدول بمقتضاه الحق لمن دفع ضريبة جمركية على سلع معينة بالذات في استرداد الضريبة عند إعادة تصدير هذه السلع المستوردة، كذلك يمكن استعادة الضريبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمركية المدفوعة على المواد الأولية بعد تصنيعها و إعادة التصدير. و الغرض من هذا النظام هو تشجيع حركة التصنيع و التجميع في البلد.

7. نظام الإعفاء المؤقت

و هو نظام يقرر إعفاء بعض السلع و المواد الأولية اللازمة لصناعة معينه من الضريبة ابتداءً، بشرط أن يعاد تصديرها بعد تصنيعها من خلال فترة محددة. فإذا مرت هذه الفترة و لم يتم إعادة تصديرها فإن الضريبة تصبح واجبة الدفع. و يختلف هذا النظام عن نظام استرداد الضريبة "الدورباك" في أن الضريبة لا تدفع ابتداءً في النظام الأول في حين أنها تدفع ابتداءً في النظام الثاني.

8. نظام المناطق الحرة

و هو نظام تعتبر الدولة بموجبه جزءاً من أراضيها واقعاً خارج الحدود من الناحية الجمركية، و يتم استيراد السلع إلى هذه المنطقة و تداولها فيها بحرية كاملة دون تحملها لضرائب جمركية، و يبرر وجود مثل هذه المناطق الرغبة في تشجيع الدول الصناعية على إقامة فروع لصناعتها في الدول النامية، الأمر الذي ييسر لأبناء هذه الدول الأخيرة تدريباً فنياً و نقداً أجنبياَ، و إذا اتجهت هذه السلع إلى إقليم الدولة فإنها تخضع للضريبة الجمركية مثل أي سلعة أجنبية أخرى.

2.2.4 التعاون الجمركي بين الدول في السلع الوسيطة. (الشافعي،2005)

نظراً لأهمية التعاون الجمركي بين الدول، كان لابد من العمل على تطويره، و لذلك كان من أهم نتائج اجتماعات المجلس الأوروبي في مدينة كان بفرنسا في 25-26 يونيو 1995 أن يتم حث الدول الأطراف على تبني قواعد منشأ متطابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي هذه الاجتماعات وضعت النواه الأولى لقواعد تراكم المنشأ، فوقع الإتحاد الأوروبي اتفاقات تجارة حرة مع الدول العربية و هذه الاتفاقيات تدخل ضمن السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي و التي تقوم على تبادل المزايا التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية.

قاعدة تراكم المنشأ تعني اعتبار المدخلات التي منشأها إحدى الدول الأطراف في اتفاق تجاري معين كأنها مواد منشأها الدولة و الدول الأخرى الأطراف في الاتفاق و ذلك عند دخولها في تصنيع منتج يتم إنتاجه فيها، مع عدم اشتراط أن يتم إجراء عمليات تشغيل أو تصنيع على هذه المواد بشكل كافٍ، فبافتراض أن منتجاً ما يتم تصنيعه في دولتين، فإن نظام المنشأ يكون تراكمياً في حالة ما إذا تطلبت فقط الدولة المستوردة أن تحدث عملية تصنيع كاف للمنتج في الدول التي تسري عليها اتفاقية التجارة التفضيلية.

تطبيق قواعد تراكم المنشأ على التجارة الدولية تؤدي لزيادة معدل التبادل التجاري الدول الأطراف و ذلك فيما يتعلق بالسلع الوسيطة و المدخلات و السلع شبه المصنعه.

2.3 الضرائب والرسوم التي تفرض على التجارة الخارجية

2.3.1 الضرائب الجمركية

تعد الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق رقابتها على تجارتها الخارجية (السيسي2014)، و تلعب القيود الجمركية دوراً هاماً في تنظيم التجارة الخارجية التي تعتبر من المحدادات الأساسية للتنمية في الدول الآخذة قي النمو و يمكن أن يتم بعض من هذا التنظيم عن طريق استخدام القيود الجمركية بالنسبة للصادرات و الواردات على حد سواء (خلاف1977)، و إن كان للنظم الجمركية معنى عام، ينطوي تحته كل ما تضعه الدولة من قواعد تتعلق بضرائب تستوجب الأداء، و شروط واجبة الاستيفاء و قواعد منع أو حظر واجبة المراعاه و إجراءات تستلزم الإتمام في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية تصديراً و استيراداً(فليفلة2010) فإن الضرائب على الواردات أكثر أهمية و أبعد تأثيراً على الاقتصاد القومي و الإنتاج من الضريبة على الصادرات(السيسي2014)، ففي بيان الواردات يكون التنظيم عن طريق زيادة استيراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالية و الحد من السلع الكمالية و التي ينتج مثلها محلياً و هذا يساعد على استمرار النشاط الإنتاجي في الداخل.

يطلق على الجداول التي تتضمن فئات أو أسعار الضريبة الجمركية على السلع المختلفة عند ورودها **التعريفة الجمركية(TARIFFS)(ضرائب الإستيراد)** (السيسي2014)، و أيضاً على السلع عند تصديرها و لكن يلاحظ أنه نادراً ما تفرض الضرائب الجمركية على الصادرات، حيث لا يحدث ذلك غالباً إلا بهدف الحد من تسرب المواد التموينية و المنتجات الأساسية التي لا تكفي كمية الناتج المحلي منها لسد الاحتياجات الداخلية، كما قد تفرض الضريبة على الصادرات لأهداف مالية كالحصول على إيرادات أو للقضاء على التضخم كما هو شأن الدول التي يعتمد اقتصادها القومي على إنتاج المنتجات الأولية.

الرسوم الجمركية على الصادرات مثل الرسوم الجمركية على الواردات إنما تفرض بغرض الحصول على الإيراد أو بغرض الحماية. و الرسوم الجمركية على الصادرات اكثر شيوعاً في الدول اتي تقوم بإنتاج المواد الأولية و المواد الغذائية عنها في الدول الصناعية.

هذه الرسوم تتراوح ما بين 5% إلى 10% و لكنها في بعض الأحيان تزيد عن 10%، و من الدول التي تستخدم ضرائب الصادرات بالشكل العام هي البرازيل و ارجواي و بيرو. كما أن الدول العربية تستخدمها مثل مصر و العراق و سوريا. و قد وصل إيراد شيلي من هذا النوع من الرسوم إلأى ما يقرب 80% من إيرادات الدولة.

عندما يكون الغرض الأساسي من ضرائب الصادرات هو الحصول على إيراد فإن هذه الضرائب كقاعدة عامة لا يجب أن تكون مرتفعة، و قد تفرض بغرض الحماية فرسوم الصادرات الحامية تفرض على صادرات المواد الأولية بغرض جعل أسعار هذه المواد أعلى من أسعارها المحلية، و يذلك يمكن تشجيع نمو الصناعات المحلية. (د.خليل ، 2005)

و لكي تساهم التعريفة الجمركية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات لابد و أن يكون معدل التعريفة الفعال موجباً، بمعنى ألا يتضمن الهيكل السائد للتعرفة الجمركية رسوماً على مستلزمات الإنتاج بنسبة أعلى من تلك التي تفرض على المنتج النهائي، حتى لا يؤثر ذلك الوضع على المقدرة التنافسية للصادرات.(صابر،2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يؤثر استخدام الضريبة الجمركية عامةً على العديد من العناصر، مثل ثمن السلعة المفروضة عليها، و حجم الإستهلاك منها و إعادة توزيع الدخل القومي، و معدل التبادل و بالتالي مجريات التجارة الدولية.

2.3.2 مسميات التعريفة الجمركية (حيدر و بلول،2009)

- **التعرفة الذاتية؛** لأنها مستندة في فلسفة وجودها إلى حق الدولة المطلق في ممارسة سادتها على مواردها و هي تعني كافة اللوائح الصادرة بموجب قوانين سنتها السلطة التشريعية أو القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية الوطنية و للدولة حق خفضها أو زيادتها طبقاً لمتطلبات مصلحتها الذاتية، و من أشكالها: (التعريفة الذاتية المغلقة، التعريفة المرنة، التعريفة القابلة للخفض، نظام التعريفتين أو التعرفة المزدوجة).
- **تعريفة الاتفاقية،** أي تضعها الدولة بالاتفاق مع غيرها من الدول.
- **التعريفة الثلاثية،** وتتمثل في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من البلاد. و معنى هذا أن الدولة المعبنة تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة. **فالتعريفة الأولى** تسمى التعرفة الوسط، و هي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، و الرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي. **أما التعريفة الثانية** فهي التعرفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها. و الرسوم المقررة فيها هي رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية. و أما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الإنتقامية. و الغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة. فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن رسماً عادياً مضافاً إليه رسماً إضافياً آخر.
- **التعريفة الخفية،** تتمثل في سوء استعمال موظفي الجمارك لسلطاتهم على المستوردين خاصة، و تعنتهم في إدارة الشؤون الجمركية باشتراط الشكليات على الاستيراد، و لهذا تسمى أحياناً بالحماية الإدارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.3 أنواع الضرائب على الواردات

الضرائب على الواردات لها عدة تقسيمات منها:

أ. التقسيم الأول:

1. قد تكون على شكل مقدار ثابت كأن تقوم الدولة بفرض ضريبة بمقدار 15 لكل وحدة سلعية مستوردة.
2. أو ربما تكون على شكل نسبة من السعر كأن تفرض الدولة ضريبة بنسبة 25% من سعر الوحدة المستوردة فتسمى (ضريبة قيمة مضافة).

كلا النوعين من الضرائب سيؤثر على كل من الإنتاج المحلي و الإستهلاك للمستوردات من خلال تأثيرها على المستوى المحلي، و لكل منها خصائص تختلف عن الأخرى فضرائب الاستيراد المحدود تتميز بسهولة الإدارة و ذلك لعدم الحاجة لتقييم المستوردات عند دخولها فإنها توفر حماية أفضل من حالة إنخاض سعر المستوردات، و لكنها تفقد قدرتها على الحماية في حالة التضخم و ذلك بسبب طبيعتها و مدى ارتباط هذه الطبيعه بالكمية و ليس القيمة.

و ضرائب القيمة تتميز بتغير درجة حمايتها تلقائياً مع تغير القيمة، و بالتالي لا توجد حاجة لتعديلها مع تغير الظروف الاقتصادية ، و من أهم العيوب الرئيسية لضريبة القيمة يتمثل في أن السلطة الجمركية يجب أن تحددان قيمة كل صنف من السلع عند دخولها حدود الدولة. (الجمل،2013)

ب. التقسيم الثاني:

1. ضرائب اسمية
2. ضرائب فعالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الضرائب الإسمية و هي الظاهرية، أما الضرائب الفعالة يمكن قياسها بمقدار الضريبة مع القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني (بدلاً من مقارنتها مع القيمة الإجمالية للإنتاج الوطني)، بمعنى آخر أن المعدل الفعال يأخذ بعين الإعتبار الضرائب الإسميه على كل من المنتج.

2- معدل الحماية الفعال ستعتمد على كيفية تأثير ضرائب الإستيراد (المفروضة على المنتج النهائي و الموارد الوسيطة) على القيمة المضافة للمشروع لأن ما يهم بالمنشأة الإقتصادية في إنتاجها هو مقدار الفرق بين سعر البيع و سعر كلفة الإنتاج، هذا الفرق بحد ذاته ما يسمى(القيمة المضافة للمنشأة) هو الذي يمكن استخدامه لدفع تكاليف عوامل الإنتاج و الربح الصافي للمنشأه و كلما زاد هذا الفرق زادت الحوافز نحو توسع الإنتاج.

فرض ضريبة استيراد على السلع الوسيطة يقلل من معدل الحماية على المنتج النهائي لأن فرض الضريبة يرفع من سعر السلعة النهائي، و بالتالي يخفض من القيمة المضافة للمنتج النهائي.

لذلك من الطبيعي نجد أن المنتج للسلعة النهائية في الدولة يرحب بضرائب الاستيراد، و في نفس الوقت يعارض ضرائب الاستيراد على السلع الوسيطة المستوردة.

و نلاحظ في العديد من الدراسات أن معدل الحماية الفعال يكون غالباً أكبر في السلع النهائية مقارنة بالسلع الوسيطة المستوردة و الأولية.

في حال معدل الحماية الفعال السالب فإن المنشأة الاقتصادية تصبح في وضع غير منافس في السوق الدولي بسبب معدلات الضريبة العالية التي تدفعها على المدخلات الوسيطة المستوردة.

ملاحظة:

1. معدل الحماية الفعال = (القيمة المضافة في الدولة المعنية – القيمة المضافة تحت التجارة الحرة)/ القيمة المضافة تحت التجارة الحرة.
2. تحسب القيمة المضافة في الدولة المعنية بطرح السعر المحلي(بما فيه الضريبة) للسلعة الوسيطة المستوردة من السعر المحلي(بما فيه الضريبة) للمنتج النهائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تحسب القيمة المضافة تحت التجارة الحرة بطرح السعر الدولي للمنتج النهائي من السعر الدولي للمادة الوسيطة المستوردة.

4. **سعر الحماية الفعالة و الضريبة على المدخلات المستوردة** :(د. سامي خليل ،2005).

أ- **سعر الحماية الفعالة** إنما يحسب بواسطة الصيغة:

$$G = \frac{t - a_i t_i}{1 - a_i}$$

G= سعر الحماية الفعالة للمنتجين للسلعة النهائية.

t =سعر الضريبة الإسمي على المستهلكين للسلعة النهائية.

a_i= النسبة بين تكلفة المدخلات المستوردة إلى ثمن السلعة النهائية في حالة عدم فرض الضريبة الجمركية.

t_i = سعر الضريبة الاسمية على المدخلات المستوردة.

ب- **مثال:** نفرض أن 80 دولار من القماش المستورد يلزم لصناعة البدلة محلياً، و لنفرض أن سعر البدلة في حالة حرية التجارة هو 100دولار. و أن الدولة تفرض ضريبة مقدارها 10% على كل بدلة مستوردة. فبالتالي فإن سعر البدلة المستوردة بالنسبة للمستهلك سيصبح 110 دولار. و من هذا المبلغ 80 دولار يمثل قماشاً مستورداً. و بالتالي فإن القيمة المضافة تكون 20 دولار و الضريبة 10 دولار.

و لكن هذه تمثل ضريبة فعلية سعرها 50% - لأن هذه الصريبة الفعلية إنما تحسب على القيمة المضافة محلياً للبدلة- أي (10/20 =50%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حال عدم فرض ضريبة على المدخلات المستوردة فإن:

t=10%, a_i=80/100 , t_i= 0

G = 50% و عليه: فإن.

في حال فرض ضريبة على المدخلات المستوردة فإن :

t=10%, a_i=80/100 , t_i= 5%

G = 30% و عليه: فإن

ج – بالنسبة للمنتجين يهتموا بسعر الضريبة الفعلية فهم ينظرون للعشرة دولارات على أنه 50% من العشرين دولاراً التي تمثل ذلك الجزء من البدلة الذي أنتج محلياً، فعندما تكون مدخلات السلعة يسمح لها بالاستيراد دون ضريبة أو بضريبة عند سعر منخفض عن سعر الضريبة المفروضة غلى السلعة النهائية المشتملة على المدخلات المستوردة .فإن السعر الفعال للحماية سوف يزيد على سعر الضريبة النقدية (الإسمية).

د– يلاحظ أن الضريبة على المدخلات المستوردة إنما هي ضريبة على المنتجين المحليين و التي تزيد تكاليف إنتاجهم و التي تخفض من معدل الحماية الفعال المزودة بواسطة ضريبة اسمية معينة على السلعة النهائية .

هـ– فكرة الحماية الفعالة يجب أن تؤخذ بحذر لأن النظرية تفترض أن الأسعار العالمية للسلع و المدخلات المستوردة لا تتأثر بالضرائب الجمركية، و أن المدخلات إنما تستخدم بنسب ثابتة بالإنتاج. و كلا الفرضين مشكوك في صحتهما لأن. فمثلاً عندما يرتفع سعر أحد المدخلات المستوردة للمنتجين المحليين نتيجة لفرض ضريبة استيراد، فإن المنتجين من المنتظر أنهم يقومون بإحلال مدخلات محلية أو مستوردة أرخص بالإنتاج.

و– لا شك أن معدل الحماية الفعال أفضل من التعريفة الإسمية في تقدير درجة الحماية المحققة للمنتجين المحليين الذين ينتجون السلع المنافسة لسلع الاستيراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.3.1 طرق تحديد الرسوم الجمركية:

يشمل ثلاث أنواع :رسوم قيمية ، رسوم نوعية، رسوم مركبة. **(السواعي،2006)**

1. الرسوم القيمية:

تفرض الرسوم القيمية كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، و الرسوم القيمية تتصف بالسهولة و الوضوح و البساطة عند حسابها .

إن أهم ما يميز الضريبة النسبية هو أن عبء الضريبة يبقى ثابتاً. فالضريبة تظل ثابتة بالرغم من تغيرات سعر السلعة– فحصيلة الضريبة تزداد أو ترتفع تبعاً لانخفاض سعر السلعة– فسعر الضريبة ثابت لا يتغير. (خليل ،2005).

2. الرسوم النوعية :

تفرض الرسوم النوعية كمبلغ محدد على وحدة واحدة من السلعة(وزن أو حجم أو طول)، مثل فرض الرسوم على السيارات حسب قوة محركاتها.

3. الرسوم المركبة:

تفرض الدولة في هذا النوع على بعض السلع رسوماً قيمية و نوعية في نفس الوقت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التجارة الخارجية الفلسطينية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

3.1 تطور حركة الصادرات و الواردات الفلسطينية للسلع الوسيطة، و تضمن الحديث عن

3.1.1 مقدمة.

3.1.2 معوقات الإحتلال العديدة لتدمير الإستيراد و التصدير للمدخلات الإنتاجية.

3.1.3 تبعيات حالة إرتباط الإقتصاد الفلسطيني بإسرائيل في تجارتها بالمدخلات الإنتاجية.

3.1.4 الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الفلسطينية حسب الاستخدام الاقتصادي.

3.1.5 الميزان التجاري حسب الاستخدام الاقتصادي .

3.2 تطور الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة.

3.2.1 النظام الجمركي الفلسطيني.

3.2.2 الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للضرائب الجمركية.

3.2.3 الضرائب المفروضة على المدخلات الإنتاجية و سياسة الإحتلال تجاه الإقتصاد الفلسطيني.

3.2.4 أسباب عدم نجاح إتفاقية باريس في تخفيض تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج.

3.3الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة وأثرها على نمو الناتج المحلي الصناعي.

3.3.1 نمو القطاع الصناعي.

3.3.2 تقسيمات الناتج الصناعي في نماذج النمو.

3.3.3 أهمية التصنيع في الدول النامية.

3.3.4 القطاع الصناعي الفلسطيني.

3.3.5 المشاكل المتعلقة بالمدخلات الإنتاجية التي تواجه الصناعة الفلسطينية.

3.3.6 المهام المطلوبة لتسهيل المعاملات الجمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 تطور حركة الصادرات و الواردات الفلسطينية للسلع الوسيطة

3.1.1 مقدمة

فلسطين تعتبر إلتقاء طرق التجارة الدولية منذ آلاف السنين، إذ كان هناك» طريق التوابل« الذي ينتهي في غزة، و« طريق الحرير « الذي أغنى العديد من البلدان المجاورة لفلسطين كما أفاد فلسطين إذ كانت تشارك بالتجارة المارة فيه. فالتجارة هي شريان الاقتصاد الفلسطيني، لذلك فإن فلسطين هي سلفاً جزء لا يتجزأ من التجارة العالمية (ولا يمكنها إلا أن تكون كذلك)، وجميع شركائها التجاريين عملياً هم من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو بكلمات أخرى، في النظام التجاري العالمي.(هديل حجازي و و هانس شلومان،2013).

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية ، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى. (عبد الفتاح نصر الله ،2003)

تعتمد فلسطين اليوم بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات بنفس درجة اعتمادها على تصدير السلع والخدمات، فمجموع قيم التجارة السلعية و الخدماتية من صادرات و واردات قريبة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تعاني بالرغم من ذلك من عجز كبير في التجارة. **(Rand Palestinian stade study team ,2005)**

3.1.2 معوقات الاحتلال لتدمير الإستيراد و التصدير للمدخلات الإنتاجية فمنها:

يتبع الاحتلال شتى الطرق و الناهج و الوسائل لتدمير الاقتصاد الفلسطيني ينتج عنه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، فهناك وسائل عديدة لتدمير الإستيراد و التصدير للمدخلات الإنتاجية فمنها:(الحساسنه،2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. حصر مناطق التصدير بنقاط العبور عبر الخط الأخضر الذي فرضه الاحتلال بين مناطق 48 وحدود 1967 .
2. حصر استيراد المواد الأولية لمدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي من إسرائيل أو بواسطتها.
3. التوقف عن منح رخص الاستيراد للآلات الصناعية لمنع إقامة منشات صناعية جديدة .
4. إعاقة الاستيراد والتصدير من وإلى المناطق الفلسطينية من خلال إغلاق المعابر الدولية.

3.1.3 تبعيات حالة إرتباط الإقتصاد الفلسطيني بإسرائيل في تجارتها بالمدخلات الإنتاجية:

فمن السمات البارزة للتجارة الخارجية الفلسطينية تبعيتها القسرية للاقتصاد الإسرائيلي. فقد أصبحت إسرائيل السوق الخارجية الوحيدة للصادرات والواردات الفلسطينية نتيجة القيود المفروضة على الجانب الفلسطيني و ارتفاع تكاليف التجارة مع باقي العالم .وهذا من شأنه أن يبقي على التركز طويل الأمد للتجارة الفلسطينية مع إسرائيل والتي تشكل مصدر معظم القيود المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة . واستمرت التبعية الهيكلية في عام 2012، حيث استأثرت إسرائيل بنسبة 70 في المائة من الواردات الفلسطينية من مواد خام و سلع وسيطة ، واستوعبت أكثر من 80 في المائة من صادراتها، ما خلف عجزًا في ميزان التجارة الثنائية قيمته3.7 مليار دولار، أي ما يعادل 77 في المائة من مجموع العجز التجاري الفلسطيني و 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.(الأنكتاد،2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.4الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الفلسطينية حسب الاستخدام الاقتصادي :

يتم تصنيف السلع حسب الاستخدام الاقتصادي إلى السلع الوسيطة و الاستهلاكية و الرأسمالية و سلع أخرى، فحسب الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني:

الجدول(1-3) تصنيف السلع حسب الاستخدام الاقتصادي.

السلع الوسيطة	السلع الإستهلاكية	السلع الرأسمالية	السلع الأخرى
الأغذية والمشروبات في أشكالها الأولية للصناعة.	مواد أولية مخصصة بشكل أساسي للاستهلاك المنزلي	السلع الرأسمالية (عدا معدات النقل).	
الأغذية والمشروبات المعالجة أساسًا للصناعة	مواد معالجة مخصصة أساسا للاستهلاك المنزلي	وسائط نقل للإسخدام الصناعي	
منتجات صناعية في أشكالها الأولية غ.م.ا.	سلع معمرة		
منتجات صناعية معالجة غ.م.ا.	سلع معمرة نوعا ما		
وقود ومزلقات معدنية أولية.	سلع غير معمرة		
وقود ومزلقات معدنية معالجة لمحركات النفاثات.			
وسائط النقل، قطع ومحركات وسائط النقل.			
قطع غيار ولوازم السلع الرأسمالية) عدا قطع غيار معدات النقل			
أجزاء وملحقات وسائط النقل			

المصدر : الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الإحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*ملاحظة: أمثلة السلع الوسيطة أخرى

(المنتجات البتروكيماوية، منتجات ألمنيوم و حديد و صلب، منتجات كيماوية، قضبان حديد، كابلات و أسلاك كهربائية، بلاط سيراميك، أنابيب، مواد بناء، مواد تغليف، ألواح زجاج، ألواح كرتون، عبوات زجاجية، كبريت، غراء، أقمشة، إكسسوارت)

أ. حركة الواردات من السلع

حيث أن فلسطين بلد نامياً، لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه من سلع و منتجات رأسمالية و وسيطة و استهلاكية، نظراً لضعف القاعدة الانتاجية لديه، و لمحدودية موارده الطبيعية، لعب القطاع الاستيرادي دوراً هاماً و بارزاً في اقتصاده، من خلال تغطية الفجوة بين العرض و الطلب المحليين، و لا سيما أن فلسطين واحدة من الدول النامية التي تسعى بكل جهدها لتحقيق التنمية الشاملة، و التي تحتاج في تنفيذ برامجها و خططها إلى العديد من السلع الرأسمالية و الوسيطة و الاستهلاكية، و التي لا يستطيع الإنتاج المحلي الزراعي و الصناعي أن يوفر إلا قسطاً ضئيلاً منها في ضوء الامكانات المتاحة، و لذا اعتمدت فلسطين و بصورة كبيرة جداً على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من هذه السلع.

لدراسة حركة الواردات من السلع تم تصنيف الواردات من السلع إلى (السلع الوسيطة المستوردة، السلع الرأسمالية المستوردة، السلع الاستهلاكية المستوردة، السلع الأخرى المستوردة) من سنة 2001 إلى سنة 2013، ففي الجداول و الأشكال التالية توضح الحركة لهذه الأصناف من الواردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(2-3) يوضح قيمة الواردات من السلع حسب الإستخدام الإقتصادي لها

السنة	السلع الوسيطة المستوردة	السلع الرأسمالية المستوردة	السلع الاستهلاكية المستوردة	السلع الأخرى المستوردة	المجموع
2001	985975	135825	505569	127906	1755275
2002	664558	104514	358246	106312	1233630
2003	830371	106055	416271	141887	1494584
2004	1010265	147610	500263	162107	1820245
2005	1117726	192835	546580	226103	2083244
2006	1043756	226549	514290	205850	1990445
2007	1848420	142640	582797	218125	2791982
2008	1966113	152078	578615	288259	2985065
2009	1978511	231982	718700	204438	3133631
2010	1659910	314847	915112	51214	2941083
2011	2211538	287487	941532	157335	3597892
2012	2535298	286404	1080966	175279	4077947
2013	2774706	282011	1229545	170420	4456682

ملاحظة: القيم بالألف دولار

المصدر : الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي الجدول (2-3) الذي شمل الفترة (2001-2013)، يتضح أن في الفترة ما بين (2001-2002) حدث إنخفاض في مستوى المستوردات بشكل عام، حيث أن تلك السنوات تعد بداية الانتفاضة الثانية، ففي تلك الفترة تبين مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وعمق انكشافه للخارج عموما وإسرائيل خصوصا، وارتفاع حساسيته للسياسات والممارسات الإسرائيلية المدمر للاقتصاد الفلسطيني.

و في الفترة (2003- 2013) المستوردات الفلسطينية شهدت تطوراً واضحاً في الحجم و التركيب الهيكلي، فقد جاءت الزيادة في كافة أنواع السلع المستوردة، نتيجة للاتفاقيات التي وقعتها السلطة و **الإصلاح التجاري التي قامت به:**

1- وُقّعت اتفاقية التجارة هذه بين الحكومة التركية و منظمة التحرير الفلسطينية PLO في شهر **تموز 2004 في** اسطنبول، لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين ونصّت على إزالة كافة الحواجز الجمركية و الغير جمركية و التي تُعيق حركة التجارة بين البلدين.

2- وُقّعت اتفاقية (التجارة الحرة مع ميركوسور) عام 2011 بين فلسطين و إتحاد " ميركوسور" والذي يضم كل من(الأرجنتين و البرازيل و الباراغواي و الأوروغواي و فينزويلا).

حيث من أهداف هذه الاتفاقية إزالة الحواجز التي تعيق التجارة و تسهيل حركة البضائع بين مناطق البلدين، و تتضمن الرسوم الجمركية كافة أشكال الرسوم و الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، كما ويشمل هذا الإعفاء أي شكل من أشكال الرسوم والضرائب الإضافية المترتبة على عملية الاستيراد.

الجدول (3-3) (الأهمية النسبية للواردات الفلسطينية حسب الاستخدام الإقتصادي لها)

السنه	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السلع الوسيطة المستوردة	56.17%	53.87 %	55.56 %	55.50 %	53.65 %	52.44%	66.20%	65.86%	63.14%	56.44%	61.47 %	62.17 %	62.26 %
السلع الرأسمالية المستوردة	7.74%	8.47%	9.49%	8.11%	9.26%	11.38%	5.11 %	5.09 %	7.40 %	10.71%	7.99 %	7.02%	6.33 %
السلع الأخرى المستوردة	7.29%	8.62%	9.49%	8.91%	10.85 %	10.34%	7.81 %	9.66 %	6.52 %	1.74 %	4.37 %	4.30%	3.82 %
السلع الاستهلاكية المستوردة	28.80%	29.04 %	27.85 %	27.48 %	26.24 %	25.84%	20.87%	19.38%	22.94%	31.11%	26.17 %	26.51 %	27.59 %

ملاحظة: هذا الجدول من تصميم الباحث تم اعتماد النسب على أساس البيانات من الجهاز المركزي الإحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر جدول (3-3) ارتفاع الأهمية النسبية للسلع الوسيطة المستوردة بشكل ملفت للنظر ، و على الرغم من الزيادة التي حققتها السلع الرأسمالية خلال هذه الفترة إلا أن حصتها من المستوردات الإجمالية انخفضت لصالح السلع الوسيطة، و انخفاض الأهمية النسبية للسلع الإستهلاكية المستوردة ، و لا شك أن هذا يعكس إيجابية القطاع الإنتاجي الفلسطيني خلال هذه الفترة.

الشكل البياني(1-3) يوضح حركة السلع المستوردة حسب الإستخدام الإقتصادي لها

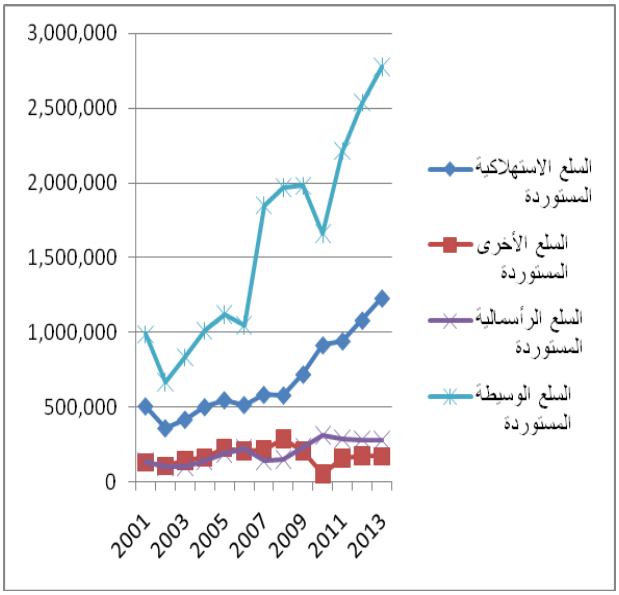

المصدر: من إعداد الباحثة

تبين من الشكل البياني (1-3) أن الحركة الأنشط للواردات الفلسطينية كانت لصالح السلع الوسيطة المستوردة، و تليها السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية و الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني(2-3) ،يوضح الأهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية و الإستهلاكية و السلع الأخرى خلال الفترة (2001-2013).

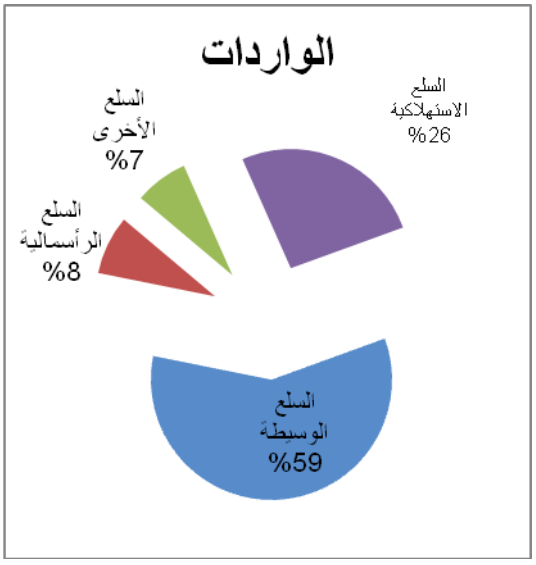

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الأشكال البيانية السابقة مدى أهمية المستوردات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، و لا سيما المستوردات الوسيطة حيث أنها مثلت أعلى نسبة من نسب الواردات الفلسطينية ، و التي لا شك أنها لعبت دوراً هاماً و حيوياً في تنمية القطاعات الاقتصادية.

ب. حركة الصادرات من السلع :

لدراسة حركة الصادرات من السلع تم تصنيف الواردات من السلع إلى (السلع الوسيطة المستوردة، السلع الرأسمالية المستوردة، السلع الاستهلاكية المستوردة، السلع الأخرى المستوردة) من سنة 2001 إلى سنة 2013، ففي الجداول و الأشكال التالية توضح الحركة لهذه الأصناف من الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4 -3) يوضح قيمة الصادرات من السلع حسب الإستخدام الإقتصادي لها

السنة	السلع الوسيطة المصدرة	السلع الرأسمالية المصدرة	السلع الاستهلاكية المصدرة	السلع الأخرى المصدرة	المجموع
2001	161628	10863	105195	11626	289312
2002	129228	7486	92495	10780	239989
2003	156959	9036	98059	13821	277875
2004	199218	9068	60195	39566	308047
2005	365280	8568	129660	10691	514199
2006	215613	10307	126614	11153	363687
2007	303293	20579	169458	19021	512351
2008	325714	24047	188520	9195	547476
2009	300255	16216	191643	10240	518354
2010	328287	25505	216623	3648	574063
2011	404607	24525	279121	11336	719589
2012	507946	27443	304632	23245	863266
2013	507947	32259	345677	14734	900617

ملاحظة: القيم بالألف دولار

المصدر : الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجدول (4-3) الذي شمل الصادرات الفلسطينية في الفترة (2001-2013)، حيث يلاحظ ارتفاع كافة أنواع الصادرات الفلسطينية، فالصادرات الفلسطينية من السلع الوسيطة خلال الفترة(2001-2013) ارتفعت من 161628 إلى 507947 أي بمعدل نمو سنوي متوسطة 14% ، و كذلك الصادرات من السلع الرأسمالية من 10863 إلى 32259 أي بمعدل 14.3%، و الصادرات من السلع الاستهلاكية ارتفعت بمعدل نمو سنوي متوسطه 15%، و الصادرات من السلع الأخرى بمعدل نموسنوي متوسطه 33%.

و بذلك الصادرات الفلسطينية شهدت تطوراً واضحاً في الحجم و التركيب الهيكلي، فقد جاءت الزيادة في كافة أنواع السلع المصدرة، نتيجة للاتفاقيات التي وقعتها السلطة و **الإصلاح التجاري التي قامت به:**

1- وُقّعت في عام 1997 اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري GAFTA ، و بحلول الأول من كانون ثاني من عام 2005 و صلت الاتفاقية إلى تحقيق تحرير كامل للتبادل التجاري للسلع المعفاة من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل بين الدول العربية الأعضاء في GAFTA. ومنذ ذلك الحين و حصة الصادرات الفلسطينية تتمتع " بصفر رسوم" أي ليس علها ضرائب أثناء تداولها بين الدول العربية العضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA.

2- في شهر كانون الثاني من عام 2012 و دخلت الاتفاقية المرحلية للتجارة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي IAA حيز التنفيذ ، و التي أوجدت نظاماً من الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية يتم بمقتضاه تصدير المنتجات الزراعية و الأغذية المصنعة و منتجات الأسماك لأسواق الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (5- 3) (الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية حسب الاستخدام الإقتصادي لها)

السنه	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السلع الوسيطة المصدرة	55.87 %	53.85%	56.49%	64.67 %	71.04%	59.29 %	59.20%	59.49%	57.92%	57.19%	56.23 %	58.84 %	56.40 %
السلع الرأسمالية المصدرة	3.75 %	3.12 %	3.25 %	2.94 %	1.67 %	2.83%	4.02 %	4.39 %	3.13 %	4.44 %	3.41%	3.18%	3.58 %
السلع الأخرى المصدرة	4.02 %	4.49 %	4.97 %	12.84 %	2.08 %	3.07%	3.71 %	1.68 %	1.98 %	0.64 %	1.58%	2.69%	1.64 %
السلع الاستهلاكية المصدرة	36.36 %	38.54%	35.29%	19.54 %	25.22%	34.81 %	33.07%	34.43%	36.97%	37.74%	38.79 %	35.29 %	38.38 %

هذا الجدول من تصميم الباحث تم اعتماد النسب على أساس البيانات من الجهاز المركزي الإحصائي

يظهر جدول (5-3) الأهمية النسبية لصالح تصدير السلع الوسيطة و الإستهلاكية، هذه النتيجة لربما يرجع للسلع الوسيطة مثل منتجات الحجر و الرخام اللازمة في عملية البناء، حيث أن فلسطين تمتاز بجودة المنتجات الزراعية، هناك الملح الصخري الذي تمتاز به فلسطين و منتجات بلاستيكية و معدنية و غذائية. و أيضاً السلع الإستهلاكية تكون غالياً من منتجات زراعية حيث فلسطين تمتاز بأجود و أطيب الزارعة من التمور و الحمضيات و الفواكه.

إنخفاض الأهمية النسبية السلع الرأسمالية المصدرة ناتج من أن فلسطين بلد نامي تحت الإحتلال بفتقر للتكنولوجية الحديثة بالنشاط الإقتصادي فيكون إعتماده على تصنيع الآلات القديمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني(3-3) يوضح حركة السلع المصدرة حسب الإستخدام الإقتصادي لها

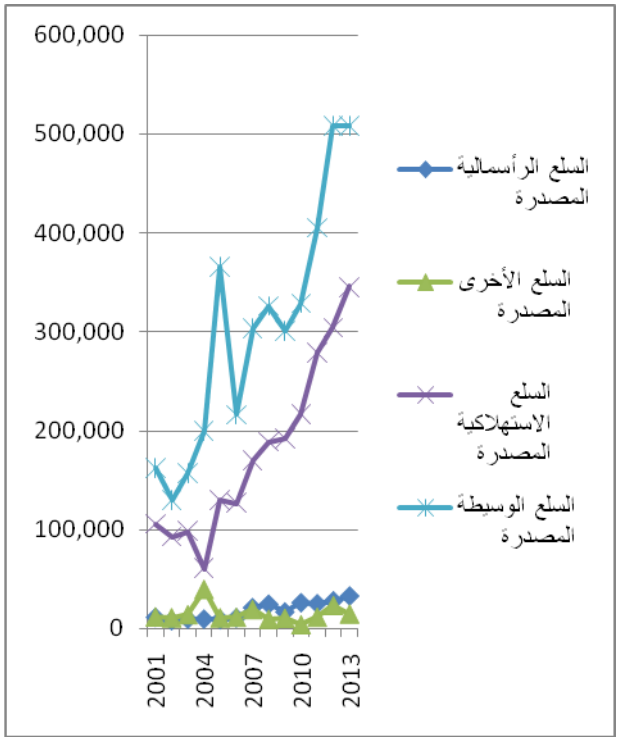

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل (3-4) يوضح الأهمية النسبية للصادرات من السلع الوسيطة و الرأسمالية و الإستهلاكية و السلع الأخرى خلال الفترة (2001-2013).

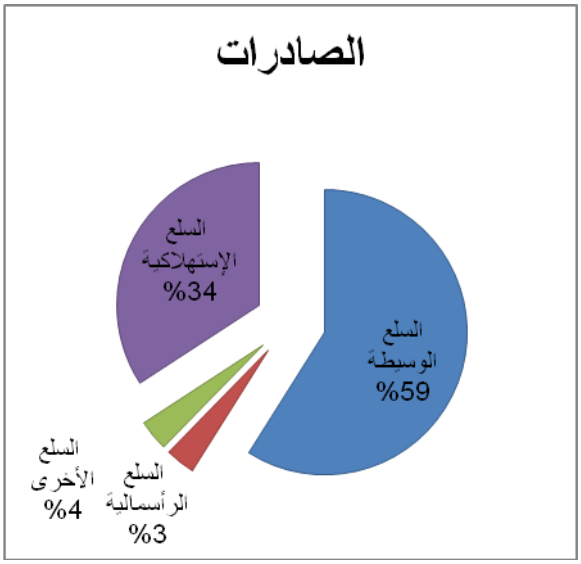

الصدر: من إعداد الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الشكل (4-3) أن الأهمية النسبية لصالح الصادرات من السلع الوسيطة، و تليها الصادرات الإستهلاكية، و الصادرات الرأسمالية، و الصادرات من السلع الأخرى.

3.1.5 الميزان التجاري حسب الاستخدام الاقتصادي

الجدول التالي (6-3) الميزان التجاري حسب الاستخدام الاقتصادي للسلع:

السنة	السلع وسيطة	السلع الرأسمالية	السلع الاستهلاكية	السلع أخرى	المجموع
2001	-824347	-124962	-400374	-116280	-1465963
2002	-535330	-97028	-265751	-95532	-993641
2003	-673412	-97019	-318212	-128066	-1216709
2004	-811047	-138542	-440068	-122541	-1512198
2005	-752446	-184267	-416920	-215412	-1569045
2006	-828143	-216242	-387676	-194697	-1626758
2007	-1545127	-122061	-413339	-199104	-2279631
2008	-1640399	-128031	-390095	-279064	-2437589
2009	-1678256	-215766	-527057	-194198	-2615277
2010	-1331623	-289342	-698489	-47566	-2367020
2011	-1806931	-262962	-662411	-145999	-2878303
2012	-2027352	-258961	-776334	-152034	-3214681
2013	-2266759	-249752	-883868	-155686	-3556065

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الجدول من إعداد الباحثة.
2. القيم بالألف دولار.

نلاحظ من الجدول (6-3) كمية العجز الكبير في الميزان التجاري السلعي حسب الاستخدام الاقتصادي للسلع، و نلاحظ الزيادة المستمرة في العجز و خاصة في السلع الوسيطة و هذا ما يدلل على افتقار الاقتصاد الفلسطيني للسلع الوسيطة، و هذا بالطبع لأنه بلد نامي، و السلع الوسيطة يحتاج إنشاؤها إلى تقنية عالية تفتقر إليها فلسطين نظراً لتخلف جهازها الإنتاجي و انخفاض مستويات التصنيع فيها و لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات.

3.2 تطور الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة

3.2.1 النظام الجمركي الفلسطيني.

يعتمد النظام الجمركي الفلسطيني على القوانين المعمول بها حالياً وهي:

1. قانون الجمارك الفلسطيني رقم 11 لسنة 1929 منذ عهد الانتداب البريطاني.
2. القانون الأردني رقم 1 لسنة 1962.
3. نظام ضريبة القيمة المضافة.

وهنا يمكن القول أن هذه القوانين قديمة ولم يطرأ عليها التعديلات اللازمة لمواكبة المتغيرات الدولية التي حصلت منذ العام 1947 على الأقل وحتى يومنا هذا.

من ناحية أخرى لا بد من الإشارة إلى أن النظام الجمركي الفلسطيني فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ليس مستقلاً وإنما مرتبط باتحاد جمركي إسرائيلي وفق اتفاقية باريس الاقتصادية والتي من بين نصوصها هو تطبيق التعريفة الجمركية الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني على جميع السلع الواردة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ 1967 م فرضت إسرائيل نظام تجارتها الخارجية و نظامها المالي و النقدي على الفلسطينين و كيفت الإقتصاد الفلسطيني الضعيف بما لا يتلائم مع الاقتصاد الإسرائيلي المتطور ، أخضعت فيه الواردات إلى الأراضي الفلسطينية لهيكل التعرفة الجمركية الإسرائيلية و الحصص التي تطبقها و للإختلاف في حجم و هيكل التكاليف بين الاقتصاديين كان يجب أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني باتجاه الاقتصاد الإسرائيلي و ذلك بحسب نظرية التجارة التقليدية، و لكن الإتجاه الجمركي الجبري عكس أنماط التجارة لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي، فمعظم الخامات و السلع الوسيطة أجبر الفلسطينين على إستيرادها من إسرائيل بأسعار مرتفعة حيث حظر إستيراد نفس الخامات و السلع من دول أخرى بأسعار أرخص و بذلك فقد المصدرون الفلسطينيون ميزاتهم التنافسية، و في الجانب الآخر كان السوق الفلسطيني مفتوح أمام المنتجات الإسرائيلية. (أبو جمعه،2012م)

بالنسبة لسياسة الاستيراد في الأنظمة الإسرائيلية المتعلقة بالجمارك (ضريبة الشراء والمقاييس) فإنها تسري على الواردات الفلسطينية باستثناء السلع المدرجة في القوائم .B & A1, A2 فالسلطة الفلسطينية تحتفظ بحق تحديد مستوى نسبة ضريبة الاستيراد المتصلة بعدد محدد من السلع ضمن القوائم التالية:

- القائمة A1 (و تشمل سلعاً معينة يتم استيرادها من الأردن و مصر)
- القائمة A2(و تشمل سلعاً معينة يتم استيرادها من الدول العربية الأخرى و الدول الإسلامية)
- القائمة B (و تشمل المعدّات و المواد الأولية)، و فيما يتعلق بهذه القائمة فإنه باستطاعة السلطة الفلسطينية تحديد نسبة ضريبة الاستيراد و لكنها تلجأ إلى تنفيذ نفس المعايير الإسرائيلية.

و يجب ان تكون البضائع المستوردة بموجب القائمة A1 منتجة محلياً في الأردن، مصر وبلدان عربية أخرى، أما البضائع المستوردة بموجب القائمة A2 فيمكن استيرادها من البلدان العربية والإسلامية ومن بلدان أخرى، وبينما لا تخضع البضائع التي تستورد بموجب القائمة B لأي قيود من حيث الكمية إلا أنها تخضع للمقاييس الإسرائيلية.

و لا بدّ أن ننوه إلى أن السلطة الفلسطينية تطبق نسبة ضريبة الاستيراد بشأن قائمتي السلع A2 –A1 في نطاق كميات محددة، و إذا ما تجاوزت هذه الكمية المعايير و الشروط الإسرائيلية عندها ستخضع هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكمية الإضافية لهذه الشروط و المعايير، فتعتبر الجمارك على الواردات من أهم مصادر الإيرادات في فلسطين، ولعائدات الجمارك دور هام في تغطية النفقات المترتبة على السلطة الفلسطينية، وبناءً على البروتوكول الموقع ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل، فإن السياسات الجمركية للسلطة الفلسطينية تحكمها أساسيات معينة تتمتع من خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية بحرية تحديد الجمارك والرسوم والضرائب على السلع المستوردة ضمن قوائم (A1,A2,B) بالإضافة إلى السيارات والكماليات التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني والتي ستحددها اللجنة المشتركة، فيما عدا ذلك، تلتزم السلطة بمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى التي تفرضها إسرائيل على الواردات، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاته. (الأحمد،2005)

فبذلك النظام الجمركي الفلسطيني فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ليس مستقلاً وإنما مرتبط باتحاد جمركي إسرائيلي وفق اتفاقية باريس الاقتصادية والتي من بين نصوصها هو تطبيق التعريفة الجمركية الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني على جميع السلع الواردة باستثناء منحها الجانب الفلسطيني استثناءاً بإعفاء بعض السلع من دفع رسوم جمركية أو تخفيضها والتي حددت ضمن القوائم المعروفة B,A2,A1 والتي من خلالها أيضاً تم تحديد كميات لهذه السلع مثل السكر بحدود 25 ألف طن سنوياً والأرز 20 ألف طن والغنم 5 آلاف رأس.(أبو سمرة،2001)

3.2.2 الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للضرائب الجمركية: (مسيمي،2006)

يهدف نظام الضرائب الجمركية الى جانب تحقيق الغرض المالي التقليدي، اهدافاً اقتصادية واجتماعية تتساوى معه في الوجود وتفوقه في الاهمية ومن اهم هذه الاهداف :

1- المساهمة في التنمية الاقتصادية:

في المجال الاقتصادي لا بد من الاهتمام بالمجال الزراعي والصناعي وخاصة انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية واقامة المشروعات الرأسمالية لزيادة الصادرات، أي ارتباط الضرائب الجمركية ارتباطاً وثيقاً بخطط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الضرائب على الواردات المشابهة او المثيلة للسلع المحلية او من خلال الاعفاء الضريبي للسلع الهامة للعمليات الانتاجية.

2- تكامل الاهداف الاقتصادية والمالية: ان السياسة المالية والاقتصادية يكملان بعضهما البعض، فعند القيام بفرض او زيادة الضرائب على السلع المثيلة للسلع او الانتاج المحلي فهذا هدف بحد ذاته لحماية الانتاج المحلي من المنافسة، وهذا ينطوي ايضاً الحفاظ على النقد الاجنبي لان ذلك يؤدي الى صرف من النقد الاجنبي على الواردات الخارجية.

3- نظام الضرائب الجمركية له تأثير فعال في توفير اكبر قدر ممكن من العدالة اعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع، ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية. هذا يحقق زيادة في الايرادات المحلية والتي تستخدم في تمويل المشاريع ومنها مشاريع الصحة والاسكان والتعليم...الخ وهو ما تستفيد منه في الغالب الطبقات ذات الدخل المحدود.

3.2.3 الضرائب المفروضة على المدخلات الإنتاجية والإتفاقيات الموقعة بشأنها:

إن الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 شكلت شبه اتحاد جمركي مع إسرائيل بفرض من سلطات الاحتلال، حيث يسمح من خلاله تسهيل حركة الأيدي العاملة و السلع بين الاقتصاديين، لكن في ظل خضوع السلع الفلسطينية لقيود و إجراءات متعددة بالإضافة إلى تحديد أنواع و كميات السلع التي يسمح باستيرادها، و كذلك خضوع الصناعات الفلسطينية لضرائب تمييزية وحواجز تجارية كثيرة و معقدة، فلقد فرضت على المستورد الفلسطيني دفع ضرائب لحماية الصناعة الإسرائيلية، و بشكل أضحى معه المستورد الفلسطيني للسلع الوسيطة و الرأسمالية يدفع أضعاف ما يدفعه نظيره في الأردن.(النقيب،2003)

و بحلول عام 1994 و بموجب بروتوكول باريس، تم تداول السلع بين الاقتصادين تحت غطاء اتفاق ثنائي رسمي، يسمى من قبل المراقبين" شبه اتحاد جمركي"، لكن لم تعتبره إسرائيل سوى "مغلف جمركي صغير داخل غلاف جمركي كبير" بينما هو أشبه باتحاد اقتصادي "تجاري و ضريبي و نقدي" مشوه.(الخالدي،2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فاتفاق باريس يشكل علاقة شراكة اقتصادية طوعية بين إسرائيل و فلسطين، و يسمح لكلا الطرفين إبرام أي اتفاقيات خارجية، و يمنح الاتفاق لفلسطين حق صنع القرار الاقتصادي في حين أن التعرفة الجمركية و الإستيراد تتم وفق البنود المتفق عليها بالبروتوكول.

باشرت السلطة في سن القوانين والتشريعات الضريبية استنادا لبروتوكول باريس الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو، و صدر أول قانون للضريبة على الدخل في الأراضي الفلسطينية عام2004م وبدأ نافذا في العام 2005، أي بعد عشرة أعوام على إنشاء السلطة الفلسطينية. (الرضيع،2014)

فمن خلال بنود التعرفة الجمركية على الواردات يتضح أن غالبية عظمى من السلع الوسيطة و المواد الخام معفى من الرسوم، و السلع التي تفرض عليها رسوم جمركية تكون التعرفة الجمركية ما بين 6% و 12%، فمنها(الخشب معفى من الرسوم الجمركية، فضبان و عيدان و زوايا و أشكال خاصة من الألمنيوم6%، منتجات صالحة للإستعمال كغراء و مواد لاصقة 12%، مواد لاصقة أساسها البوليمرات8%).

جاء في 2013 قرار من الحكومة برفع الضرائب على الواردات من الصين بنسبة 35% و لاقى ذلك القرار احتجاجاً كبيراً من قبل الخبراء و المنتجين و المستهلكين حيث كانت حجة المعارضين التالي: (نصار، 2013)

أنه إذا كان هدف الحكومة هو دعمها لأربعة قطاعات رئيسة (كما أعلنت) وهي الأحذية والملابس والأثاث والألمنيوم ، و غالبية المواد الوسيطة لقطاعي الأحذية والملابس والأثاث تأتي من الصين، فالقماش والجلد والزر و الخيط والسحاب والرباط هي مواد وسيطة تدخل في عملية تصنيع الأحذية والملابس، ما يعني أنها ستخضع للزيادة بالرسوم، وبالتالي سترتفع تكلفة المواد الداخلة في الإنتاج، ما يؤدي الى ارتفاع تكلفة المنتج الوطني أن نتيجة هذا القرار لن تحقق أهداف الحكومة، بل ستؤدي لارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني مرة أخرى.

1. كما أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحمي بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات (منتدى الأعمال الفلسطيني، المؤتمر الرابع،2014)، فنجد مثلاً في تطور الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة، على سبيل المثال الأقمشة المستوردة الداخلة في صناعة الملابس، فالتعرفة الجمركية المفروضة على الأقمشة 12% من تاريخ 01/01/2007 ولغاية 29/04/2013 ، اعتبارا من تاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30/04/2013 وحتى اليوم إنخفضت التعرفة 6% (**مقابلة مع مدير التعرفة الجمركية في رام الله الأستاذ: جعفر الترك في شهر إبريل 2015**) ، و هذا التطور نفسه التطور الذي حدث على الملابس المستوردة، فنجد نسبة الضرائب المفروضة على الملابس المستوردة نفس نفس نسبة التعرفة الجمركية المفروضة على الأقمشة.

3.2.4 أسباب عدم نجاح إتفاقية باريس في تخفيض تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج.

على الرغم من أن اتفاق باريس الإقتصادي أتاح بشكل ظاهري للفلسطينين حرية استيراد وتصدير السلع والخدمات مباشرة ودون وساطة إسرائيلية، وكما كان المفترض أن يؤدي إلى تمكين الفلسطيني من تخفيض تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج، وتكلفة عملية التصدير على المنتج الفلسطيني، إلا أنه ترتب على هذه الاتفاقية الاقتصادية المعقودة مع إسرائيل مجموعة من الأضرار بسبب عدم استقلالية النظام الجمركي الفلسطيني ودخوله ضمن اتحاد جمركي مع الجانب الإسرائيلي دون العضوية في اتفاقية الجات وهذه الأضرار على سبيل المثال لا الحصر هي:

1. فرض القيود على حركة البضائع عبر االموانئ والمعابر، وإصرار الوكلاء الإسرائيلين وعدد من كبريات الشركات العالمية على شمول نطاق وكلاتهم الإسرائيلية المناطق الفلسطينية، وإعاقة عمليات الإستيراد و التصدير وفرض رسوم إضافية عالية عليها بحجج "أمنية "أدت كلها لزيادة تكلفة المنتجات الفلسطينية، وزيادة في أسعار السلع على المنتجين و المستهلكين الفلسطينين. (بكدار،2013)

2. الإغلاق المتكرر شبه الدائم للمعابر الحدودية تحت ذرائع مختلفة.

كان لسيطرة إسرائيل على كافة المعابر الفلسطينية والحدود مع دول الجوار دور كبير في تعطيل التجارة الخارجية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الاتفاق نص على تعزيز نفاذ البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، وبني على فرضية حرية حركة الأشخاص إلا أن الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بالحدود، والمواصفات، والأمن عطلت هذه الإمكانية بصورة واضحة، وأعدمت أي إمكانية لصياغة سياسات تجارية فلسطينية مستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. إنتهاج الإحتلال لسياسات تجاه الاقتصاد الفلسطيني في تعطيل العديد من الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول.

وعلى الرغم من توقيع العديد من الاتفاقات التجارية مع العالم وتحديدا العالم العربي، وأهمية هذه الاتفاقيات التجارية الدولية في تنشيط عمليات التبادل التجاري، والحصول على مزايا تفضيلية ومتبادلة، وتنويع الشركاء التجاريين والانفتاح على الأسواق العالمية، وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات المصدرة، إلا أن هذه البروتوكولات لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها، فبالرغم من الامتيازات التي منحت للصادرات الفلسطينية في اتفاقية التجارة العربية الحرة، والتي أعطت معاملة تفضيلية للمنتج الفلسطيني في الأسواق العربية، فإن حجم التبادلات التجارية لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث لم يتعدَّ حجم التبادلات التجارية مع الدول العربية 5 %من مجمل حجم التبادلات التجارية الفلسطينية.

4. عدم وجود منافذ وموانئ فلسطينية مستقلة لدى الجانب الفلسطيني.

5. وجود فجوة كبيرة بين المصدرين والمستوردين الفلسطينيين وبين الجهات الرسمية، إذ لا يتم إشراكهم وإطلاعهم على تلك التفاهمات ومساعدتهم على الاستفادة منها، ولم تقم أي جهة بدراسة لاحتياجات الأسواق العربية بشكل موضوعي وتحديد احتياجات المستهلك العربي لمحاولة تمكين المنتج الوطني من اختراق الأسواق العربية. (بكدار،2013).

و لقد أدى هذا الوضع إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني لكثير من صادراته للأسواق التقليدية، إلى أن تصبح التبادل التجاري للسلطة مع "إسرائيل" يأخذ نصيب الأسد من تجارتها الخارجية إستيراداً و تصديراً، فإن أكثر من 70% من الواردات الفلسطينية ظلت تأتي من الجانب الإسرائيلي، كما أن أكثر من 80% من الصادرات ظلت تذهب إلى الجانب الإسرائيلي . (صالح و أخرون، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3 الضرائب والرسوم على السلع الوسيطة وأثرها على نمو الناتج المحلي الصناعي

3.3.1 نمو القطاع الصناعي

تعتبر الصناعة القاعدة المادية و التقنية، الأساس لتنمية بقية قطاعات و فروع الاقتصاد القومي، و ارتفاع مستوى الانتاجية في القطاع الصناعي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج الصناعي و ارتفاع أهميته النسبية في تكوين الناتج القومي و في توزيع الموارد و بذلك يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية على الصعيد الكلي، فكلما كانت الإنتاجية الصناعية أعلى كلما كانت إمكانيات تأميت مصادر الإدخار من الفائض أكبر(المعماري، 2010)، لذلك استحوذت مسألة التنمية الصناعية و النمو الصناعي على اهتمام مختلف الدول بمؤسساتها و أفرادها، و إذا كانت مفاهيم التنمية و النمو متداخلة، فإن التنمية يصعب تعريفها و قياسها ,و يعتبر النمو المؤشر الكمي الأصدق لها، غير أن التنمية لا تقتصر على القياس الكمي فحسب بل تولي اهتماماً أكبر للتغيرات الهيكلية في البنى الاقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و السياسية و القانونية عبر الزمن. (عثامنة،2005)

و يعرف النمو الصناعي أنه الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي عبر الزمن ، و التجارة الخارجية تعتبر من أهم عوامل النمو الصناعي، متمثلة في المستوردات الرأسمالية و الوسيطة اللازمة للصناعة، و كذلك الصادرات الصناعية ، حيث قام (Esfahani,1991) بإضافة المستوردات الرأسمالية و الوسيطة (IM) لدالة الانتاج فتصبح الدالة: Q= Q(L,K,IX,IM,POP)

و حيث أن مقدار التغير في أي متغير مقسوماً على المتغير ذاته يعبر عن مقدار النمو فيمكن صياغة المعادلة كما يلي :

GQ= GQ(GL,GK,GIX,GIM,GPOP) حيث GQ مقدار النمو في الإنتاج، GL مقدار النمو في قوة العمل، GK مقدار النموفي رأس المال، GIX مقدار النمو في الصادرات الصناعية، GIM مقدار النمو في المستوردات الرأسمالية و الوسيطة،GPOP مقدار النمو في عدد السكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بالمنطق نفسه فإن النمو في المستوردات الرأسمالية و الوسيطة (GIM) يعتمد على النمو في كل من سعر الصرف المحلي (GE) و مستوى الأسعار(GPW)، و الإنتاج المحلي الإجمالي (GY) ، (Branson,1979)، كما يلي:

GIM=GIM(GM,GPW,GY)

أما النمو في الصادرات الصناعية (GIM) فيعتمد على النمو في كل من سعر الصرف المحلي (GE) و مستوى الأسعار(GPW) ،(Branson,1979) كما يلي:

GIX=GIX(GE,GPW)

3.3.2 تقسيمات الناتج الصناعي في نماذج النمو .(المعماري،2010)

(أ) نموذج هوفمان و النمو في الاقتصاديات الصناعية (W.Hoffmanm,1957).

يعتبر نموذج هوفمان من الدراسات الرائدة لنماذج النمو و التي تتعلق بتقسيم الناتج الصناعي بين السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية، كما ورد في كتابه" النمو في الاقتصاديات الصناعية".

(ب) نموذج جنري في النمو الصناعي (H.B.Chenery,1960).

في دراسة جنري لعام1960 اقدم على تحديد مستويات الناتج الطبيعي من مجاميع الصناعات مصنفة حسب طبيعة الطلب على منتجاتها و هي :

(A): الاستثمارات و المنتجات المتعلقة بها.

(B): السلع الوسيطة.

(C): السلع الاستهلاكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.3 أهمية التصنيع في الدول النامية. (زوزي،2010)

العلاقة وطيدة بين التنمية والتصنيع ، وهذا ما جعل دول العالم الثالث تؤمن بفكرة ان التصنيع هو افضل طريق نحو التنمية ، والمبرارت الداعمة لذلك هي:

1. ان التصنيع امر ضروري لعملية التنمية ، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية ، ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع.
2. انها قد استنفذت كل امكانيات التطوير الز ا رعي ، كما ان اسعار السلع الز ا رعية غير ثابتة ومستمرة في التارجح ، وأقل من اسعار السلع الصناعية ، أي ان اسعار السلع الزا رعية لم يعد مجزي.
3. زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن ان تستوعبها زيادة مماثلة في إستهلاك الإنتاج الزراعي ، بينما يمكن ان تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي . أضف الى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الإستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية نظراً لظهور بدائل صناعية ، مثل الألياف الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن والتي تمتاز بانخفاض ثمنها.
4. ان التصنيع امر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي ، فمعظم الدول النامية دول زراعيية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة ، فتصنيع المنتجات الز ا رعية يزيد من دخل الدولة ، لأن المنتج الزارعي المصنع أغلى سعرا في الأسواق كما ان امكانيات تصديره اكبر. كما أن الإنتاج الصناعي يستطيع ان يمد قطاع الزراعة بالعديد من إحتياجاته ، مثل الآلات الزراعية والآسمدة الكيماوية ، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة . اذا فالتصنيع امر ضرورية للتنمية الزراعية.
5. يزداد تعداد السكان في الدول النامية بمعدل أسرع مما يمكن ان تستوعبه فرص العمالة المتاحة حاليا مما يزيد من من مشكل البطالة ، ولا سيما بعد أن تشعبت قطاعات الإنتاج والخدمات ، إلا ان هذا التصنيع متوقف على نوعية التكنولوجيا المستخدمة ، كثيفة العمالة ام كثيفة رأس المال.

6. يفضل التصنيع كإستيراتيجية للتنمية نظراً لكفاءته العالية في استغلال الأراضي ، خصوصا ان معظم أرضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر والجفاف ، لهذا فلا غنى عن التصنيع ليتم استغلال الأمثل للأراضي المتاحة للزراعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. ان الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم التقدم ، لان التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الانتاج الصناعي و لزيادة معدلات الانتاج ورفع الجودة ، وقد نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة ، الا ان الكثير من الدول قد نتج عن دخولها مجال التصنيع ان زاد اعتمادها على الدول المتقدمة عن ذي قبل عن طريق الإتفاقيات و التراخيص الصناعية وحصولها على القروض اللازمة لتمويل شراء مستلزمات التصنيع الانتاج.
8. ان زيادة القدرة الصناعية للدولة ، معناه زيادة قوتها العسكرية ، والكثير من دول العالم الثالث اقدمت على التصنيع من اجل انشاء قوة عسكرية.
9. ان التصنيع يوفر النقد الأجنبي ، وذلك بانتاج ما تحتاج اليه بدلا من الاستيرلد. وجميع الدول النامية وضعت استرتيجياتها في التصنيع على أساس الإكتفاء الذاتي ، وإحلال الصناعة الوطنية محل المستورد ، إلا انه بالممارسة العملية ثبت أن فيض النقد الأجنبي كان محدودا او معدوما في بعض الأحيان. فالنقد الأجنبي صار ينفق في شراء وسائل ومستلزمات الإنتاج وللحصول على حقوق التصنيع من أصحابها في الدول المتقدمة، ثم وضعت بعد ذلك استرتيجية للتصنيع من اجل التصدير لزيادة حصيلة النقد الأجنبي بتصدير بعض الصناعات التي تفوقت في انتاجها بعض الدول النامية . لقد تحقق ذلك بالفعل في بعض الدول النامية ، ولم يتحقق في البعض الآخر ، إما لأنها قد اكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي أو لأن انتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر والجودة.

3.3.4 القطاع الصناعي الفلسطيني

تعرض القطاع الصناعي في فلسطين منذ سنوات طويلة لمعوقات متعددة وفقاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلية بالدرجة الأولى، وهدفت من خلال سياستها إلى تسخير الموارد والإمكانيات الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وإلحاق القطاع الصناعي بمثيله في إسرائيل، وخلق صناعات فلسطينية مكملة للصناعات الإسرائيلية، وتعتمد عليها بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى خلق تشوهات هيكلية كبيرة في هذا القطاع، تتضح تلك التشوهات من خلال انتشار الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على التعاقد من الباطن مع المصانع الإسرائيلية، وصغر حجم المنشآت الصناعية وقلة عدد العاملين فيها بالرغم من كثافة استخدام عنصر العمل في الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، إضافة إلى ضعف إنتاجية العاملين الذي انعكس سلباً على إنتاجية المنشأة، وقد تسبب ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وتدني القدرة التنافسية للعديد من المنتجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية (نصر،2003). حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية، والتي كان من أهمها اتفاقية باريس الاقتصادية التي لعبت دوراً سلبياً وأضرت بالقطاع الصناعي؛ بسبب تقيدها للاستيراد والتصدير الفلسطيني. (منتدى الأعمال الفلسطيني،2014)

فبعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في العام 1993، وبداية عملية التسوية السياسية، ساد اعتقاد لدى العديد من الأوساط بأن مرحلة جديدة سيتم خلالها انتعاش الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، ومن هذه الأنشطة القطاع الصناعي، إذ اعتقد البعض أن يحقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة، وان يقود عملية التنمية الشاملة. إلا أن غالبية الدراسات والتقارير التي تناولت هذا القطاع أظهرت استمرار وجود التشوهات الهيكلية، وضعف الأداء العام لهذا القطاع.(د. عبد الكريم، 2004)

تستحوذ الصناعات التحويلية على النسبة الأكبر من مجمل النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فيما تستحوذ الصناعات الأخرى(المتوسطة)في فلسطين على ما نسبته 19.6%من مجمل النشاط الصناعي، ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الصناعات المتوسطة في النشاط الصناعي الفلسطيني إلى عدة أسباب من أهمها : منع استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة، صغر حجم الأسواق الفلسطينية ومنع التصدير إلى الخارج، وارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالعائد من تلك الصناعة في السوق الصغير. (منتدى الأعمال الفلسطيني،2014)

الناتج المحلي الإجمالي الصناعي شهد تعثراً في مسيرته طوال عشرين عاماً، من إدارة السلطة الفلسطينية، حيث ظل الاحتلال الإسرائيلي المعوق الرئيسي للنمو و التطور الصناعي، و يبدو ذلك واضحاً من الممارسات الإسرائيلية التي عوقت النمو الصناعي في أثناء الانتفاضة و في أثناء إدارة حماس الحكومة، من خلال تدمير البنى التحتية و المرافق الصناعية و في التحكم في التراخيص و في التسويق و في توفير مستلزمات الإنتاج و غيرها حيث تعمل إسرائيل على تخفيف القيود على الإستيراد، ما عدا السلع الإنتاجية التي يمكن أن تنهض بالاقتصاد. (د.صالح و أخرون،2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(7-3) (نمو الناتج المحلي الصناعي):

السنة	القيمة	معدل النمو	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
1994	705.9	-	-
1995	702.8	0.4-	%23.5
1996	592.1	15.4-	%20.8
1997	607.5	2.6+	%17.2
1998	671.5	10.5+	%15.1
1999	659.3	1.8-	%15.6
2000	591.5	10.3-	%15.1
2001	673.9	13.9+	%15
2002	572.4	15.1-	%13.9
2003	696.9	21.8+	%17.1
2004	707.9	1.5+	%17.2
2005	831.8	17.6+	%17
2006	643.6	22.6-	%15
2007	710.2	10.3+	%15.3
2008	894.5	26+	%15.6
2009	925.9	3.5+	%13.2
2010	956.6	3.3+	%12
2011	963.3	0.7+	%12
2012	1091.6	13.3+	%12
2013	1171.1	7.3+	%12.9

ملاحظة:

1- المصدر: د.صالح و أخرون،محسن، المؤشرات الإقتصادية للسلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت،2015 .

2- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، سلسلة المسوح الاقتصادية.

3- القيمة بالمليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. يظهر في الجدول (7-3) مدى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1994-2013) حيث متوسط المساهمة كانت 15%، و لعل السبب الرئيس في سياسة الاحتلال المتعمدة لتدمير الصناعة الفلسطينية من إغلاق معابر و إعاقة دخول مستلزمات الإنتاج و تسهيل دخول المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتج المحلي، و السياسات التجارية الفلسطينية و الاتفاقيات الاقتصادية لم تنجح في توسيع قاعدة الانتاج المحمي، و أيضاً ضعف اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير القطاع الصناعي و تقديم الدعم الكافي له، فموازنة القطاع الصناعي في الفترة (1994-2012) كانت(1.5)% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (سمور، 2013)، و في عام 2013 أصبحت (1.8) %، فأغلب الموازنة تكون لصالح القطاع الاجتماعي و قطاع الحكم.(ماس،2013)

3.3.5 المشاكل المتعلقة بالمدخلات الإنتاجية التي تواجه الصناعة الفلسطينية:

1- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: (أبو ظريفة، 2006)

تفتقر فلسطين للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على استيراد المواد الخام من الاحتلال الإسرائيلي أو من الخارج، وتستورد فلسطين أكثر من % 85 من المواد الخام اللازمة لها، لذلك كثيراً ما تواجه الصناعة مشاكل تؤثر على النشاط سلباً وذلك إما لمنع إدخال المواد الخام أو رفع تكلفتها أو تأخير إدخالها عبر المعابر مما أدى إلى تدني الأرباح.

وتحرم إسرائيل المستورد الفلسطيني من استيراد الكثير من المواد الخام من الدول العربية خاصة الخليجية والتي أسعارها اقل وأفضل من المواد الخام الإسرائيلية و وفق المواصفات العالمية كما هو الحال في حبيبيات البلاستيك (pp) و الجبس، وما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وغيرها الكثير من المواد الممنوعة وذلك بهدف إرغام المصنع الفلسطيني للشراء من المصانع والشركات الإسرائيلية بطريقة غير مباشرة. (صحيفة الحياة الجديدة،2015)

2- المشاكل المتعلقة بالسلع الرأسمالية:

يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر؛ لأن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، إضافة إلى مواجهتها معوقات في استيراد الآلات والمعدات الجديدة؛ بسبب قيود الاحتلال من رسوم جمركية، وفحص أمني، ومنع دخول آلات محددة.

3- الصعوبات التي تواجهها المدخلات الإنتاجية لصناعة الملابس:

1. تدني الإنتاجية مما أدى إلى زيادة تكلفة العمل للوحدة.
2. وجود بني تحتية ضعيفة وارتفاع وارتفاع تكلفة الكهرباء والمواصلات وتدني الاستثمار في العنصر البشري .
3. استخدام تكنولوجيا قديمة وصغر حجم وحدات الإنتاج وصعوبة تحقيق شروط الإنتاج المفروضة من الشركات العالمية مما لا يسمح لهذه الصناعة من التعامل مع الطلبات الكبيرة.
4. إضافة إلي ذلك تضطر المنشآت الفلسطينية إلى دفع رسوم جمركية عالية على الأقمشة و الإكسسوارات المستوردة مما يسهم في ارتفاع تكلفة إنتاجها إنتاجها واضعاف موقفها التنافسي في السوق المحلي.
5. حتى بالنسبة بالنسبة للشركات الفلسطينية التي تصدر إنتاجها فإنها تواجه صعوبات كبيرة في استرداد الرسوم الجمركية على المواد الخام.
6. **قام الباحث باستجواب عدد من أصحاب مصانع الملابس** في غزة **حول المدخلات الإنتاجية للصناعات الفلسطينية حيث تبين حسب خبراتهم وتوقعاتهم أن :**

أ. 73.3% من المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج " مستوردة فقط .

ب. نسبة مساهمة المدخلات المستوردة من الدول المتقدمة بإضافة تكنولوجيا حديثة على الصناعة هي 50%".

ت. تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة تساهم في زيادة الإنتاج بنسبة " 75.0%".

7. معدل الحماية الفعال لمنتجات الملابس المحلية بالسالب لأن التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة منها تماثل الضرائب الجمركية المفروضة على الملابس المستوردة، فلا بد أن تكون التعرفة الجمركية المفروضة على اتلسلع الوسيطة المستوردة معدومة أو أقل من الضرائب الجمركية المفروضة على الملابس المستوردة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.6 المهام المطلوبة لتسهيل المعاملات الجمركية

تعد التجارة الخارجية في أي اقتصاد من المحددات الرئيسية للناتج المحلي ومُدخلاً أساسياً في هذا الناتج، وكأحد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يمكن استخدام طريقة عناصر الإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات)، حيث يلاحظ أن صافي الصادرات هو متغير أساسي في هذه المعادلة. وينطبق ذلك بالطبع على الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشكل صافي التجارة الخارجية الفلسطينية أحد العناصر المكونة للناتج المحلي الفلسطيني، إلا أن تأثيره دائماً كان سلبياً على الناتج المحلي، وذلك بسبب تفوق حجم الواردات على حجم الصادرات بشكل دائم، وكما هو معلوم فإن تأثير الواردات هو سلبي على الناتج المحلي. (نصر، 2003)

لذلك لابد من تكوين علاقة تبادلية بين الاستيراد والتصدير بحيث تستهدف عمليات الاستيراد من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية و إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوقين المحلي والخارجي، فيما تهدف عمليات التصدير إلى تمويل الاستيراد من مستلزمات الإنتاج، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، و السياسات التجارية الفلسطينية و الاتفاقيات الاقتصادية لابد أن تعمل على توسيع قاعدة الانتاج المحمي.

وهذا يتطلب من الجهات الرسمية القيام بالكثير من **المهام المرتبطة بتسهيل المعاملات الجمركية** بدلا من أن يترك المستورد أو المصدر الفلسطيني أن يقوم بالاتصال – بشكل فردي – بالدول التي تقيم معها إسرائيل علاقات تجارية فمنها: (د.الجعفري ، 2005)

1- إعفاء المدخلات المحلية من الرسوم والضرائب.
2- دور السلطة الوطنية الفلسطينية في تسهيل نفاذ السلع والخدمات المنتجة محليا إلى أسواق التصدير من جهة.
3- وتسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية بكلفة منخفضة وجودة عالية لإنتاج سلع تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق المحلية من جهة أخرى.

4- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة عن الضرائب المفروضة على السلع الإستهلاكية المستوردة أو إعفائها منها بالكامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- توفير السيولة الكافية واللازمة للحصول على تلك المدخلات، وذلك من خلال منح التسهيلات الائتمانية لمستوردي المواد الخام والسلع الوسيطة من المنتجين، ودعم برامج تمويل الواردات من المدخلات.

6- إخضاع المدخلات المستوردة لعمليات الفحص الدقيقة، وخصوصا الفحص الصحي والبيطري لما له اثر في نوعية المنتجات.

7- تثقيف المصدرين ومستوردي المدخلات فيما يتعلق بإجراءات الاستيراد والتصدير وكيفية الحصول على المعلومات اللازمة لهم، وكيفية الحصول على المعلومات المنشورة على الصفحات الالكترونية حول الاستيراد والتصدير والوكلاء في الخارج، وكيفية الاستفادة منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الدراسة العملية

3.2 الطريقة والإجراءات

3.3 التحليل واختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 الطريقة والإجراءات

4.1.1 مقدمة:

يسعى الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، ويساعد التحليل القياسي متخذ القرار وصانع السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة لاتخاذ القرار السليم بناء على التخطيط الاقتصادي ، ويهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة ومتغيرات النموذج المستخدم في عملية تحليل البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة مثل طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للتحقق من الافتراضات الذي يجب أن تتحقق عند استخدامها.

4.1.2 منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية. ويوجد هناك عدة مناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهو الوصول إلى **دراسة أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهي** "دراسة حالة القطاع الصناعي" ، فان تحقيق هذا الهدف يتوافق مع استخدام التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive)، والتحليل الاستدلالي (Inferential)، كما يُعتمد على برنامج EViews في تحليل البيانات التي يتم جمعها.

ويتضمن الأسلوب الإحصائي الوصفي كلٍ من المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation) وبعض الاحصاءات الاخرى للتعرف على خصائص المتغيرات المكونة للنموذج،

أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيتضمن مجموعة الأساليب الاحصائية التي تستخدم لتقدير النموذج والشروط الواجب توافرها عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **شروط استخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS))**

عند تقدير العلاقة الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي تمتاز بدقة تقدير المعلمات يجب ان نتحقق من فروض هذه الطريقة لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر وتتمثل فيما يلي:

1- الأخطاء العشوائية (البواقي) يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي.

2- تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity)

3- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation)

4- عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

5- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

ويمكن وضع الافتراضات السابقة على النحو التالي: $\varepsilon_i \approx N(0, \sigma_\varepsilon^2)$

واذا تحققت جميع الشروط السابقة يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وبذلك يمكن الحصول على افضل تقدير للنموذج القياسي F وكذلك اختبار دلالة كل متغير باستخدام اختبار T عند مستوى دلالة 5%.

وتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها ، مثل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك نماذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث قسمت المتغيرات المستقلة و التابعة في **ثلاث نماذج:**

النموذج الأول : يشمل نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس). من 1994 إلى 2013

النموذج الثاني: يشمل نموذج قياس أثر الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج على إنتاج الملابس عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12% من 2009 إلى 2013.

النموذج الثالث: نموذج الانحدار المتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%، على إنتاج الملابس من 2013/5/1 إلى 2013/12/31 .

بعد ذلك يمكن الخروج بنموذج قياسي سليم يمكن ان تعمم النتائج على الاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1.4طرق جمع البيانات:

البيانات الأولية

تم جمع البيانات عن المواد الوسيطة المستوردة في الإنتاج من المصانع و الشركات القائمة ومعرفة التعرفة الجمركية المفروضة على تلك المدخلات الوسيطة و المستوردة من خلال إعداد استبانه.

و تم نسب التعرفة الجمركية و قيم الرسوم المتحصلة من الواردات من خلال مقابلة مع الأستاذ/ جعفر الترك مدير التعرفة الجمركية برام الله في شهر إبريل 2015.

ثانياً: البيانات الثانوية

من خلال مطبوعات الجهات الرسمية كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تم تجميع بيانات سلسلة زمنية عن المتغيرات المستقلة وقياس أثرها على المتغير التابع.

1.4.2 طرق جمع البيانات

أولاً: البيانات الأولية

سيتم جمع البيانات التي يحتاجها الباحث عن المواد الوسيطة المستوردة في الإنتاج من المصانع و الشركات القائمة ومعرفة التعرفة الجمركية المفروضة على تلك المدخلات الوسيطة و المستوردة من خلال مقابلة مع مدير التعرفة الجمركية برام الله /جعفر الترك.

ثانياً: البيانات الثانوية

من خلال مراجعة المنشورات والدراسات الأكاديمية السابقة والمتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى مطبوعات الجهات الرسمية كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، و كذلك تقارير و مطبوعات الهيئات و المؤسسات المحلية و الدولية و غيرها من المطبوعات ذات الصلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 متغيرات الدراسة تشمل :

1.5.1 المتغيرات التابعة :

- النمو في الإنتاج الصناعي.

1.5.2 المتغيرات المستقلة:

- النمو في السلع الوسيطة المستوردة .
- النمو في الصادرات الصناعية.
- النمو في التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة.
- النمو في الرسوم المفروضة على الإنتاج النهائي.
- النمو في قوة العمل الصناعية.
- النمو في رأس المال الثابت.
- النمو في المواد الخام.

4.1.5 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أبرز المنتجين الصناعيين في مصانع قطاع غزة و تم اختيار (20) منتجا وسيتم التركيز على السلع الوسيطة لمصنوعات الملابس في تلك المصانع وقد تم جمع البيانات خلال الفترة الزمنية (1994-2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2 صياغة النماذج

في هذا الجزء تم إجراء تحليل بيانات الدراسة العملية، بحيث يشمل عدة نماذج و هي :

4.2.1 النموذج الأول:

يشمل نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس) من سنة 1994 إلى 2013.

4.2.2 النموذج الثاني :

يشمل نموذج قياس أثر الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج على إنتاج الملابس **عندما كانت قيمة** التعرفة الجمركية 12% من 2009 إلى 2013.

4.2.3 النموذج الثالث:

نموذج الانحدار المتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%، على إنتاج الملابس ، من 2013/5/1 إلى 2013/12/31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري **و الخطأ المعياري نظرا لصغر حجم العينة تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربعيه** وجدول رقم (1) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول رقم (1- 4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس) .(1994-2013)

الإحصاءات	المتغيرات المستقلة					المتغير التابع
	النمو في الصادرات من الملابس	النمو في السلع الوسيطة المستوردة	النمو في رأس المال الثابت	النمو في المواد الخام	النمو في قوة العمل	النمو في الإنتاج
المتوسط الحسابي	8722.708	5021.333	522.7663	6003.338	2395.000	24242.40
الوسيط	7849.871	5110.336	415.6512	5626.320	2185.516	26127.55
اكبر قيمة	26296.94	16071.86	1737.459	12795.76	5672.539	35326.07
اقل قيمة	-4388.197	-6843.475	-3.235937	124.6406	1080.078	-13879.42
الانحراف المعياري	5097.597	3285.144	406.1086	3158.990	1058.274	8675.174
معامل الالتواء	1.078808	0.853084	0.990454	0.586330	1.573606	-1.427198
التفرطح	6.380013	7.367388	3.846285	2.817133	5.018749	6.706656
عدد المشاهدات	80	80	80	80	80	80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (1-4) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، و ذلك من خلال حساب قيمة المتوسط الحسابي، و الوسيط، و أكبر قيمة و أقل قيمة و الانحراف المعياري و معامل الإلتواء و التفرطح و عدد المشاهدات.

و فيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لوصف كل متغير من متغيرات الدراسة على حدة:

1- الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (النمو في الإنتاج المحلي لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80، مشاهدة المتوسط الحسابي للإنتاج هو 24242.40 مليون دولار ، و أن الوسيط 26127.55 مليون دولار، و أكبر قيمة 35326.07 مليون دولار و التي كانت في الربع الثاني من 1997، ففي هذه الفترة بالتأكيد كانت الفترة الإنتقالية للسلطة الفلسطينية و حينها بدأت حياة الاستقرار الاقتصادي و السياسي في البلد ، و أقل قيمة 13879.42- مليون دولار و التي كانت في الربع الأول من و 1994 فذلك العام كان العام الأول للفترة الإنتقالية ، الانحراف المعياري 8675.174 مليون دولار، معامل الالتواء- 1.427198 مليون دولار، التفرطح 6.706656 مليون دولار.

2- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (النمو في قوة العمل لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80 مشاهدة، المتوسط الحسابي لقوة العمل هو 2395.000 مليون دولار، و أن الوسيط 2185.516 مليون دولار، و أكبر قيمة 5672.539 مليون دولار ، و أقل قيمة 1080.078 مليون دولار، الانحراف المعياري 1058.274 مليون دولار، معامل الالتواء 1.573606 مليون دولار، التفرطح 5.018749 مليون دولار.

3- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (النمو في المواد الخام لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80 مشاهدة، المتوسط الحسابي **للمواد الخام** هو 6003.338 مليون دولار ، و أن الوسيط 5626.320 مليون دولار، و أكبر قيمة 12795.76 مليون دولار ، و أقل قيمة 124.6406 مليون دولار، الانحراف المعياري 3158.990 مليون دولار، معامل الالتواء 0.586330 مليون دولار، التفرطح 2.817133 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (النمو في رأس المال الثابت لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80 مشاهدة، المتوسط الحسابي لر**أس المال الثابت** هو 522.7663 مليون دولار ، و أن الوسيط 415.6512 مليون دولار، و أكبر قيمة 1737.459 مليون دولار ، و أقل قيمة 3.235937- مليون دولار، الانحراف المعياري 406.1086 مليون دولار، معامل الالتواء 0.990454 مليون دولار، التفرطح 3.846285 مليون دولار.

5- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (النمو في السلع الوسيطة المستوردة لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80 مشاهدة، المتوسط الحسابي **للسلع الوسيطة المستوردة** هو 5021.333 مليون دولار ، و أن الوسيط 5110.336 مليون دولار، و أكبر قيمة 16071.86 مليون دولار ، و أقل قيمة 6843.475- مليون دولار، الانحراف المعياري 3285.144 مليون دولار، معامل الالتواء 0.853084 مليون دولار، التفرطح 7.367388 مليون دولار.

6- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (النمو في الصادرات لصناعة الملابس)

يتضح من الجدول (1-4) أن عدد المشاهدات 80 مشاهدة المتوسط الحسابي للصادرات هو 8722.708 مليون دولار ، و أن الوسيط 7849.871 مليون دولار، و أكبر قيمة 26296.94 مليون دولار ، و أقل قيمة 4388.197- مليون دولار، الانحراف المعياري 5097.597 مليون دولار، معامل الالتواء 1.078808 مليون دولار، التفرطح 6.380013 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: بيانات ومتغيرات النموذج

تعريف متغيرات النموذج:

1-المتغير التابع : نمو الإنتاج قي قطاع الملابس :**Y**
مجموع إنتاج صناعة الملابس المحلية الفلسطينية **من سنة 1994 إلى سنة 2013.**

2-المتغيرات المستقلة:

X1: نمو قوة العمل الصناعي.
و هي تعبر عن النمو قوة العمل المحلية لصناعة الملابس في الفترة (1994-2013).
و تم استخدم أجور العمال هنا كدلالة على قوة العمل، كما جاء في العديد من الأبحاث و الدراسات السابقة.

X2: نمو المواد الخام .
النمو في المواد الخام المستخدمة لصناعة الملابس المحلية في (1994-2013)، علي سبيل المثال (الخيوط و الصوف و القطن).

X3: نمو رأس المال الثابت .

رأس المال الثابت(Fixed Capital) ، وهو الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل أنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات، والأجهزة، والطاقة المحركة، والتجهيزات، والمواد الأولية، والمواد المساعدة. و هو يشمل راس المال المستثمر(السلع الرأسمالية المستوردة) و رأس المال المحلي الثابت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

X4: نمو السلع الوسيطة المستوردة اللازمة لصناعة الملابس.

تم استخدام سلعة الأقمشة كعينة على السلع الوسيطة المستوردة اللازمة لصناعة الملابس من (1994-2013).

X5: نمو الصادرات من الملابس.

مجموع قيم الملابس التي تصدرها المصانع الفلسطينية للخارج (1994-2013).

و تم اضافة الصادرات لمتغيرات لأهميتها في نموذج قياس النمو، حيث أوضح النيوكلاسيك أن النمو الاقتصادي مرتبط بفكرة الوفورات الخارجية.

كما أن الصادرات تعتبر من أهم المصادر لتحقيق الوفورات، وبالتالي فهى المصدر الأساسي للنقد الأجنبي اللازم لإستيراد التقنيات اللازمة للتحديث في أي قطاع، لذلك يجب أن تهدف إستراتيجية التصدير الذي يقود النمو Export-Led Growth-أي الإنتاج بهدف التصدير، إلى توفير الحوافز للمنتجين لتصدير سلعهم من خلال العديد من السياسات الاقتصادية والحكومية كما تهدف إلى زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية وعلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخفض العجز في ميزان المدفوعات وضمان استمرارية التواجد في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة سوقية، وبالتالي يُعد نشاط التصدير وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية للدولة.(الرسول و آخرون،2015)

- **صياغة نموذج الدراسة**:(النقرش،**2009**)

تم بناء النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Y=f(x1, x2, x3,x4,x5)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالجة البيانات:

بعد الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج من 01994–2013) (انظر ملحق رقم (1)) تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربعيه باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews 7.0) بطريقة Quadratic match sum (انظر ملحق رقم (2))

- **المنهج القياسي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:**

تم استخدام المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك باستخدام معادلة الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \ldots + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i \quad , \; for\, i = 1,2,\ldots n$$

حيث أن:

β_0 = الجزء المقطوع الثابت الخاص بنموذج الانحدار المتعدد

$\beta_1 \beta_1, \ldots \beta_k$ = تمثل معاملات الانحدار الجزئية التي تقيس استجابة المتغير التابع للمتغير المستقل X_i (i=1,2, …, k)

ε_i = يمثل تأثير العوامل الأخرى التي أهملتها معادلة الانحدار وهو يمثل البواقي أو حد الخطأ العشوائي

- **الإشارات المتوقعة للمعاملات**

بناء على الأدبيات السابقة تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحوالتالي :

المتغير	β5	β4	β3	β2	β1
الإشارة المتوقعة	+	+	+	+	+

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-4)

نتائج **نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي**، باستخدام برنامج EViews 7.0 كما يلي:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 07/22/15 Time: 17:35
Sample: 1994Q1 2013Q4
Included observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4358.495	1956.644	2.227536	0.0290
X1	1.013262	0.116582	8.691447	0.0000
X2	0.575505	0.167968	3.426288	0.0010
X3	3.121901	1.565746	1.993875	0.0499
X4	0.783548	0.208668	3.755004	0.0003
X5	0.759824	0.518396	1.465722	0.1470

R-squared	0.723396	Mean dependent var	24242.40
Adjusted R-squared	0.704706	S.D. dependent var	8675.174
S.E. of regression	4714.170	Akaike info criterion	19.82657
Sum squared resid	1.64E+09	Schwarz criterion	20.00522
Log likelihood	-787.0629	Hannan-Quinn criter.	19.89820
F-statistic	38.70606	Durbin-Watson stat	0.272020
Prob(F-statistic)	0.000000		

ويكون النموذج المقدر حسب جدول رقم (2-4) كما يلي:

Y = 4358.4 + 1.0132 x1 + 0.5755x2 + 3.1219x3 + 0.7835x4+ 0.7598 x5

T= 2.227536 8.691447 3.426288 1.993875 3.755004 1.465722

p-value= 0.0290 0.0000 0.0010 0.0499 0.0003 0.1470

Adjusted R-squared $(\overline{R}^2 = 0.704)$, F-statistic = 38.70606 ,

Prob(F-statistic) = 0.000, **DW=0.272.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: إستخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)) لتقدير العلاقة الخطية :

- **إختبارات شروط استخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)):**

1- **اختبار الشرط الأول** : الأخطاء العشوائية (البواقي) يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي للتحقق من شروط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque- Bera) وتبين النتائج شكل رقم (1-4)أن قيمة الاختبار تساوي (J=264.447) باحتمال بلغ (P-Vlue = 0.000) وهو اقل من 0.05

شكل رقم (1-4)

التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي(**لقطاع الملابس**) .

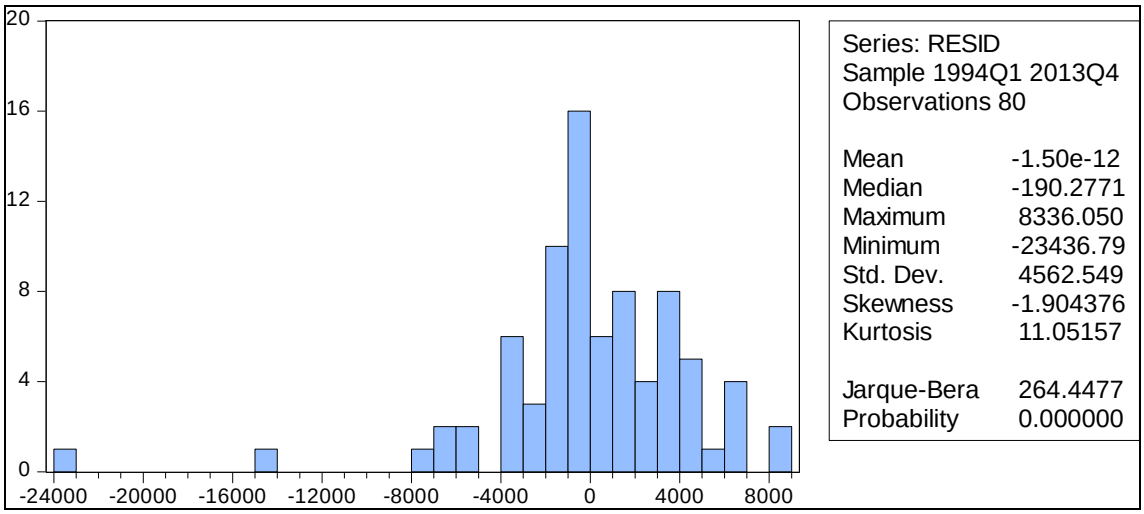

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **اختبار الشرط الثاني** : تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

تم استخدام اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي وتبين النتائج جدول رقم (5) أن قيمة obs*R-squard= 15.798 والقيمة الاحتمالية (Prop. Chi-Square = 0.0074) وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود مشكلة تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي

جدول رقم (3-4)

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) **لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي.**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.641881	Prob. F(5,74)	0.0053
Obs*R-squared	15.79831	Prob. Chi-Square(5)	0.0074
Scaled explained SS	67.93565	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

3- اختبار الشرط الثالث : الاستقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم حساب قيمة اختبار داربن واتسون والتي تساوي Durbin-Watson stat D W=0.272020 وهي قيمة أصغر من العدد 2 بدرجة كبيرة مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-اختبار الشرط الرابع: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم حساب قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF) $VIR = 1/(1-R^2)$ حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ويكون هناك مشكلة اذا كان معامل التضخم تفوق الرقم 5. وتبين النتائج جدول رقم (4) ان قيمة معامل التضخم لكل متغير اقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي.

جدول رقم (4-4)

اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس) .

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	3828456.	13.78171	NA
X1	0.013591	4.978033	1.255473
X2	0.028213	3.643128	1.082371
X3	2.451559	3.849062	1.437287
X4	0.043542	7.193670	1.544625
X5	0.268735	6.618873	1.069883

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- إختبار الشرط الخامس: المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من تحقق هذا الشرط يجب أن يكون المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، و بالنظر للشكل رقم (4-1) تبين تحقق هذا الشرط.

ونتيجة لعدم تحقق بعض الشروط فقد تم اخذ الفرق الثاني للبيانات (حيث ان الفرق الاول والنماذج الأخرى لم تحقق الشروط المطلوبة) وعليه يكون النموذج كما يلي:

$$Y^*_i = \beta_0 + \beta_1 X^*_{1i} + \beta_2 X^*_{2i} + ... + \beta_k X^*_{ki} + \varepsilon_i \quad , \; for\, i = 1,2,...n$$

حيث إن : $Y^*_i = Y_t - Y_{t-1}$ $X^*_{1t} = X_{1t} - X_{1t-1}$, ... , $X^*_{1k} = X_{1k} - X_{1k-1}$

وباستخدام برنامج EViews يتبين أن نموذج الانحدار والموضح في جدول رقم (6) كما يلي :

$$Y^*_i = -63.34 + 0.591 X^*_{1i} + 0.745 X^*_{2i} + 80.07 X^*_{3i}$$
$$-1.151 X^*_{4i} + 0.057 \; X^*_{5i}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(5-4)

نتائج معادلة الانحدار للفرق من الدرجة الثانية **لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس)** .

Dependent Variable: D(Y,2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/15 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1994Q3 2013Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-63.34804	107.8190	-0.587540	0.5587
D(X1,2)	0.591434	0.047234	12.52128	0.0000
D(X2,2)	0.745862	0.120419	6.193893	0.0000
D(X3,2)	8.070605	0.755502	10.68244	0.0000
D(X4,2)	-1.151982	0.215753	-5.339367	0.0000
D(X5,2)	0.057131	0.233901	0.244255	0.8077

R-squared	0.897512	Mean dependent var	-183.0426
Adjusted R-squared	0.890394	S.D. dependent var	2859.640
S.E. of regression	946.7337	Akaike info criterion	16.61772
Sum squared resid	64533943	Schwarz criterion	16.79900
Log likelihood	-642.0909	Hannan-Quinn criter.	16.69029
F-statistic	126.1037	Durbin-Watson stat	2.323259
Prob(F-statistic)	0.000000		

وقد تم فحص شروط هذا النموذج كما يلي:

اختبار الشرط الأول : الأخطاء العشوائية (البواقي) يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي.

للتحقق من شروط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque- Bera) وتبين النتائج ان قيمة الاختبار تساوي 2.45154 (J=) باحتمال بلغ (P-Vlue 0.058471= 0.000) وهو أكبر من 0.05 مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2-4)

التوزيع الطبيعي للبواقي **لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس)** .

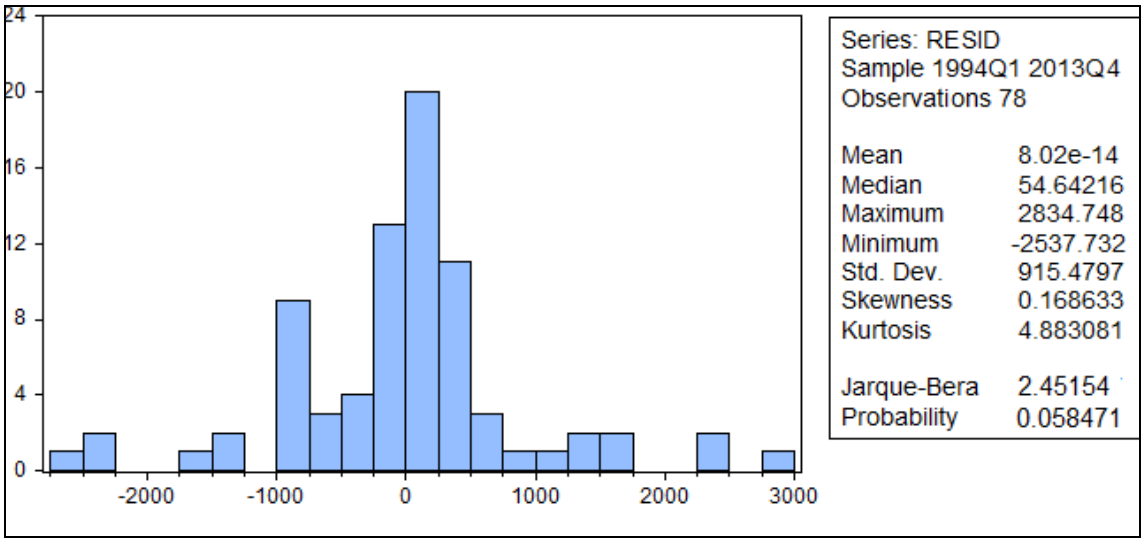

اختبار الشرط الثاني : تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

تم استخدام اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي وتبين النتائج جدول رقم (6) أن قيمة obs*R- 5.276389 squard= والقيمة الاحتمالية (Prop. Chi-Square = 0.3831) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-6)

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) **لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس).**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.044778	Prob. F(5,72)	0.3982
Obs*R-squared	5.276389	Prob. Chi-Square(5)	0.3831
Scaled explained SS	8.728891	Prob. Chi-Square(5)	0.1204

اختبار الشرط الثالث : استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم حساب قيمة اختبار داربن واتسون من نتائج من جدول رقم (5) والتي تساوي Durbin-Watson stat D W= 2.323259 وعند درجات حرية k=5 ، n=78 ومستوى دلالة 0.05 ، DL = 1.507, DU=1.772 وذلك باستخدام جداول داربن واتسون وحيث ان D W= 2.323259 اكبر من DU=1.772 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

اختبار الشرط الرابع: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم حساب قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)

$VIR = 1/(1-R^2)$ حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ويكون هناك مشكلة إذا كان معامل التضخم تفوق الرقم 5. وتبين النتائج جدول رقم (7) أن قيمة معامل التضخم لكل متغير اقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7-4)

اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF لنموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي(لقطاع الملابس) .

Variance Inflation Factors
Date: 07/22/15 Time: 20:07
Sample: 1994Q1 2013Q4
Included observations: 78

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	11624.94	1.011649	NA
D(X1,2)	0.002231	1.868064	1.867603
D(X2,2)	0.014501	2.207427	2.197176
D(X3,2)	0.570783	1.310914	1.310909
D(X4,2)	0.046549	1.745854	1.744519
D(X5,2)	0.054709	1.730820	1.730788

اختبار الشرط الخامس: المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من تحقق هذا الشرط يجب أن يكون المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، و بالنظر للشكل رقم (4-2) تبين تحقق هذا الشرط.

رابعاً: جودة النموذج :

1- معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$

من جدول رقم (5) تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل $Adj-R^2 = 0.890394$ وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (الأجور، المواد الخام ، رأس المال الثابت ، السلع الوسيطة المستوردة ، الصادرات من الملابس) تفسر ما نسبته 89% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الإنتاج) أما النسبة المتبقية فترجع ربما الى وجود متغيرات مستقلة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-اختبار F:

من نتائج معادلة الانحدار جدول رقم (5) تبين أن قيمة F=126.103 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهذا يعني ان النموذج المقدر جيد، أي أن المتغيرات المستقلة (الأجور، المواد الخام ، رأس المال الثابت ، السلع الوسيطة المستوردة ، الصادرات من الملابس) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الإنتاج)

3-اختبار T:

من بيانات معادلة الانحدار جدول رقم (5) تبين أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات المستقلة هي اقل من 0.05 باستثناء المتغير المستقل الخامس(الصادرات من الملابس) وهذا يدل على ان المتغيرات المستقلة لها تاثير في تقدير المتغير التابع.

من خلال ما سبق نلاحظ ان النموذج المقدر قد حقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ويمكن تقدير معادلة الانحدار وفق جدول رقم (5) كما يلي:

$$Y^* = -63.34804 + 0.591434X_1^* + 0.745862X_2^* + 8.070605X_3^* + -1.151982X_4^* + 0.057131X_5^*$$

T = (-0.587540) (12.52128) (6.193893) (10.68244) (-5.339367) (0.244255)

p-value= (0.5587) (0.0000) (0.0000) (0.0000) (0.0000) (0.8077)

F-statistic = 126.1037 , Prob(F-statistic = 0.000 , DW=2.323259 , Adjusted R-squared = 0.8903

خامساً: الفرضيات و التحليل الإقتصادي للنتائج

1- الدراسة تفترض العلاقة الطردية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و بذلك شملت خمس فرضيات :

أ. الفرضية الأولى: العلاقة الطردية بين أجور العمال و الإنتاج الصناعي **(لقطاع الملابس)** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الفرضية الثانية: العلاقة الطردية بين المواد الخام و الإنتاج الصناعي**(لقطاع الملابس)** .

ت. الفرضية الثالثة: العلاقة الطردية بين رأس المال الثابت و الإنتاج الصناعي **(لقطاع الملابس)**

ث. الفرضية الرابعة: العلاقة الطردية بين السلع الوسيطة المستوردة و الإنتاج الصناعي**(لقطاع الملابس)** .

ج. الفرضية الخامسة: العلاقة الطردية بين الصادرات من الملابس و الإنتاج الصناعي**(لقطاع الملابس)**.

2- الدراسة العملية وجدت أن الكمية المطلوبة من الإنتاج الصناعي للملابس ترتبط بعلاقة عكسية مع إستيراد السلع الوسيطة المستوردة اللازمة لصناعة الملابس ، وبعلاقة طردية مع (أجور العمال، المواد الخام، رأس المال الثابت ، صادرات الملابس).

3- **التحليل الإقتصادي للنتائج**

أ. الفرضية الأولى: العلاقة الطردية بين قوة العمل و الإنتاج الصناعي**(لقطاع الملابس)**.

نتائج التحليل وجدت أن معامل قوة العمل الصناعية كان (0.591434) مما يعني ان كل زيادة في قوة العمل الصناعية بمقدار الوحدة سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي بمقدار 0.591434 وحدة.

ب. الفرضية الثانية: العلاقة الطردية بين المواد الخام و الإنتاج الصناعي **(لقطاع الملابس)** .

نتائج التحليل وجدت أن معامل رأس المال الثابت يساوي (8.070605) مما يعني كل زيادة في المواد الخام بمقدار الوحدة يزيد الإنتاج الصناعي بمقدار 0.745862 وحدة.

ت. الفرضية الثالثة: العلاقة الطردية بين رأس المال الثابت و الإنتاج الصناعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج التحليل وجدت أن معامل رأس المال الثابت يساوي(8.070605) ، مما يعني زيادة في رأس المال الثابت بمقدار الوحدة يزيد الإنتاج الصناعي بمقدار 8.070605 وحدة.

ث. الفرضية الرابعة: العلاقة الطردية بين السلع الوسيطة المستوردة و الإنتاج الصناعي **(لقطاع الملابس)** .

نتائج التحليل توصلت إلى أن و معامل السلع الوسيطة المستوردة (1.151982)، مما يعني زيادة في إستيراد السلع الوسيطة المستوردة بمقدار الوحدة بنقص الإنتاج الصناعي بمقدار 1.151982 وحدة.

هذه النتيجة لا توافق الدراسات السابقة ، و لكنها توافق ما توصل إلية (عثامنة،2005) بأن المستوردات الوسيطة تتحدد بعوامل أخرى غير أسعارها، كتغير الدخول و الأذواق و أسعار المستوردات الأخرى، و تطور التكنولوجيا وغيرها، و كذلك أشار (Halpern,e.g,2009) أن المدخلات الوسيطة تؤثر على الإنتاجية من خلال الجودة و التكامل(الإحلال المتكامل عبر السلع مثل الاستفادة من الأثار غير المباشرة للسلع المستوردة و المحلية) ، فالوضع الفلسطيني يتصف بأنه يحمل خاصية عدم التوقع نتيجة للظروف السياسية التي يعاني منها، فتحكم الإحتلال في حركته التجارية و الحصار المفروض و العوائق التي يضعها على استيراد السلع الوسيطة و بالمقابل يسهل استيراد السلع الاستهلاكية، يشكل عائق أساسي لنجاح أي سياسة بما ينتج عن الحصار من التضخم في الأسعار و الغلاء المعيشي و لا شك أن قدرة المستورد الفلسطيني لا تستطيع إستيراد السلع الوسيطة المتطورة تكنولجياً و الحديثة و ذات الجودة العالية التي تساهم في تطوير المنتج النهائي و إنتاج سلع جديدة، وبالتأكيد أن هذا لا يساهم في النمو الإنتاجي.
و أيضاً يرجح سبب التعارض إلى فشل آليات السوق الفلسطيني من احتكارات و فساد، و بالطبع هذا تشهده في قطاع غزة نتيجة للحصار أصبحت غزة بؤرة للسوق السوداء و التجارة الخفية و عمليات التهريب عبر الأنفاق، و هذا يضعف بالتأكيد مصداقية البيانات الإحصائية للسلع الداخلة للقطاع فأغلبها يدخل بطريقة رسمية و بدون أي إحصاء و جمع بيانات لتلك السلع.

وهذا التعارض مع التوقع يدعو إلى اتخاذ سياسات تستهدف زيادة الإنتاج المحلي بتنشيط الصناعات المحلية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات ودعم تمويل المصدرين، إضافة إلى زيادة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لتعمل كمحرك للنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. الفرضية الخامسة: العلاقة الطردية بين الصادرات من الملابس و الإنتاج الصناعي **(لقطاع الملابس)** .

نتائج التحليل بينت أن معامل صادرات الملابس (0.057131) و كل زيادة في صادرات الملابس بمقدار الواحدة يزيد الإنتاج الصناعي بمقدار 0.057131 وحدة .

نلاحظ إنخفاض معامل الصادرات و ذلك يرجع ضعف المقدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية، و هذا يرجع لعوامل عديدة منها أن معدل الحماية الفعال لصناعة الملابس بالسالب، لأن التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة تعادل نسبة الضرائب المفروضة على المستوردات من الملابس.

4.2.2 النموذج الثاني : نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) على (إنتاج الملابس) عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%. (2009-2013/4/29)

في هذا النموذج سيتم اختبار اثر الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج على المتغير التابع **الإنتاج للملابس**

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري و الخطأ المعياري نظرا لصغر حجم العينة تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات شهرية حيث أن المتغير الرسوم على الأقمشة بياناته المتوفرة قبل تخفيض التعرفة الجمركية وبعدها هي بيانات سنوية وجدول رقم(8-4) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8-4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة قبل تخفيض **التعرفة الجمركية لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%**

الإحصاءات	المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
	الرسوم على الأقمشة	الرسوم على الإنتاج	الإنتاج للملابس
المتوسط الحسابي	1145939.000	3.96E+08	1.13E+11
الوسيط	992196.600	3.65E+08	1.15E+11
اكبر قيمة	4565044.000	6.57E+08	1.36E+11
اقل قيمة	409007.800	2.26E+08	8.97E+10
الانحراف المعياري	636720.500	1.56E+08	1.90E+10
معامل الالتواء	3.060	7.96E-01	-3.34E-02
التفرطح	17.004	2.255	1.269
عدد المشاهدات	52	52	52

(القيم بالشيكل و الذي يعادل3.7 دولار)

الجدول (8-4) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، و ذلك من خلال حساب قيمة المتوسط الحسابي، و الوسيط، و أكبر قيمة و أقل قيمة و الانحراف المعياري و معامل الإلتواء و التفرطح و عدد المشاهدات.

و فيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لوصف كل متغير من متغيرات الدراسة على حدة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- التحليل الوصفي للمتغير التابع الإنتاج المحلي لصناعة الملابس

في الجدول (8-4) يبين أن عدد مشاهدات النموذج 52 مشاهدة، و قيمة المتوسط الحسابي للإنتاج 1130000000000 شيكل (الشيكل يعادل3.7 دولار)، و الوسيط 115000000000 شيكل ، و أكبر قيمة 1130000000000 شيكل ، و أقل قيمة 89700000000 شيكل ، و الانحراف المعياري 1900000000 شيكل، و معامل الإلتواء 0334. ، و التفرطح1.264.

2- **التحليل الوصفي للمتغير المستقل الرسوم على الإنتاج**

في الجدول (8-4) يبين أن عدد مشاهدات النموذج 52 مشاهدة، و قيمة المتوسط الحسابي للإنتاج 396000000 شيكل(الشيكل يعادل3.7 دولار)، و الوسيط 365000000 شيكل ، و أكبر قيمة 657000000 شيكل ، و أقل قيمة226000000 شيكل ، و الانحراف المعياري 156000000 شيكل، و معامل الإلتواء 796. ، و التفرطح2.255.

3- **التحليل الوصفي للمتغير المستقل الرسوم على الأقمشة**

في الجدول (8-4) يبين أن عدد مشاهدات النموذج 52 مشاهدة، و قيمة المتوسط الحسابي للإنتاج 1145939.000 شيكل(الشيكل يعادل3.7 دولار)، و الوسيط 992196.600 شيكل، و أكبر قيمة 4565044.000 شيكل ، و أقل قيمة 409007.800 شيكل ، و الانحراف المعياري 636720.500 شيكل، و معامل الإلتواء 3.060، و التفرطح 17.004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: بيانات ومتغيرات النموذج

تعريف متغيرات النموذج:

1-المتغير التابع : نمو الإنتاج المحلي لصناعة الملابس.

أي إنتاج صناعة الملابس المحلية من سنة 2009 إلى سنة2013/4/29.

2-المتغيرات المستقلة:

X1:	النمو في الرسوم على الأقمشة
X2:	النمو في الرسوم على الإنتاج

النمو في الرسوم على الأقمشة : أي الرسوم المتحصلة من الواردات من الأقمشة في الفترة التي كانت فيها التعرفة الجمركية 12% **من سنة 2009 إلى سنة** 2013/4/29.

الأقمشة المستوردة هنا أخذت كعينة عن السلع الوسيطة المستوردة المستخدمة في صناعة الملابس.

النمو في الرسوم على الإنتاج: محصول الرسوم الجمركية على الإنتاج النهائي من صناعة الملابس المحلية **من سنة 2009 إلى سنة** 2013/4/29.

- **صياغة نموذج الدراسة:**(Amiti and Konings,2005)

تم بناء النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Y=f(x1, x2)$$

- **معالجة البيانات:**

بعد الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج من(2009-2013) قامت الباحثة بتحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات شهرية باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews 7.0) بطريقة Quadratic match sum حيث ان متغير الرسوم على الأقمشة بياناته شهرية وفترة البيانات هي (2009M1-2013M4) (انظر ملحق رقم (3))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المنهج القياسي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:**

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك باستخدام معادلة الانحدار المتعدد باستخدام الصيغة اللوغاريتمية (طريقة المربعات الصغرى (OLS)) كونها الطريقة الأمثل التي تحقق شروط الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 \log(X_{1i}) + \beta_2 \log(X_{2i}) + \varepsilon_i \quad , \; for\; i = 1,2$$

حيث أن:

β_0 =	المقطع الثابت الخاص بنموذج الانحدار المتعدد
$\beta_1\ \beta_1$ =	تمثل معاملات الانحدار الجزئية التي تقيس استجابة المتغير التابع للمتغير المستقل X_i (i=1,2)
ε_i =	يمثل تأثير العوامل الأخرى التي أهملتها معادلة الانحدار وهو يمثل البواقي أو حد الخطأ العشوائي

- **الإشارات المتوقعة للمعاملات**

بناء على الأدبيات السابقة تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي :

المتغير	β2	β1
الإشارة المتوقعة	–	–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-9)

نتائج نموذج الانحدار**لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%**

Dependent Variable: LOG(Y1)
Method: Least Squares
Date: 08/18/15 Time: 13:49
Sample: 2009M01 2013M04
Included observations: 52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.61053	1.046386	18.74121	0.0000
LOG(X1)	0.062452	0.044395	1.406751	0.1658
LOG(ABS(X2))	0.251662	0.053304	4.721289	0.0000

R-squared	0.388071	Mean dependent var	25.43923
Adjusted R-squared	0.363095	S.D. dependent var	0.170018
S.E. of regression	0.135685	Akaike info criterion	-1.101000
Sum squared resid	0.902111	Schwarz criterion	-0.988428
Log likelihood	31.62599	Hannan-Quinn criter.	-1.057842
F-statistic	15.53734	Durbin-Watson stat	1.725451
Prob(F-statistic)	0.000006		

3- النموذج المقدر

ويكون النموذج المقدر حسب جدول رقم (4-9) كما يلي:

LOG(Y1) = 19.6105318264 + 0.0624521081773*LOG(X1) + 0.251661757873*LOG(X2)

T= (19.61053) (0.062452) (0.251662)

p-value= **(0.000)** (0.1658) **(0.000)**

Adjusted R-squared ($\overline{R}^2 = 0.363$) , F-statistic = 15.53734,

Prob(F-statistic) = 0.000 , DW= 1.725451.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: إستخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)) لتقدير العلاقة الخطية :

- **إختبارات شروط استخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)):**

1- اختبار الشرط الأول : الأخطاء العشوائية (البواقي) يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي

للتحقق من شروط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque- Bera) وتبين النتائج في شكل رقم(3-4) أن قيمة الاختبار تساوي (J=5.183705) باحتمال بلغ(P-0,078441) = Vlue وهو أكبر من 0,05 وهذا يدل على أن بيانات الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل البياني (3-4)

اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%**

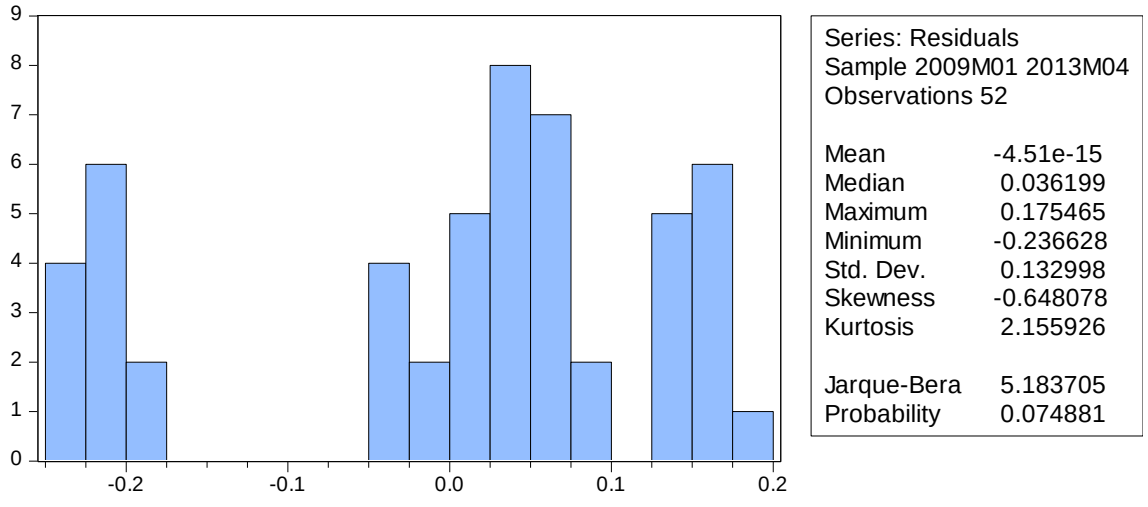

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-اختبار الشرط الثاني : تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity)

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي وتبين النتائج جدول رقم (4-10) أن قيمة 1,684166 =obs*R-squard والقيمة الاحتمالية (Prop. Chi-Square = 0.4308) وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي.

جدول رقم (4-10)

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.820061	Prob. F(2,49)	0.4464
Obs*R-squared	1.684166	Prob. Chi-Square(2)	0.4308
Scaled explained SS	0.864311	Prob. Chi-Square(2)	0.6491

3-اختبار الشرط الثالث : الاستقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم حساب قيمة اختبار داربن واتسون من نتائج من جدول رقم (4-9) والتي تساوي Durbin-Watson stat w=1.725451 وعند درجات حرية k=2 ، n=20 ومستوى دلالة 0,05 ، DL = 1.10, DU=1.54 وذلك باستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جداول دارين واتسون وحيث أن قيمة DW لا تقع في منطقة الرفض مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

4- اختبار الشرط الرابع: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم حساب قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)

$VIR = 1/(1-R^2)$ حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ويكون هناك مشكلة إذا كان معامل التضخم تفوق الرقم 5. وتبين النتائج جدول رقم (4-11) أن قيمة معامل التضخم لكل متغير اقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي.

جدول رقم (4-11)

اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع إنتاج الملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية %12**

Variance Inflation Factors
Date: 08/18/15 Time: 13:57
Sample: 2009M01 2013M04
Included observations: 52

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.094923	3092.594	NA
LOG(X1)	0.001971	1068.081	1.099433
LOG(ABS(X2))	0.002841	3123.549	1.099433

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- اختبار الشرط الخامس: المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من تحقق هذا الشرط يجب أن يكون المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، و بالنظر للشكل رقم (3-4) تبين تحقق هذا الشرط.

رابعاً: جودة النموذج :

1- معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$

من جدول رقم (9-4) تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$ = 0,363 وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (**الإنتاج للملابس** ، **الرسوم على الأقمشة** ، **الرسوم على الإنتاج**) تفسر ما نسبته 36,3% من التغير الحاصل في المتغير التابع (**الإنتاج للملابس**) أما النسبة المتبقية 63,7% فترجع ربما إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى.

2-اختبار F:

من نتائج معادلة الانحدار جدول رقم (9-4) تبين أن قيمة F=15.53734 والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد، أي أن المتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة ، الرسوم على الإنتاج) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الإنتاج للملابس)

3-اختبار T:

من بيانات معادلة الانحدار جدول رقم (9-4) تبين أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (الرسوم على الإنتاج) تساوي 0.000 هي اقل من 0,05 إما القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (الرسوم على الأقمشة) تساوي 0.1658 وهي اكبر من 0,05 وهذا يدل على أن المستقل (الرسوم على الإنتاج) فقط له تأثير في تقدير المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج المقدر قد حقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ويمكن تقدير معادلة الانحدار وفق جدول رقم (10-4) **كما يلي:**

LOG(Y1) = 19.6105318264 + 0.0624521081773*LOG(X1) + 0.251661757873*LOG(X2)

T= (19.61053) (0.062452) (0.251662)

p-value= **(0.000)** (0.1658) **(0.000)**

Adjusted R-squared ($\overline{R}^2 = 0.363$) , F-statistic = 15.53734,

Prob(F-statistic) = 0.000 , DW= 1.725451.

خامساً: فرضيات الدراسة و التحليل الإقتصادي للنتائج

1- **الفرضية الأولى: وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين الرسوم على الأقمشة و إنتاج الملابس التهائي ، عندما كانت قيمة** التعرفة الجمركية 12%.

نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الأقمشة (0.0624521081773)، و معامل الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس(0.251661757873) ، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الأقمشة المستوردة بمقدار الوحدة يزيد إنتاج الملابس بمقدار(0.0624521081773).

2- **الفرضية الثانية: وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين الرسوم على الأقمشة و إنتاج الملابس التهائي، عندما كانت قيمة** التعرفة الجمركية 12%.

نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس(0.251661757873)، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس بمقدار الوحدة يزيد يزيد إنتاج الملابس بمقدار(0.251661757873) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **التحليل الاقتصادي للنتائج**

هذه النتائج مخالفة للفرضية، يمكن يرجع السبب إلى قصر فترة الدراسة حيث انه لا تتوفر في دائرة الجمارك بيانات ما قبل سنة 2009 عن التعرفة الجمركية لأن البيانات ما قبل 2009 في دائرة الجمارك حذفت من عندهم، و هناك أسباب عديدة يفسر إليها غالباً عدم مطابقة بيانات الدراسة العملية لحال الواقع و للدراسة النظرية، فربما ذلك بسبب الوضع الاقتصادي في غزة و الحصار التي تعاني منه التي اضطرها لاستخدام الأنفاق كوسيلة لإنقاذ الوضع الإنساني هناك، مما يجعل ذلك الكثير من البيانات عن السلع الواردة للقطاع غير مدرج عند الجهات الرسمية.

4.2.3 النموذج الثالث: نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%، على إنتاج الملابس . (2013/5/1-2013/12/31)

في هذا النموذج البحث يختبر اثر الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج على المتغير التابع **الإنتاج للملابس بعد تخفيض الرسوم إلى 6%.**

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري و الخطأ .

جدول رقم (12-4) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12-4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة بعد تخفيض التعرفة الجمركية إلى 6% لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%

نوع المتغير	المتغير	اقل قيمة	اكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
المتغيرات المستقلة	الرسوم على الأقمشة	1.18E+06	6.79E+06	2.28E+06	1.87E+06	2.55
	الرسوم على الإنتاج	9.88E+07	1.21E+08	1.11E+08	9.23E+06	-.110-
المتغير التابع	الإنتاج للملابس	2.46E+10	3.03E+10	2.72E+10	2.45E+09	0.03

ملاحظة

- القيم بالشيكل .
- قيمة الشيكل تعادل 3.7 دولار .

الجدول (12-4) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، و ذلك من خلال حساب قيمة المتوسط الحسابي، و أكبر قيمة و أقل قيمة و الانحراف المعياري و معامل الإلتواء

الوصف الإحصائي للمتغير التابع(الإنتاج للملابس)

في الجدول (12-4) يوضح قيمة المتوسط الحسابي 27200000000 شيكل للإنتاج المحلي لصناعة الملابس خلال الفترة (2013/5/1- 2013/12/31) بعد تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى 6%، بالانحراف المعياري 2450000000 شيكل، و معامل الإلتواء 0.03، و أكبر قيمة بلغت 30300000000 شيكل كانت في شهري مايو و يونيو، و أقل قيمة 24600000000 شيكل.

في الفترة((2013/5/1- 2013/12/31) يمكننا أن نرجع أسباب التغيرات الاقتصادية تبعاً لتغير الأوضاع السياسية في قطاع غزة النتجة من إغلاق المعابر في شهر يوليو بعد انتهاء حكم الإخوان المسلمين لمصر، لذلك نجد أن شهري مايو و يونيو الأفضل إقتصادياً نظراً لانفتاح المعابر في تلك الفترة و نشاط الحركة الاقتصادية في البلد.

الوصف الإحصائي للمتغير المستقل (الرسوم على الأقمشة)

قيمة المتوسط الحسابي 2280000 شيكل ، و أكبر قيمة 6790000 شيكل كانت في شهر أكتوبر 2013 و أقل قيمة 1180000 شيكل كانت في شهر نوفمبر 2013 و الانحراف المعياري 1870000 شيكل و معامل الإلتواء 2.55.

الوصف الإحصائي للمتغير المستقل (الرسوم على الإنتاج)

قيمة المتوسط الحسابي 111000000 شيكل ، و أكبر قيمة 121000000 شيكل كانت في شهر أكتوبر و نوفمبر و ديسيمبر و أقل قيمة 98800000 شيكل كانت في شهري مايو و يونيو، و الانحراف المعياري 923000000 شيكل و معامل الإلتواء 110- .

ثانياً: بيانات و متغيرات النموذج

تعريف متغيرات النموذج:

1-المتغير التابع : النمو في إنتاج الملابس

النمو في الإنتاج المحلي للملابس ما بين (2013/5/1- 2013/12/31)

2-المتغيرات المستقلة:

X1:	النمو في الرسوم على الأقمشة
X2:	النمو في الرسوم على الإنتاج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو في الرسوم على الأقمشة: الرسوم المتحصلة من الأقمشة بعد تخفيض التعرفة الجمركية إلى 6% في الفترة (2013/5/1- 2013/12/31).

النمو في الرسوم على الإنتاج: الرسوم المتحصلة من الإنتاج المحلي لصناعة الملابس في الفترة (2013/5/1- 2013/12/31).

1- صياغة نموذج الدراسة:

تم بناء النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Y=f(x1, x2)$$

- **معالجة البيانات:**

متغير الرسوم على الأقمشة بياناته شهرية وفترة البيانات هي (2013M5-2013M12) (انظر ملحق رقم (4))

- **المنهج القياسي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:**

تماستخدام المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك باستخدام معادلة الانحدار المتعدد باستخدام الصيغة اللوغاريتمية (طريقة المربعات الصغرى (OLS)) كونها الطريقة الأمثل التي تحقق شروط الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 \log(X_{1i}) + \beta_2 \log(X_{2i}) + \varepsilon_i \quad , \; for\, i = 1,2$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن:

β_0 =	المقطع الثابت الخاص بنموذج الانحدار المتعدد
$\beta_1 \beta_1$ =	تمثل معاملات الانحدار الجزئية التي تقيس استجابة المتغير التابع للمتغير المستقل X_i (i=1,2)
ε_i =	يمثل تأثير العوامل الأخرى التي أهملتها معادلة الانحدار وهو يمثل البواقي أو حد الخطأ العشوائي

- **الإشارات المتوقعة للمعاملات**

بناء على الأدبيات السابقة تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي :

المتغير	β2	β1
الإشارة المتوقعة	–	–

جدول رقم (13 –4)

نتائج نموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%

Dependent Variable: LOG(Y1)
Method: Least Squares
Date: 08/18/15 Time: 23:37
Sample: 2013M05 2013M12
Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.85804	0.734040	59.74883	0.0000
LOG(X1)	-0.005294	0.005828	-0.908388	0.4053

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

LOG(ABS(X2))	−1.066813	0.039831	−26.78333	0.0000

R−squared	0.993201	Mean dependent var	24.02420
Adjusted R−squared	0.990481	S.D. dependent var	0.090144
S.E. of regression	0.008795	Akaike info criterion	−6.349297
Sum squared resid	0.000387	Schwarz criterion	−6.319506
Log likelihood	28.39719	Hannan−Quinn criter.	−6.550222
F−statistic	365.1882	Durbin−Watson stat	1.046651
Prob(F−statistic)	0.000004		

3− النموذج المقدر

ويكون النموذج المقدر حسب جدول رقم (13−4) **كما يلي:**

LOG(Y1) = 43.8580401255 − 0.00529400550973*LOG(X1) − 1.06681260138*LOG(X2)

T= (43.85804) (0.005294) −1.066813)

p−value= (**0.000**) (0.4883) (**0.000**)

Adjusted R−squared ($\overline{R}^2 = 0.99$) , F−statistic = 365.1882,

Prob(F−statistic) = 0.000 , DW= 1.046651.

ثالثاً: إستخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)) لتقدير العلاقة الخطية :

- **إختبارات شروط استخدام (طريقة المربعات الصغرى (OLS)):**

1− اختبار الشرط الأول : الأخطاء العشوائية (البواقي) يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتحقق من شروط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque- Bera) وتبين النتائج في شكل رقم(4-5) أن قيمة الاختبار تساوي (J=1.080947) باحتمال بلغ(P-0.582472) = Vlue وهو أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن بيانات الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم(4-4)

اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%**

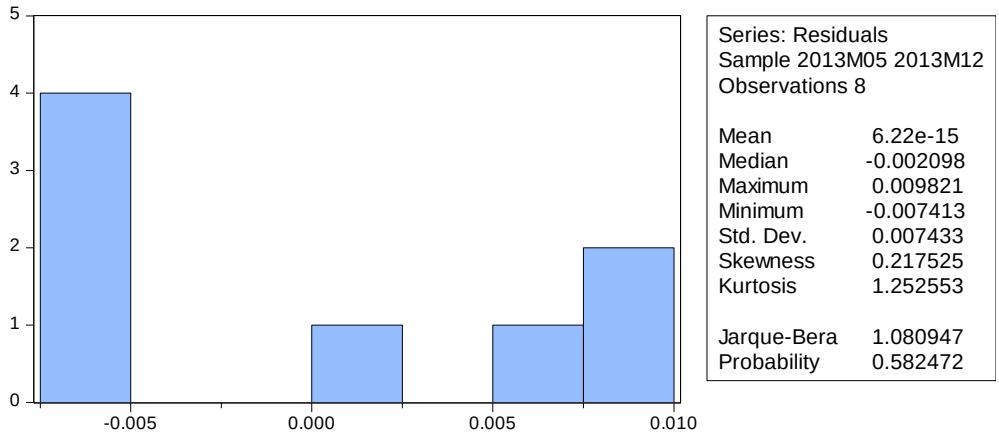

2-اختبار الشرط الثاني : تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي وتبين النتائج جدول رقم (4-14) أن قيمة 14.977442 =obs*R-squard والقيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.2896) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي

جدول رقم (4-14)

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي(Heteroskedasticity) **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%**

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.235073	Prob. F(4,3)	0.4490
Obs*R-squared	4.977442	Prob. Chi-Square(4)	0.2896
Scaled explained SS	0.245521	Prob. Chi-Square(4)	0.9931

3- اختبار الشرط الثالث : الاستقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم حساب قيمة اختبار دارين واتسون من نتائج من جدول رقم (4-13) والتي تساوي Durbin-Watson stat w=1.046651 وعند درجات حرية k=2 ، n=20 ومستوى دلالة 0.05 ، DL = 1.10, DU=1.54 وذلك باستخدام جداول دارين واتسون وحيث أن قيمة DW لا تبتعد عن منطقة الرفض مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ إلى حدا ما حيث إن حجم العينة قليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- اختبار الشرط الرابع: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم حساب قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)

$VIR = 1/(1-R^2)$ حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ويكون هناك مشكلة إذا كان معامل التضخم تفوق الرقم 5. وتبين النتائج جدول رقم (4-15) أن قيمة معامل التضخم لكل متغير اقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي.

جدول رقم (4-15)

اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة VIF **لنموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع الإنتاج للملابس على كل من الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج عندما بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%**

Variance Inflation Factors
Date: 08/18/15 Time: 23:48
Sample: 2013M05 2013M12
Included observations: 8

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.538815	55727.48	NA
LOG(X1)	3.40E-05	735.3470	1.010138
LOG(ABS(X2))	0.001587	56281.22	1.010138

5- اختبار الشرط الخامس: المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من تحقق هذا الشرط يجب أن يكون المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، و بالنظر للشكل رقم (4-4) تبين تحقق هذا الشرط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: جودة النموذج :

- **معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$**

من جدول رقم (13-4) تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$ = 0.99 وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (**الإنتاج للملابس ، الرسوم على الأقمشة ، الرسوم على الإنتاج**) تفسر ما نسبته 99.0% من التغير الحاصل في المتغير التابع (**الإنتاج للملابس**) أما النسبة المتبقية 1.0% فترجع ربما إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى.

2-اختبار F:

من نتائج معادلة الانحدار جدول رقم (13-4) تبين أن قيمة F=365.1882 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد، أي أن المتغيرات المستقلة (**الرسوم على الأقمشة ، الرسوم على الإنتاج**) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (**الإنتاج للملابس**)

3-اختبار T:

من بيانات معادلة الانحدار جدول رقم (13-4) تبين أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (الرسوم على الإنتاج) تساوي **0.000** هي اقل من 05.0 إما القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (الرسوم على الأقمشة) تساوي 0.4883 وهي اكبر من 0.05 وهذا يدل على أن المستقل (الرسوم على الإنتاج) فقط له تأثير في تقدير المتغير التابع.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج المقدر قد حقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ويمكن تقدير معادلة الانحدار وفق جدول رقم (13-4) **كما يلي:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

LOG(Y1) = 43.8580401255 − 0.00529400550973*LOG(X1) − 1.06681260138*LOG(X2)

T= (43.85804) (0.005294) −1.066813)

p−value= **(0.000)** (0.4883) **(0.000)**

Adjusted R−squared ($\overline{R}^2 = 0.99$) , F−statistic = 365.1882,

Prob(F−statistic) = 0.000 , DW= 1.046651.

خامساً: فرضيات الدراسة و التحليل الإقتصادي للنتائج

1- **الفرضية الأولى:** وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين الرسوم على الأقمشة و إنتاج الملابس التهائي بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%.

نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الأقمشة 0.00529400550973 -، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الأقمشة المستوردة بمقدار الوحدة يخفض الإنتاج المحلي للملابس بمقدار 0.00529400550973

2- **الفرضية الثانية:** وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين الرسوم على الأقمشة و إنتاج الملابس التهائي بعد تخفيض قيمة التعرفة الجمركية إلى 6%.

نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس 1.06681260138 - ، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس بمقدار الوحدة يخفض الإنتاج المحلي للملابس مقدار 1.06681260138 .

3- التحليل الإقتصادي للنتائج

نرى في نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الأقمشة منخفض مقارنة بارتفاع معامل الرسوم على الإنتاج المحلي للملابس، هذه النتائج نوعاً ما مطابقة للواقع لأننا كما ذكرنا في الدراسة النظرية أن معدل الحماية الفعال لصناعة الملابس المحلية جاء بالسالب، نظراً لعدم إنخفاض نسبة التعرفة الجمركية المفروضة على الأقمشة عن الضرائب الجمركية المفروضة على الملابس المستوردة، بالتأكيد هذا يجعل عدم فعالية إنخفاض التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة، فلا نلاحظ له أثر واضح على أرض الواقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

5.1 النتائج

1. انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1994-2013) حيث متوسط المساهمة كانت 15%، يرجع لأسباب عديدة منها: أ) سياسة الاحتلال المتعمدة لتدمير الصناعة الفلسطينية من إغلاق معابر و إعاقة دخول مستلزمات الإنتاج و تسهيل دخول المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتج المحلي، ب) السياسات التجارية الفلسطينية و الاتفاقيات الاقتصادية التي لم تنجح في توسيع قاعدة الانتاج المحمي، ج) ضعف اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير القطاع الصناعي و تقديم الدعم الكافي له، فموازنة القطاع الصناعي في الفترة (1994-2012) كانت(1.5)% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ، و في عام 2013 أصبحت (1.8) %، فأغلب الموازنة تكون لصالح القطاع الاجتماعي و قطاع الحكم.

2. ارتفاع الأهمية النسبية للسلع الوسيطة المستوردة ، و على الرغم من الزيادة التي حققتها السلع الرأسمالية خلال هذه الفترة إلا أن حصتها من المستوردات الإجمالية انخفضت لصالح السلع الوسيطة، و انخفاض الأهمية النسبية للسلع الإستهلاكية المستوردة ، و لا شك أن هذا يعكس إيجابية القطاع الإنتاجي الفلسطيني خلال الفترة(2001- 2013).

3. كمية العجز الكبير في الميزان التجاري السلعي حسب الاستخدام الاقتصادي للسلع، و الزيادة المستمرة في العجز و خاصة في السلع الوسيطة و هذا ما يدلل على افتقار الاقتصاد الفلسطيني للسلع الوسيطة، و هذا بالطبع لأنها بلد نامي، و السلع الوسيطة يحتاج إنشاؤها إلى تقنية عالية تفتقر إليها فلسطين نظراً لتخلف جهازها الإنتاجي و انخفاض مستويات التصنيع فيها و لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات.

4. معدل الحماية الفعال لصناعة الملابس المحلية يكون بالسالب، لأن التعرفة الجمركية المفروضة على الأقمشة (تمثل السلع الوسيطة المستوردة) تعادل الضرائب الجمركية المفروضة على الملابس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردة(تمثل السلع الاستهلاكية المستوردة)، و بالتالي عدم مقدرة صادرات صناعة الملابس المحلية على المنافسة.

5. أظهرت الدراسة العملية في النموذج الأول: **قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي (لقطاع الملابس) .(1994-2013)**

العلاقة العكسية بين إستيراد السلع الوسيطة و الإنتاج المحلي الصناعي **(لقطاع الملابس)** ، هذه النتيجة لا توافق الدراسات السابقة ، و لكنها توافق ما توصل إلية (عثامنة،2005) بأن المستوردات الوسيطة تتحدد بعوامل أخرى غير أسعارها، كتغير الدخول و الأذواق و أسعار المستوردات الأخرى، و تطور التكنولوجيا وغيرها، و كذلك أشار (Halpern,e.g,2009) أن المدخلات الوسيطة تؤثر على الإنتاجية من خلال الجودة و التكامل(الإحلال المتكامل عبر السلع مثل الاستفادة من الأثار غير المباشرة للسلع المستوردة و المحلية، فالوضع الفلسطيني يتصف بأنه يحمل خاصية عدم التوقع نتيجة للظروف السياسية التي يعاني منها، و تحكم الإحتلال في حركته التجارية و الحصار المفروض و العوائق التي يضعها على استيراد السلع الوسيطة و بالمقابل يسهل استيراد السلع الاستهلاكية، يشكل عائق أساسي لنجاح أي سياسة بما ينتج عن الحصار من التضخم في الأسعار و الغلاء المعيشي و لا شك أن قدرة المستورد الفلسطيني لا تستطيع إستيراد السلع الوسيطة المتطورة تكنولوجياً و الحديثة و ذات الجودة العالية التي تساهم في تطوير المنتج النهائي و إنتاج سلع جديدة، وبالتأكيد أن هذا لايساهم في النمو الإنتاجي.

و أيضاً يرجح سبب التعارض إلى فشل آليات السوق الفلسطيني من احتكارات و فساد، و بالطبع هذا تشهده في قطاع غزة نتيجة للحصار أصبحت غزة بؤرة للسوق السوداء و التجارة الخفية و عمليات التهريب عبر الأنفاق، و هذا يضعف بالتأكيد مصداقية البيانات الإحصائية للسلع الداخلة للقطاع فأغلبها يدخل بطريقة رسمية و بدون أي إحصاء و جمع بيانات لتلك السلع.

وهذا التعارض مع التوقع يدعو إلى اتخاذ سياسات تستهدف زيادة الإنتاج المحلي بتنشيط الصناعات المحلية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات ودعم تمويل المصدرين، إضافة إلى زيادة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لتعمل كمحرك للنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. نتائج نماذج قياس أثر تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة

أ. **نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة(الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) على المتغير التابع** (إنتاج الملابس) **عندما كانت قيمة** التعرفة الجمركية 12% في الفترة **(2009-2013/4/29)**.

- الكمية المطلوبة من إنتاج الملابس ترتبط بعلاقة طردية مع الكمية المطلوبة من (الرسوم على الأقمشة المستوردة و الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس) عندما تكون التعرفة الجمركية 12%.
حيث أن معامل الرسوم على الأقمشة (0.0624521081773)، و معامل الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس(0.251661757873) ، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الأقمشة المستوردة بمقدار الوحدة يزيد إنتاج الملابس بمقدار(0.0624521081773) ، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس بمقدار الوحدة يزيد يزيد إنتاج الملابس بمقدار(0.251661757873) .
هذه النتائج مخالفة للفرضية، يمكن يرجع السبب إلى قصر فترة الدراسة حيث انه لا تتوفر في دائرة الجمارك بيانات ما قبل سنة 2009 عن التعرفة الجمركية لأن البيانات ما قبل 2009 في دائرة الجمارك حذفت من عندهم، و هناك أسباب عديدة يفسر إليها غالباً عدم مطابقة بيانات الدراسة العملية لحال الواقع و للدراسة النظرية، فربما ذلك بسبب الوضع الاقتصادي في غزة و الحصار التي تعاني منه التي اضطرها لاستخدام الأنفاق كوسيلة لإنقاذ الوضع الإنساني هناك، مما يجعل ذلك الكثير من البيانات عن السلع الواردة للقطاع غير مدرج عند الجهات الرسمية.

ب. **نموذج الانحدار المتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) بعد تخفيض قيمة** التعرفة الجمركية إلى 6%، على المتغيرات التابعة(إنتاج الملابس) في الفترة (2013/5/1-2013/12/31).

الكمية المطلوبة من الإنتاج المحلي للملابس ترتبط بعلاقة عكسية مع الكمية المطلوبة من (الرسوم على الأقمشة المستوردة و الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس) عندما تكون التعرفة الجمركية 6%، **حيث أن معامل الرسوم على الأقمشة** 0.00529400550973 -، و معامل الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس 1.06681260138 - ، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الأقمشة المستوردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقدار الوحدة يخفض الإنتاج المحلي للملابس بمقدار 0.00529400550973، أي أن الزيادة في كمية الرسوم على الإنتاج المحلي لصناعة الملابس بمقدار الوحدة يخفض الإنتاج المحلي للملابس مقدار 1.06681260138 .

نرى في نتائج التحليل أن معامل الرسوم على الأقمشة منخفض مقارنة بارتفاع معامل الرسوم على الإنتاج المحلي للملابس، هذه النتائج نوعاً ما مطابقة للواقع لأننا كما ذكرنا في الدراسة النظرية أن معدل الحماية الفعال لصناعة الملابس المحلية جاء بالسالب، نظراً لعدم إنخفاض نسبة التعرفة الجمركية المفروضة على الأقمشة عن الضرائب الجمركية المفروضة على الملابس المستوردة، بالتأكيد هذا يجعل عدم فعالية إنخفاض التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة، فنلاحظ ليس له أثر واضح على أرض الواقع.

7. **قام الباحث بأخذ آراء عدد من أصحاب مصانع الملابس** في غزة **حول المدخلات الإنتاجية للصناعات الفلسطينية ، حيث تبين على حسب خبراتهم و توقعاتهم أن :**

أ. 73.3% من المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج مستوردة فقط .

ب. نسبة مساهمة المدخلات المستوردة من الدول المتقدمة بإضافة تكنولوجيا حديثة على الصناعة هي 50%.

ت. تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة تساهم في زيادة الإنتاج بنسبة 75.0%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات

1- لا بد من ارتباط الضرائب الجمركية ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية .

2- الاعفاء الضريبي للسلع الهامة للعمليات الانتاجية.

3- تسهيل المعاملات الجمركية على المستورد للمدخلات الإنتاجية بحيث يستطيع من إستيراد المدخلات الإنتاجية بكلفة منخفضة وجودة عالية لإنتاج سلع تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق المحلية.

4- تكوين علاقة تبادلية بين الاستيراد والتصدير بحيث تستهدف عمليات الاستيراد من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية و إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوقين المحلي والخارجي، فيما تهدف عمليات التصدير إلى تمويل الاستيراد من مستلزمات الإنتاج.

5- السياسات التجارية الفلسطينية و الاتفاقيات الاقتصادية لابد أن تعمل على توسيع قاعدة الانتاج المحمي، بحيث تعمل على عدم فرض تعرفة جمركية على السلع الوسيطة المستوردة أو أن تكون أقل من الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية المستوردة حتى تزيد من مقدرة صادرات الانتاج المحلي على المنافسة.

6- ضرورة تمكين البلدا للوصول إلى المزيد من المدخلات الوسيطة المستوردة من الخارج لكي تعزز تقديم منتجات جديدة .

7- أوصي دائرة الجمارك بعمل قوائم بسلسة زمنية توضح بها التطورات الحادثة على السلع الوسيطة بحيث تشمل الكيمة المستوردة منها و نسبة التعرفة الجمركية المفروضة عليها، و محاولة إيجاد بيانات عن الرسوم المتحصلة من الورادات ما قبل عام 2009 لإتاحة الفرصة للباحثين للوصول لنتائج دقيقة فيما يخص أبحاثهم عن التعرفة الجمركية.

8- أوصي الجهاز المركزي الإحصائي :

أ. في إعداده للمسوح الصناعية فرز السلع حسب الإستخدام الإقتصادي لكل صناعة، ففي كل صناعة يوضحوا جميع السلع الوسيطة الداخلة في تلك الصناعة بسلسلة زمنية، و كذلك لباقي المدخلات الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. أوصي الجهاز المركزي الإحصائي في إعداده مسوح التجارة الخارجية إعداد الهيكل السلعي للواردات حسب إستخدامها الإقتصادي من واردات سلع رأسمالية و واردات سلع إستهلاكية و واردات سلع وسيطة و واردات سلع أخرى.

9- أوصي دور البحوث الاقتصادية الفلسطينية و طلبة الاقتصاد و أساتذة الاقتصاد الفلسطينين أن يعطوا الأولوية لموضوع أثرتخفيض التعرفة الجمركية للسلع الوسيطة المستوردة على النمو الاقتصادي في دراساتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. الخطاطبة، ليث، قضايا منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الأردن و الدول العربية، الجامعة الأردنية،2011.

2. الجمل، جمال جويدان، التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

3. السواعي، خالد محمد، التجارة و التنمية الاقتصادية، دار المنهاج للنشر و التوزيع، 2006 .

4. السواعي، خالد محمد، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام *EViews*،2012، دار الكتاب الثقافي، اربد-الأردن.

5. السيسي، صلاح الدين حسن، التجارة الدولية و الصيرفة الإلكترونية النظريات و السياسات، طبعة أولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014 .

6. الصقار، فؤاد محمد، جغرافية التجارة الدولية،منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثالثة1997.

7. المعماري ، عبد الغفور حسن كنعان، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى،2010.

8. بكري، كامل، الإقتصاد الدولي، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث،2012.

9. جماز، طارق علي، نظرات و تأملات في التنمية الإقتصادية و البشرية، طبعة أولى ، القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2010.

10. حيدر وبلول، عفيف، صابر، الإقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، 2009.

11. خليل، سامي، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. خميس، موسى يوسف ،دراسات في التخطيط و التنمية، عمان ، دار حنين، طبعة أولى،1995.

13. عابد، محمد سيد، التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عام 2001.

14. عبد السلام، تقى، تخطيط التجارة الخارجية، دار الرسالة، بغداد،1979.

15. علي، مغاوري شلبي، العرب و موازين التجارة الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة، 2003.

16. محمد، عمرو مصطفى، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، طبعة أولى.– القاهرة:مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع،2014.

17. مكي، فادي ، ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية ، المركز اللبناني للدراسات، عام ٢٠٠٠ .

ثانياً: الرسائل الجامعية

18. أبو جمعه، عصام أحمد، الآثار الاقتصادية المستقبلية لإنضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية– جامعة الأزهر–غزة، فلسطين، 2012م.

19. الأحمد، صخر، ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين،2005 .

20. زوزي، محمد، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراة، تخصص : اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2010.

21. سلطاني، فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22. سمور، إبراهيم، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، دراسة حالة القطاع الصناعي(1994-2012)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة،2013م.

23. شافيه، بن، آثار و تحديات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، 2011.

24. مسيمي، السياسة الضريبة و دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس،2006.

25. هشام و رشيد، بوخاري و الوناس، النظام الجمركي الجزائري و مستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة محند أكلي أوالحاج – البويرة،2015.

ثالثاً: أبحاث منشورة

26. **أبو سمرة ،سليم** ، تأثير النظام الجمركي على قطاع التجارة الخارجية في فلسطين، ورقة عمل، 2001 .

27. الجعفري، محمود ،المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، القدس ورام الله ،2005.

28. الخالدي، رشا، مساعي إنضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، معهد الأبحاب و الدراسات ماس،2015.

29. الرسول و آخرون، دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر (دراسة قياسية)، قسم الإقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية- كلية الزراعة- جامعة الأسكندرية،2015.

30. الرضيع، حسن، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية، غزة، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31. النقرش، فائق محمد، دور السلع الرأسمالية المستوردة في نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن للفترة(1989-2006)، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 29، العدد115، 2009.

32. تحديات التجارة الخارجية الفلسطينية ، منتدى الأعمال الفلسطيني، المؤتمر الرابع ، مركز الدراسات و الأبحاث،2014 .(www.pbf.org.ps/conference).

33. صابر، محمد عبد العليم، دراسة تحليلة للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية(1985-2002)،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،2005.

34. صالح و أخرون،محسن، المؤشرات الإقتصادية للسلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت،2015 .

35. عثامنه، عبد الباسط عبدالله، النمو و التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تحليلة قياسية(1968-2000)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد32، العدد1، 2005.

36. هديل حجازي و و هانس شلومان، لماذا و كيف تعتبر منظمة التجارة العالمية هامة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الفلسطينية، مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، 2013.

37. واقع القطاع الصناعي الفلسطيني، منتدى الأعمال الفلسطيني، مركز الدراسات و الأبحاث، 2014.

رابعاً: تقارير رسمية و محاضرات و مجالات و صحف

38. أبوبكر، صفية، ورقة عمل حول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة – جامعة أسيوط،2004م.

39. أبوظريفة، سامي، " المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي "، 2006، www.iugaza.edu.ps/ar.

40. أمانة الأونكتاد، مذكرة حول تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة الخامسة جنيف، ٢١-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41. أنكتاد ، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013.

42. الحساسنه، على محمود، الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني، مدير عام الإدارة العامة للصناعة – وزارة الاقتصاد الوطني، 2010.

43. السواعي، خالد، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد1، 2015.

44. العدد الثالث من التقرير الاقتصادي السنوي، الذي يصدره المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار 2013.

45. العيتاني، فهد، محاضرة عن: إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعه الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والاداره، 2006 .

46. العيتاني، فهد، مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الأنشطة التجارية، جامعه الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والاداره، 2006 .

47. الكمالي و آخرون، محمد، ورقة عمل حول آلية حماية حقوق الملكية الفكرية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، معهد التدريب والدراسات القضائية،2004م.

48. النقيب، فضل، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد الأبحاث و الدراسات ماس، حزيران 2003.

49. تحديات التجارة الخارجية الفلسطينية ، منتدى الأعمال الفلسطيني، المؤتمر الرابع ، مركز الدراسات و الأبحاث،2014.(www.pbf.org.ps/conference).

50. تقيم تنفيذ السلطة الفلسطينية لموازنة 2013 و متغيرات السياسة المالية في موازنة 2014، ماس، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

51. عبد الكريم، نصر ، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة في اللقاء التشاوري الفلسطيني حول "الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية"، و المنعقد في رام الله يومي 14-2004/4/15.

52. صبري، سلوى، ورقة بحثية عن سياسة إحلال الواردات الفلسطينية وصعوبات التطبيق وسبل التطوير ، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة، 16-2012/10/17، رام الله – فلسطين.

53. صحيفة الحياة الجديدة، العدد 700، الثلاثاء 12 أيار (23 رجب) ،2015)، .http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=261963&cid=3667

54. قابل، محمد، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فى مجال تجارة السلع، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية التجار، جامعة المنوفية،2004م.

55. مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، منظمة التجارة العالمية، نيويورك و جنيف،2003.

56. منظمة الصحة العالمية ، تقرير من الأمانة عن التجارة الدولية والصحة، المجلس التنفيذي، الدورة السادسة عشرة بعد المائة، ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ .

57. نصار، توفيق، قرارات الحكومة وحماية المنتج الوطني، ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة، السنة الثانية / العدد (97)، 2013.

58. نصرالله، عبد الفتاح، التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل ورؤية نقدية، إدارة الدراسات و التخطيط، 2003.

خامساً: مواقع إلكترونية

59. الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

60. .www.abahe.co.uk/Research.../WTO-and-economic-globalization.pdf

61. . www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

1. Asterious, Dimitrios and Hall, Stephen G., 2007. *Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave, revised edition.*
2. *Building a Successful Palestinian State*, Rand Palestinian stade study team, 2005.
3. Esfahani, H, S, *Exports, Imports, and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries,* Journal of Development Economics, 35:93-116, 1991.
4. Gollope,F.M.,*"Growth Accounting in an Open Economy"* , *in Development in Econometric Analysis of Productivity.* Edited by Dogramaci, A. and Adam, N., Boston, Martinus Nijhaff, 1983.
5. Gollop, F. M., " *Modeling Aggregate Productivity Grpwth: The Importance of Intersectoral Transfer Prices and International Trade*," *Income and Wealth*, Vol. 33, No.2, 1987.
6. Halpern, Koren, Szeidl – September 2011 ,*(Imported inputs & Productivity*.
7. *H.B.Chenery(1960) " Patterns of Industrial Growth"*, American Economic Review.
8. Heij, Christiaan; Paul de Boer; Philips Hans Franses; Teum Kloek; and Herman K. van Dijk, 2004. *Econometric Methods with Applications in Business and Economics, Oxford,* 1^{st} edition.
9. Hill, R. Carter; Griffiths, William E.; Judge, George G., 2000. *Using EViews For Undergraduate Econometrics, Wiley;* 2^{nd} edition.
10. J.Hicks, *Essay In World Economics*, London, Oxford University Press, 1959.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Mary Amiti and Jozef Konings, *Trade Liberalization, Intermediate Inputs,and Productivity:* Evidence from Indonesia, July 2005.

12. (shebeb,B. and Al-Ebraheem,Y., *' Endogenous Growth and the Openness of Economy to Trade'* , King Abdulaziz University Journal: Economics and Management,2002.

13. Studenmund, A. H., 2006. *Using Econometrics: A Practical Guide*, Addison Wesly, 5^{th} edition.

14. W.Hoffman(1960), *The Growth of Industrial Economics*, American Review, P.635.

15. Wooldridge, Jeffrey M. (2009), *Introductory Econometrcs*: A modern approach, 3^{rd} edition.

16. Williamusan, and Miazels, *Export and Economics Growth of Development Countries, Economics Development and Cultural Change*, VOL.19,NO.3,1971.

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

البيانات السنوية للنموذج الأول

Y	X5	X4	X3	X2	X1	time
6697.7	4567	4538	3514.5	27260.4	581.3	1994
112889.6	5828	5887	3723	26547.5	31713.5	1995
116711.6	8123	36326	4307.4	28424.8	33316.5	1996
139186.5	8656	49916	6570.6	18214.1	47109.7	1997
109105.4	8823	46001	1771	11225.4	43018.4	1998
130586.7	9949	46400	3417.2	22898.2	51610.4	1999
126596.9	11517	27870	1469.4	24078.2	53700.5	2000
95740.8	7834	17469	148.4	18045.4	33978.2	2001
62563.8	7355	11913	354.4	12432.1	22542.2	2002
82791.2	21788	11937	250.5	20603.3	29454.6	2003
77213.3	7354	23436	1544.7	8925.3	25176.9	2004
68013.7	8806	16365	353.8	9317	29282.1	2005
55254.8	7798	22571	493.4	11075.3	20118	2006
69684.9	17990	16950	1642.4	8865	24573.2	2007
114736.6	15153	19711	2979.1	22707.3	32977.1	2008
98438.8	5924	19580	2309.6	10853.9	33691.6	2009
136201.7	9067	23316	1540.4	24575.3	98438.8	2010
89719.6	6570	24820	2687.3	24557.8	4867.4	2011
128343.3	9422	26619	1715.5	60701.1	36260.5	2012
118914.7	9076	28642	1028.7	10399.2	45405.7	2013

ملاحظة

1- **نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي(1994-2013).**

2- **القيم بالمليون دولار.**

3- **المتغير التابع** : الإنتاج **لقطاع الملابس :Y.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **المتغيرات المستقلة (X1**: أجور العمال الصناعية، **X2**: المواد الخام، **X3**: رأس المال الثابت، **X4**: السلع الوسيطة المستوردةلقطاع الملابس، **X5**: الصادرات من الملابس).

5- **المصدر :الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.**

ملحق رقم (2)

البيانات الربعية للنموذج الأول

Y	X1	X2	X3	X4	X5	time
-13879.4	1080.078	2598.891	879.6352	7023.586	-4388.2	الربع الأول 1994
-2443.84	1110.422	1319.609	875.0461	6857.614	-1058.25	الربع الثاني1994
7392.216	1156.922	494.8594	876.3305	6732.114	1810.297	الربع الثالث1994
15628.74	1219.578	124.6406	883.4883	6647.086	4217.453	الربع الرابع1994
22265.73	1298.391	208.9531	896.5195	6602.53	6163.216	الربع الأول 1995
27303.2	1393.359	747.7969	915.4242	6598.445	7647.584	الربع الثاني1995
30741.13	1504.484	1741.172	940.2023	6634.833	8670.559	الربع الثالث1995
32579.54	1631.766	3189.078	970.8539	6711.692	9232.141	الربع الرابع1995
28090.96	1884.422	6886.008	956.4844	7402.391	7702.664	الربع الأول1996
28621.29	2000.328	8525.18	1019.241	7330.847	7993.323	الربع الثاني1996
29443.06	2088.703	9901.086	1108.228	7070.428	8474.455	الربع الثالث1996
30556.29	2149.547	11013.73	1223.447	6621.134	9146.058	الربع الرابع1996
34742.57	2128.328	11888.73	1706.366	5384.919	11182.93	الربع الأول 1997
35326.07	2155.922	12464.59	1737.459	4797.094	11765.56	الربع الثاني1997
35088.37	2177.797	12766.93	1658.197	4259.613	12068.74	الربع الثالث1997
34029.49	2193.953	12795.76	1468.578	3772.475	12092.48	الربع الرابع1997
28082.3	2152.633	11698.77	640.9234	2732.576	10642.72	الربع الأول 1998
27007.89	2178.055	11521.48	441.6641	2587.368	10585.19	الربع الثاني1998
26739.15	2218.461	11411.61	343.1203	2733.746	10725.84	الربع الثالث1998
27276.07	2273.852	11369.14	345.2922	3171.71	11064.66	الربع الرابع1998
31627.77	2364.422	12302.01	840.3594	5040.1	12351.08	الربع الأول 1999
32572.36	2441.703	12031.18	887.0906	5605.7	12786.49	الربع الثاني1999
33118.97	2525.891	11464.59	877.6656	6007.35	13120.3	الربع الثالث1999
33267.6	2616.984	10602.23	812.0844	6245.05	13352.53	الربع الرابع1999

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Y	X1	X2	X3	X4	X5	time
33072.73	2937.367	8387.148	525.4719	6190.675	14081.23	الربع الأول 2000
32403.59	2953.32	7356.039	413.5281	6151.725	13871.04	الربع الثاني2000
31314.65	2887.227	6451.945	311.3781	6000.075	13320.03	الربع الثالث2000
29805.93	2739.086	5674.867	219.0219	5735.725	12428.21	الربع الرابع2000
26918.62	2178.625	5153.086	101.2953	5060.538	10019.83	الربع الأول2001
24953.85	1998.5	4578.727	42.59219	4690.043	8916.662	الربع الثاني2001
22952.81	1868.438	4080.07	7.748438	4326.102	7942.965	الربع الثالث2001
20915.52	1788.438	3657.117	−3.23594	3968.716	7098.741	الربع الرابع2001
16665.18	1301.156	3281.156	81.39297	3095.815	5990.941	الربع الأول2002
15426.07	1504.219	3021.094	89.42578	2960.366	5562.884	الربع الثاني2002
15021.39	1940.281	2848.219	92.61641	3040.301	5421.522	الربع الثالث2002
15451.16	2609.344	2762.531	90.96484	3335.618	5566.853	الربع الرابع2002
19809.5	5221.523	2533.758	17.75234	5160.134	7152.726	الربع الأول2003
20670.51	5672.539	2714.555	33.10391	5360.691	7409.905	الربع الثاني2003
21128.3	5672.508	3074.648	70.30078	5251.103	7492.24	الربع الثالث2003
21182.89	5221.43	3614.039	129.343	4831.372	7399.729	الربع الرابع2003
19967.73	2571.141	5506.359	361.918	2854.665	6367.802	الربع الأول2004
19562.52	1917.234	5934.891	403.9758	2313.379	6231.429	الربع الثاني2004
19100.72	1511.547	6073.266	407.2039	1960.682	6226.038	الربع الثالث2004
18582.34	1354.078	5921.484	371.6023	1796.574	6351.63	الربع الرابع2004
18004.92	2161.469	4235.523	148.1242	2239.145	7453.995	الربع الأول2005
17374.33	2213.781	4001.039	94.48203	2284.98	7503.237	الربع الثاني2005
16688.13	2227.656	3974.008	61.62891	2352.167	7345.146	الربع الثالث2005
15946.31	2203.094	4154.43	49.56484	2440.708	6979.723	الربع الرابع2005
13947.78	1606.5	5522.93	70.83281	2759.008	5356.63	الربع الأول 2006
13575.17	1718.5	5726.008	95.32969	2806.892	4996.676	الربع الثاني2006
13627.4	2005.5	5744.289	135.5984	2792.767	4849.523	الربع الثالث2006
14104.45	2467.5	5577.773	191.6391	2716.633	4915.171	الربع الرابع2006
14872.25	4050.945	4437.047	295.5492	1796.411	5571.379	الربع الأول2007
16252.59	4484.367	4216.703	370.2945	1909.089	5911.527	الربع الثاني2007
18111.4	4714.211	4127.328	447.9727	2272.589	6313.374	الربع الثالث2007
20448.67	4740.477	4168.922	528.5836	2886.911	6776.92	الربع الرابع2007

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Y	X1	X2	X3	X4	X5	time
26857.02	4303.906	4781.875	697.8266	5382.848	7756.777	الربع الأول2008
28714.16	4026.719	4909.25	750.0234	5846.496	8161.873	الربع الثاني2008
29612.72	3649.656	4991.438	770.8734	5908.649	8446.823	الربع الثالث2008
29552.7	3172.719	5028.437	760.3766	5569.307	8611.627	الربع الرابع2008
24025.87	1862.938	4756.227	644.0602	2825.716	5854.638	الربع الأول2009
23851.96	1479.438	4808.461	600.6586	2484.484	6899.805	الربع الثاني2009
24522.74	1289.25	4921.117	555.6992	2542.859	8945.484	الربع الثالث2009
26038.23	1292.375	5094.195	509.182	3000.841	11991.67	الربع الرابع2009
33800.97	2192.406	5565.938	382.3648	5394.12	24723.97	الربع الأول2010
34844.83	2300.719	5764.563	364.2289	6037.037	26296.94	الربع الثاني2010
34572.35	2320.906	5928.313	376.032	6465.284	25396.19	الربع الثالث2010
32983.55	2252.969	6057.188	417.7742	6678.86	22021.7	الربع الرابع2010
23463.15	1667.648	6052.477	647.0648	4728.559	5107.743	الربع الأول2011
21887.8	1595.164	6151.086	685.6414	5292.478	1212.101	الربع الثاني2011
21642.22	1606.258	6254.305	691.1133	6421.409	-730.971	الربع الثالث2011
22726.43	1700.93	6362.133	663.4805	8115.353	-721.473	الربع الرابع2011
30341.9	2213.047	6477.344	508.8484	15163.61	6991.08	الربع الأول 2012
32005.06	2341.328	6593.281	452.5641	16071.86	8605.526	الربع الثاني2012
32917.41	2419.641	6712.719	400.7328	15629.4	9872.348	الربع الثالث2012
33078.94	2447.984	6835.656	353.3547	13836.24	10791.55	الربع الرابع2012
32489.65	2426.359	6962.094	310.4297	10692.37	11363.12	الربع الأول 2013
31149.54	2354.766	7092.031	271.9578	6197.794	11587.07	الربع الثاني2013
29058.62	2233.203	7225.469	237.9391	352.5125	11463.4	الربع الثالث2013
26216.88	2061.672	7362.406	208.3734	-6843.47	10992.11	الربع الرابع2013

ملاحظة

1- **نموذج قياس اثر الإستيراد من السلع الوسيطة على الإنتاج المحلي الإجمالي(1994-2013).**

2- **القيم بالمليون دولار.**

3- **المتغير التابع : النمو في** الإنتاج **الصناعي (لقطاع الملابس) :Y.**

4- **المتغيرات المستقلة (X1:** النمو في قوة العمل الصناعية، **X2:** النمو في المواد الخام، **X3:** النمو في رأس المال الثابت، **X4:** النمو في السلع الوسيطة المستوردة، **X5:** النمو في الصادرات من الملابس).

5- **المصدر :الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3)

البيانات الشهرية للنموذج الثاني

Y1	X2	X1	time
98438800000	226000000	648604.6	2009M01
98438800000	226000000	566221.9	2009M02
98438800000	226000000	409007.8	2009M03
98438800000	226000000	566221.9	2009M04
98438800000	226000000	734862.2	2009M05
98438800000	226000000	779763	2009M06
98438800000	226000000	941983.8	2009M07
98438800000	226000000	838470.8	2009M08
98438800000	226000000	503763.2	2009M09
98438800000	226000000	521118.1	2009M10
98438800000	226000000	1148536	2009M11
98438800000	226000000	501519.7	2009M12
136201700000	656900000	691651.4	2010M01
136201700000	656900000	780843.2	2010M02
136201700000	656900000	737207.6	2010M03
136201700000	656900000	780843.2	2010M04
136201700000	656900000	4565044	2010M05
136201700000	656900000	973378.9	2010M06
136201700000	656900000	1293485	2010M07
136201700000	656900000	1697117	2010M08
136201700000	656900000	596414.1	2010M09
136201700000	656900000	743639.5	2010M10
136201700000	656900000	1104609	2010M11
136201700000	656900000	1060198	2010M12
89719600000	365000000	707230	2011M01
89719600000	365000000	941995.4	2011M02
89719600000	365000000	815847.3	2011M03
89719600000	365000000	941995.4	2011M04
89719600000	365000000	1390274	2011M05
89719600000	365000000	1382442	2011M06
89719600000	365000000	1413879	2011M07
89719600000	365000000	1127678	2011M08
89719600000	365000000	893332.2	2011M09

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

89719600000	365000000	978546.2	2011M10
89719600000	365000000	1190152	2011M11
89719600000	365000000	763778.4	2011M12
128343300000	326300000	1381742	2012M01
128343300000	326300000	1390702	2012M02
128343300000	326300000	934398.1	2012M03
128343300000	326300000	1390702	2012M04
128343300000	326300000	2046379	2012M05
128343300000	326300000	1658626	2012M06
128343300000	326300000	1692878	2012M07
128343300000	326300000	1005847	2012M08
128343300000	326300000	1681441	2012M09
128343300000	326300000	1710701	2012M10
128343300000	326300000	1119480	2012M11
128343300000	326300000	1056256	2012M12
114736600000	419300000	1773979	2013M01
114736600000	419300000	1821825	2013M02
114736600000	419300000	1370389	2013M03
114736600000	419300000	1821825	2013M04

ملاحظة

1- **نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) على** (إنتاج الملابس) **عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 12%(2009إلى 2013/4/30)** .

2- **القيم بالشيكل، حيث (الدولار= 3.7 شيكل في تلك الفترة).**

3- **المتغير التابع** : النمو في إنتاج الملابس :**Y**.

4- **المتغيرات المستقلة (X1**: النمو في الرسوم على الأقمشة (أي الرسوم المتحصلة من الواردات من الأقمشة) ، **X2**: النمو في الرسوم على الإنتاج(محصول الرسوم الجمركية على الإنتاج النهائي من صناعة الملابس المحلية).

5- **المصدر :الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (4)

البيانات الشهرية للنموذج الثالث

Y1	X2	X1	time
30333509374.99999	98832031.24999999	2325998	2013M05
30333509374.99999	98832031.24999999	1995654	2013M06
27850890624.99998	108760156.25	1970439	2013M07
27850890624.99998	108760156.25	1217588	2013M08
27850890624.99998	108760156.25	1288255	2013M09
24552171874.99998	120746093.75	6790004	2013M10
24552171874.99998	120746093.75	1183436	2013M11
24552171874.99998	120746093.75	1485311	2013M12

ملاحظة

6- **نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (الرسوم على الأقمشة والرسوم على الإنتاج) على** (إنتاج الملابس) **عندما كانت قيمة التعرفة الجمركية 6% (5/ 2013 إلى 2013/12)** .

7- **القيم بالشيكل، القيم بالشيكل، حيث (الدولار= 3.7 شيكل في تلك الفترة).** .

8- **المتغير التابع** : النمو في إنتاج الملابس المحلي :**Y**.

9- **المتغيرات المستقلة (X1**: النمو في الرسوم على الأقمشة (أي الرسوم المتحصلة من الواردات من الأقمشة) ، **X2**: النمو في الرسوم على الإنتاج(محصول الرسوم الجمركية على الإنتاج النهائي من صناعة الملابس المحلية).

10- **المصدر :الموقع الالكتروني للجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5) الإستبيان

الطالبة: نعمه الخزندار

قسم الدراسات العليا

تخصص اقتصاديات التنمية

استبانه حول المدخلات الإنتاجية للصناعات الفلسطينية

أتقدم لكم بهذه المجموعة من الأسئلة على هيئة استبانه، محاولة مني للحصول على معلومات عن السلع المحلية و المستوردة التي يحتاجها المصنع لكي يتمم العملية الإنتاجية، لدراسة أثر تخفيض جمارك السلع الوسيطة المستوردة على النمو الإقتصادي.

أولاً: أسئلة عامة:

1 – نوع الصناعة

1. صناعات غذائية
2. مواد ومنتجات كيميائية
3. صناعات بلاستيكية
4. صناعات ورقية وطباعة ونشر
5. منتجات التبغ
6. نسيج وخياطة
7. ملابس
8. صناعات جلدية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

9. مصوغات ذهبية

10. صناعات خشبية

11. أثاث وموبيليا خشبية

12. صناعات إنشائية

13. منتجات إنشائية

14. صناعات معدنية

15. صناعات كهربائية

2- موقع المصنع

1) غزة

2) الضفة

3- حجم المصنع

1) صغير

2) كبير

3) متوسط

4- عمر المصنع

1) من سنة إلى خمس سنوات

2) من خمس سنوات إلى عشر سنوات

3) عشر سنوات و ما فوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:

1. كمية الانتاج السنوي في المتوسط ــــــــــــــ.
2. الرسوم الجمركية المفروضة على الإنتاج النهائي للمصنع ــــــــــــــ.
3. اذكر المواد المستورد اللازمة للإنتاج ــــــــــــــ.
4. تكلفة السلع الرأسمالية (من معدات و مكائن) المستوردة اللازمة للإنتاج ــــــــــــــ .
5. نسبة الرسوم الجمركية التي تفرض السلع المستوردة الرأسمالية للمصنع ــــــــــــــ.
6. تكلفة السلع الوسيطة المستوردة (مثال الأقمشة أو الأنسجة في صناعة الملابس) الازمة للإنتاج ــــــــــــــ.
7. الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة (مثال الأقمشة أو الأنسجة في صناعة الملابس) الازمة للإنتاج ــــــــــــــ.
8. المجموع الكلي لإجور العمال ــــــــــــــ.
9. تكلفة رأس المال المحلي الثابت (المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج ، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة) . ــــــــــــــ.

ثالثاً:

1 – نوع المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج

1.1 محلية فقط .

1.2 مستوردة فقط .

1.3 . محلية و مستوردة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إذا كنت تستخدم مدخلات إنتاجية مستوردة أجب عن الأسئلة التالية:

2.1- المدخلات المستوردة من دول المتقدمة تمثل كم من مجموع المدخلات الإنتاجية:

%25 ، %50 ، %75 ، %100

2.2- ساهمت المدخلات المستوردة من الدول المتقدمة بإضافة تكنولوجيا حديثة على الصناعة:

%25 ، %50 ، %75 ، %100

2.3- كونك منتج فلسطيني و تواجه صعوبات في الإستيراد ، إعطي للجمارك نسبة توضح دورها في عرقلة حصول المنتج على المدخلات الإنتاجية المستوردة

25 % ، %50 ، %75 ، %100.

3- إذا كنت تستخدم مدخلات إنتاجية محلية فقط أجب عن الأسئلة الآتية:

3.1 . اقتصار استخدامك على المدخلات الإنتاجية المحلية بسبب أن المدخلات المحلية تكفي،

25 % ، %50 ، %75 ، %100.

3.2. اقتصار استخدامك على المدخلات الإنتاجية المحلية بسبب ارتفاع الجمارك على المدخلات الإنتاجية المستوردة،

%25 ، %50 ، %75 ، %100.

3.3 . اقتصار استخدامك على المدخلات الإنتاجية المحلية بسبب إغلاق المعابر.

%25 ، %50 ، %75 ، %100.

4- كم تمثل نسبة تكلفة مدخلات الإنتاجية من تكلفة الإنتاج.

%25 ، %50 ، %75 ، %100.

5- تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة تساهم في زيادة الإنتاج بنسبة:

%25 ، %50 ، %75 ، %100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (6)
قائمة المحكمين

الإسم	التخصص	مكان العمل
أ.د.معين رجب	اقتصاد	جامعة الأزهر
د.نافذ بركات	إحصاء	الجامعة الإسلامية
د.خليل النمروطي	تجارة خارجية	الجامعة الإسلامية
د.سمير مدللة	اقتصاد	جامعة الأزهر
أ.أسامة نوفل	تجارة خارجية	وزارة التخطيط
أ.جعفر الترك	جمارك	وزارة المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com